جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

# أثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي

## (2009- 2014)

# The Impact of the Algeria's Foreign Policy Orientations on its Relations with the African Coastal Countries

## (2009 – 2014)

**إعداد الطالب**

**مسعود غزال**

**1220600016**

**المشرف**

**الدكتور أمين علي العزام**

**قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية**

**عمادة الدراسات العليا**

**جامعة آل البيت**

**2015 م**

قرار لجنة المناقشة

# أثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي

**(2009- 2014)**

**The impact of the Algeria's Foreign Policy Orientations on its Relations with the African Coastal Countries**

**(2009 – 2014)**

رسالة ماجستير إعداد الطالب

**مسعود غزال**

قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت ، المفرق – الأردن

| **أعضاء لجنة المناقشة** | | **التوقيع** |
| --- | --- | --- |
| الدكتور: أمين علي العزام | ........................................ | (مشرفاً ورئيسًا) |
| الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة | ........................................ | (عضوًا) |
| الدكتور: عاهد مسلم المشاقبة | ........................................ | (عضوًا) |
| الدكتور: خالد مفضي الدباس | ........................................ | (عضو خارجي) |

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2015/05/11م الموافق22رجب1436هـ

قال الله تبارك وتعالى

﴿ نٓ، وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾

وقال تعالى

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

# الإهداء

إلى روح والدي الكريم فخرا ومجدا، أسأل الله له الجنة.

إلى والدتي الغالية وفاء وكرما، حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى إخواني وأخواتي محمد حمادي إبراهيم أحمد ماما أمينة وجميع الإخوة والأخوات من الأب.

إلى جميع أفراد عائلتي الكبيرة كل باسمه .

إلى خطيبتي الغالية سمية

إلى مجتمعي وبلدتي ووطني الحبيب الجزائر، وإلى كل من يحمل حبا للعلم والتعلم

أهدي ثمرة جهدي، راجيا أن تكون ردا جميلا، وحافزا لمن هم على درب العلم والتعلم

## شكر وتقدير

﴿ وَ إِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

أحمد الله على منه وفضله علي أن أتممت هذا العمل المتواضع ، وأشكره تعالى أن أعانني لبلوغ هذه الغاية النبيلة ، وإني لأسأل منه القبول و إحتساب أجرها عنده، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة وهداية للعالمين ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

وبعد : أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأخلص عبارات التقدير والإحترام وعظيم الإمتنان لأستاذي الدكتور أمين العزام .على مابذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال مراحل إعداد هذه الرسالة.:

كما أجدد شكري وتقديري لأساتذتي الدكتور محمد عوض الهزايمة عميد معهد بيت الحكمة، ودكاترة معهد بيت الحكمة: محمد أحمد القداه، عاهد المشاقبة، صايل السرحان، علي الشرعة، هاني أخو أرشيده، الذين أخذوا بيدي في مسار رسالة الماجستير، والشكر موصول إلى كل الأساتذة والدكاترة الذين كانوا سلما إرتقيت فيه ووصلت إلى هذه الدرجة، وإلى جامعة آل البيت التي إحتضنتني في مسار الدراسات العليا.

كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد المبذول من طرف الدكاترة أعضاء لجنة المناقشة في قراءتها وتصحيحها كل من: خالد مفضي الدباس، محمد عوض الهزايمة، عاهد مسلم المشاقبة فأشكر سعيهم ومجهودهم، ومما لا شك فيه أن ملاحظاتهم ستكون موضع إهتمامي وستثري رسالتي وتخرجها في أحسن صورة.

وأخيرا أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني ووقف معي ، وأحتضنني بفكره وجهده وماله ، مهما قل أو كبر ، أساتذة مربين مرشدين أصدقائي وصديقاتي في مختلف مراحل الحياة، وفاء لجهودهم، وأترحم على من فقدتهم، فلهم مني أصدق التحايا القلبية وأسمى الدعوات بتيسير أمورهم دنيا وأخرى.

والله ولي التوفيق

الباحث : مسعود غزال

**فهرس المحتويات**

## أثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على علاقتها مع دول الساحل الإفريقي

**الباحث: مسعود غزال**

**إشراف: الدكتور أمين علي العزام**

### الملخص

هدفت الدراسة إلى البحث عن أثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، من خلال البحث عن أهم الفواعل الداخلية والخارجية، وأهم المحددات والمبادئ التي تشكل أساسا ومنهجا للسياسة الخارجية الجزائرية، وقامت فرضية الدراسة على أساس، أن إمكانيات الجزائر الكبيرة ومبادئها في السياسة الخارجية، مكّنها من أن تلعب دورا في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، لكن لم يرقى بعد هذا الدور إلى مرتبة اللاعب الرئيسي المبادر. هذا وقد إستخدم الباحث منهج تحليل النظم لديفيد إيستون، ونظرية الدور لتحليل أدوار الدول في العلاقات الدولية

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن الفواعل والعوامل المساهمة في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، هي فواعل داخلية وفواعل خارجية، يؤثر كل فاعل منها حسب إتصاله بالحدث والظاهرة السياسية، لكن في معظم الأحيان يغلب عليها الجانب الرئاسي والعسكري. وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية، أساسا على مبادئ ومحددات وسمات تشترك فيما بينها لتشكل توجها عاما. كما أن الجزائر ستظل حجر الإرتكاز، باعتبارها تحاول إدارة صناعة الإستقرار من خلال دور الزعيم ودور الوسيط، في منطقة الساحل الإفريقي. وهذا الدور الذي لعبته الجزائر كان له الأثر الكبير في إلغاء ديون تفوق قيمتها الإجمالية 902 مليون دولار، كانت مستحقة لدى 14 دولة من أعضاء الإتحاد الإفريقي، وتوصلت النتائج إلى إثبات، أن هناك علاقة بين الأحداث في الساحل الإفريقي وبين مبادرات الجزائر وإستراتيجياتها الخارجية، على غرار دور صانع السلام والوسيط

إضافة إلى النتائج السابقة هناك بعض التوصيات من بينها:

أنه حتى تتوافق قدرات الجزائر الإقتصادية وتوجهاتها الخارجية، لابد من إعطاء أهمية أكبر للجانب الإقتصادي، من أجل لعب دور فعال ومبادر في الساحل الإفريقي. وإذا لم ترتبط المبالغ المخصصة للتسليح والإنفاق العسكري بخطة إستراتيجية وإرادة سياسية، فلن يتحقق دور الزعيم الاقليمي، الذي يراود الذهنية السياسية والإستراتيجية الجزائرية.

# الفصل التمهيدي

## مقدمة

تستند السياسة الخارجية الجزائرية على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية، شكلت على مدار تاريخ الجزائر السياسي، منطلقا هاما في تفسير دبلوماسيتها الخارجية. ومن خلال الحدود البرية الجزائرية مع بلدان الساحل الإفريقي، التي تتجاوز 6343 كم ومنطلقاتها التاريخية وثوابتها الدستورية التي تدعوا إلى عدم التدخل في شؤون الغير، وضبط مسار الدبلوماسية الجزائرية ضمن إطار الجماعة العربية والإفريقية، مع الأخذ بعين الإعتبار سياسة حسن الجوار يتحدد فهم دبلوماسية السياسة الخارجية الجزائرية .

تعد دول الساحل الإفريقي من بين المناطق التي تشهد أزمات، وفي نفس الوقت لها من الأهمية بمكان إستقطاب أطماع الدول الغربية للتنافس والصراع حولها مثل: "الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين"، نظرا لموقعها الجيوسياسي. هذا بعد أن كانت منطقة هامشية إستراتيجيا وإقتصاديا وسياسيا في ظل الحرب الباردة. غير أن تسارع الأحداث في الآونة الأخيرة على مستوى هذا الإقليم، ترك عدة دول تعيد صياغة أهدافها وبرامجها وسياساتها، إتجاه هذه المنطقة، ومن بينها الجزائر التي تعد إحدى الدول المتاخمة والمجاورة لدول الساحل الإفريقي، على شريط حدودي يمتد لآلاف الكيلومترات، مع كل من موريتانيا ومالي والنيجر في الواجهة الجنوبية للجزائر .

إن الجزائر ومنذ سنوات تعيش في وسط ساحل إفريقي يمتاز بمعضلات، منها صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، وضعف الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، والبنى الإقتصادية الهشة وضعف الأداء السياسي، وتزايد نسبة الإنقلابات خاصة تلك الأخيرة في كل من، موريتانيا ومالي والنيجر، إضافة إلى إنتشار جميع أشكال الجريمة، والتدخل العسكري الفرنسي في مالي وإعلان إستقلال شمال مالي – الأزواد بدعوة من الحركة الوطنية لإقليم الأزواد. جملة هذه الأحداث تركت السياسة الخارجية الجزائرية تتفاعل أكثر، في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، وجعلت منها أحد الأطراف الأساسية في هذه المعادلة، وعلى سبيل المثال الوساطة الدبلوماسية بين الفرقاء في مالي.

إن الإستراتيجية التي تتبعها الجزائر في سياستها الخارجية تجاه دول الساحل الإفريقي، سيتناولها البحث بالإهتمام من خلال هذه الرسالة، حيث ستتطرق الدراسة إلى مختلف المداخل، التي تساعد على فهم أداء السياسة الخارجية الجزائرية .

## أولا: الأهمية وأسباب إختيار الموضوع

## الأسباب الموضوعية:

1. الأحداث الأخيرة في مالي مطلع عام 2012 والتي أدت إلى الإنقلاب العسكري على الرئيس المالي "أمانو توماني توري " في 22 مارس 2012، تلا ذلك إنتخابات رئاسية في 11 أوت 2013، ثم إنتخابات تشريعية في 15 ديسمبر 2013.وإختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في غاو شمال مالي، وأنباء عن إعدام أحد الدبلوماسيين الجزائريين.
2. ما تعيشه منطقة دول الساحل الإفريقي من منافسات جيوسياسية، أدت على سبيل المثال إلى تقسيم دولة السودان إلى جنوب وشمال. وتسارعت القوى العظمى الغربية إلى تأمين مواردها الإستراتيجية ( بترول – يورانيوم ) وبسط نفوذها على هذه المنطقة.
3. التنافس الجزائري والمغربي على مناطق النفوذ، والمجال الإقليمي في دول الساحل الإفريقي، من خلال لعب دور قيادي كشريك حيوي في إدارة الشؤون الإقليمية.
4. التدخل العسكري الفرنسي لحل الأزمة في مالي، بعد قرار مجلس الأمن الدولي في 20 ديسمبر 2012 الذي وافق على نشر قوات مسلحة دولية في مالي. نتج عنه الهجوم العسكري على القاعدة البترولية في الجزائر تيقنتورين، والمتواجدة في عين أميناس16 جانفي 2013.

**الأسباب الذاتية:**

1. بعد التدرج في أدبيات العلوم السياسية ومجال العلاقات الدولية، رأى الباحث أنه من المفيد تطبيق هذه المعارف، عبر نقل النظريات والإقترابات السياسية إلى أرض الواقع، بالبحث في هذا المجال. ولأن الساحة الإفريقية تشهد في السنوات الأخيرة تغيرات وتطورات في المجال الأمني والسياسي، كان من الأهمية بمكان أن تحضى بإهتمام بالغ من قبل الباحثين والمتخصصين.
2. إحساساً من الباحث أن موضوع دول الساحل الإفريقي له من الأهمية، ما يمكن أن تنجر عنه أحداث وتغيرات كبيرة في المنطقة خاصة بعد الأحداث الأخيرة في مالي، وباعتبار أن الجزائر لها حدود جوارية كبيرة مع هذه الدول. وبما أن هذه الدول متناسقة وتتشابه أنماطها السياسية والإجتماعية، يسعى الباحث إلى دراسة وتتبع مجريات العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي،

**الأهمية العلمية(النظرية):**

تكمن الأهمية العِلمية للدراسة في إستجلاء العلاقة بين المجال النظري، لنظريتي تحليل النظم لديفيد إيستون ونظرية الدور، مع الجانب الواقعي والتطبيقي في علاقات الجزائر الخارجية مع دول الساحل الإفريقي، بإعتبار أن المبادرات والإستراتيجيات السياسية، هي أحد المحددات الرئيسية في تحديد وتتبع مواقف الدول وأدوارها على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية.

**الأهمية العَملية:**

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تنطلق من واقع أساسه، دوافع وإتجاهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي، بتتبع مسار العلاقات بين الجانبين، في ظل الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة. حيث يُفترض أن تساعد هذه الدراسة من خلال التوصيات والنتائج المتوصل إليها، صناع القرار في الجانبين، على بلورة حلول ناجعة لتطوير مستوى العلاقات والإرتقاء بها.

## ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف

1. بيان توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي.
2. توضيح دور أجهزة صنع القرار، وأهم الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية.
3. التعرف على العلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية بين الجانبين.
4. إبراز أهم المبادرات والإستجابات السياسية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي، وبيان مدى نجاحها.

## ثالثا: إشكالية الدراسة وأسئلتها

تكمن إشكالية الدراسة في التأثيرات المترتبة عن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال المبادئ والمحددات والسمات، إضافة إلى أهم الفواعل والعوامل، بدراسة أهم المبادرات والإستجابات التي قامت بها الجزائر، في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، كونها إما تعبر عن خطط وإستراتيجيات جزائرية أم هي عبارة عن ردود أفعال.

وتمثل السؤال السؤال الرئيسي للدراسة في ما يلي:

**على أي أساس إستندت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، في علاقاتها بدول الساحل الإفريقي، وما هو مستوى العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي ؟**

ومن السؤال الرئيسي تفرعت مجموعة من الأسئلة تمثلت فيما يلي:

1. ما هي الأسس التي تقوم عليها محددات السياسة الخارجية الجزائرية في إتخاذ قراراتها تجاه دول الساحل الإفريقي؟

2.ما هي الفواعل والعوامل المساهمة في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ؟ وكيف يتم ذلك ؟

3.ما هو نوع العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي ؟

4. هل هناك مبادرات وإستجابات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي ؟

## رابعا: فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية تتمثل في: أن إمكانيات الجزائر الكبيرة ومبادئها في السياسة الخارجية، مكّنها من أن تلعب دورا في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، لكن لم يرقى بعد هذا الدور إلى مرتبة اللاعب الرئيسي المبادر.

ومن هذه الفرضية الرئيسية تفرعت ثلاث فرضيات:

**الفرضية الأولى:**

تشترك في صناعة قرار السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي جهات مختلفة، حيث يلاحظ أن هناك علاقة بين الفواعل الداخلية (ممثلة بمختلف السلطات، وشخصية رئيس الجمهورية وأجهزة الدولة) وبين (الأجهزة غير الرسمية)، إضافة إلى (العوامل الخارجية) الإقليمية والدولية.

**الفرضية الثانية:**

إن إمكانيات الجزائر الإقتصادية والعسكرية وموقعها الجيواستراتيجي مقارنة مع باقي دول المنطقة، مكنها من أن يكون لها دور في الساحل الإفريقي يكتسي أهمية بالغة. من هنا فإن العلاقة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي في الغالب هي علاقات أمنية وسياسية، وتزداد كلما إزداد وتعاظم دور الجزائر الإقليمي.

**الفرضية الثالثة:**

هناك علاقة بين الأحداث في الساحل الإفريقي وبين مبادرات الجزائر وإستراتيجياتها الخارجية، فكلما ظهرت وقائع وأحداث في الساحل الإفريقي، قامت الجزائر بتجيير تلك الأحداث لصالح السياسة الخارجية الجزائرية، حسب العقائد والمقومات والمبادئ التي تستند عليها.

## خامسا: تحديد المتغيرات [1]

تقوم هذه الدراسة على إكتشاف العلاقة بين متغيرين هما:

**المتغير المستقل:** توجهات السياسة الخارجية

" السياسة الخارجية هي مجموعة القواعد وأنشطة الوحدة السياسية، التي يرسمها الممثلون الرسميون بالإضافة إلى عوامل أخرى ضمن إطار البيئة الدولية. تشمل توجهات السياسة الخارجية، كلا من المدخلات والمخرجات، وتتبنى المبادرات وتعمل على الإستجابة للأحداث، كما أنها تسعى لأن يكون لها دور في تحقيق برنامج تسطره على مستوى المحيط الخارجي"[2].

**المتغير التابع: علاقات الجزائر بدول الساحل الإفريقي**

هي تفاعلات تتم بين أطراف ووحدات دولية، تهتم بمعالجة المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي، وكذا تقييم عوامل الصراع والتعاون فيما بين الدول والمناطق والتجمعات السياسية، باعتبارها ذات نمطين مختلفين: الأول تعاوني والثاني صراعي. والجزائر تعتبر وحدة سياسية ضمن نسق النظام السياسي الدولي بالتالي لها علاقات مع دول العالم، منها ما يتركز أساسا مع الدول الإفريقية باعتبارها تندرج ضمن مجالها الإقليمي، خصوصا دول الساحل الإفريقي التي لها حدود مباشرة مع الجزائر وتجمعهما علاقات تاريخية(wikipedia،2014).

## سادسا: أهم المفاهيم المستعملة

### دول الساحل الإفريقي :

الساحل الإفريقي أو الشاطئ هي منطقة سافانا شبه قاحلة إستوائية، عبارة عن حزام له طابع بيئي متجانس، ويعد منطقة إنتقالية بين الصحراء الكبرى شمالا، إلى المنطقة الأكثر خصوبة جنوبا، وأكثر التعاريف شيوعا عن الساحل الإفريقي هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي

(1) استعمل الباحث في هذه الدراسة طريقة التهميش المتبعة في جامعة آل البيت ـ المفرق ـ الأردن .
(2) من خلال جملة التعاريف الخاصة بالسياسة الخارجية، إستقى الباحث تعريفا خاصا به يتناسب وموضوع هذا البحث.

للساحل الإفريقي في ثمانية دول رئيسية هي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينافاسو، السنغال، شمال نيجيريا. إلى ذلك تعتبر هذه الدول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، بالإضافة إلى أن أنشطتها الإنسانية تتشابه هي الأخرى، حتى بالنسبة لظاهرة عدم الإستقرار السياسي والأمني في هذه الدول. فهي على درجة كبيرة من التماثل والتشابه فيما بينها. وهو ما يدفع الباحث إلى الإعتماد على هذا التعريف (رسولي،2011: 14).

وسيتطرق الباحث في تناوله لهذا الموضوع إلى المنطقة الغربية للساحل الإفريقي أو ما يسمى بالساحل الغربي، وبالخصوص دولة مالي.

**المبادرات:**

تشمل الأفكار والأعمال والممارسات التي يتبناها صناع القرار في ممارستهم للسياسة الخارجية، وغالبا ما تبدأ بمقترحات وآراء ثم تتحول مع الوقت إلى قرارات وأفعال، تهدف إلى تحقيق أهداف محددة للدولة عن طريق السياسة الخارجية، وعادة ما تسبق هذه المبادرات الأحداث، وقد تأتي بعد الحدث (المودودي،2009: 4).

**الإستجابات:**

هي جملة المطالب التي تتجه بها بعض الدول إلى الدول القادرة على الإستجابة لها، وهذا من أجل تخفيف معاناة الدولة الطالبة خاصة إذا كانت تواجه مشاكل، وبغية تحقيق آمالها ومصالحها، وهذا الفعل الإستجابي من الدولة القادرة، يدخل في تحقيق هيبة الدولة التي تعتبر من بين أكبر أهداف الدولة المرسومة على سلم أولوياتها في إطار السياسة الخارجية(المودودي،2009: 4).

## سابعا: حدود الدراسة

### الحدود الزمانية:

إنطلاقا من أن لكل إشكالية بحثية حدودها الزمانية والمكانية، وكما أن الأمر يقتضي الإجابة على التساؤلات والفرضيات وأهداف البحث، كان من الأجدر على الباحث تحديد فترة زمنية مناسبة للبحث.

تتركز هذه الفترة مابين عامي (2009) و(2014)، حيث إستند الباحث في إختيار (2009) كبداية للفترة الزمنية للبحث، إنطلاقا من أن هذه السنة شهدت إنتخاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبدالعزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة، وبما أن هذا البحث يقوم على توجهات السياسة الخارجية

الجزائرية التي تعبر عن توجهات الدولة الجزائرية وتوجهات النظام الجزائري، كان لابد أن نشير إلى المبادرات والإستراتيجيات التي إتبعها الرئيس الجزائري، باعتباره الموجه الرئيسي والناطق الرسمي للنظام الجزائري، وأحد ممثلي الجزائر خارجيا، أضف إلى ذلك مختلف الفواعل والعوامل الرئيسية التي ساهمت في توجيه السياسية الخارجية الجزائرية أثناء هذه الفترة.

وتكون حدود إنتهاء هذا البحث في (2014) باعتبارها السنة التي يمكن الحصول فيها على آخر المستجدات في الموضوع، ولأنها الفترة التي شهدت أيضا إنتهاء العهدة الرئاسية الثالثة للرئيس الجزائري. كما يشير الباحث إلى أن الدراسة تخطت المجال الزمني للبحث ودخولها في سنة 2015، نظرا لتواصل عملية المفاوضات والوساطة بين الفرقاء في مالي بقيادة الجزائر.

**الحدود المكانية:**

يشمل الإطار المكاني للدراسة الجزائر باعتبارها متغيرا مستقلا للدراسة. إضافة إلى ذلك دول الساحل الإفريقي- مالي على وجه الخصوص، كونها تمثل المتغير التابع للدراسة، حيث تَعتبر الجزائر هذه الدول مجالاً إقليمياً لها، كما سيتناول الباحث بالإشارة الدول الغربية التي تَعتبر المنطقة مجالا لنفوذها مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

## ثامنا: منهجية الدراسة

تماشيا ومقتضيات البحث العلمي في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإن هذا البحث يندرج في فرع العلاقات الدولية باعتباره قائم بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، إلى جانب كونه يهتم بدراسة المناطق، حيث سيتم تناول منطقة الساحل الإفريقي كدراسة حالة، بالإضافة إلى أنه يتناول السياسة العامة التي تأخذ بعين الإعتبار توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها وعلاقاتها مع دول الساحل الإفريقي. وعلى ضوء الإشكالية البحثية التي إعتمدها الباحث والتي تفرعت عنها أسئلة، ومن أجل إختبار الفروض، وسعيا للوصول إلى الأهداف المسطرة، فإنه تعين على الباحث إستعمال أنسب المناهج لهذه الدراسة، وهي منهج تحليل النظم ونظرية الدور في العلاقات الدولية، كما يشار إلى أن البحث على العموم سيتطرق إلى إستعمال أساسيات وقواعد بعض المناهج التي لا غنى للباحث عنها، ولم يتم الإشارة إليها في التعريف لكن ستستخدم آليا، بالإضافة إلى أدوات البحث العلمي.

**كيفية توظيف منهج تحليل النظم:**

يعتمد إستعمال هذا المنهج في إطار النسق السياسي، حيث سيكون النظام الجزائري بمثابة العلبة السوداء، في بيئة إقليمية متمثلة في دول الساحل الإفريقي، والدول الغربية، ضمن مدخلات

(inputs) تتمثل في الأحداث الإقليمية المتتالية في الساحل الغربي لإفريقيا، والتي تدفع الجزائر من خلال مبادئ سياستها الخارجية إلى التفاعل معها، ومساعدة الدول الصديقة والمجاورة، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية، ثم تمر بعد ذلك هذه المدخلات بدائرة تفاعلية (العلبة السوداء) ينجم عنها مخرجات (out puts)، مع قيام عملية التغذية الإسترجاعية (feedback) بالربط بين المدخلات والمخرجات، والتي تجسد القرارات السياسية التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب، وقد تلقى قبولا أو معارضة من البيئة. والتساؤل المطروح هنا كيف إستجابت الجزائر لمطالب البيئة الداخلية والخارجية؟ وهل كانت مخرجات النظام الجزائري موازية للمدخلات ؟ أم أنها كانت عكس ذلك ؟

**كيفية توظيف نظرية الدور:**

يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها، منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها، من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل، التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره، والإستعدادات لجميع الإحتمالات الناتجة عنه.

ويتم توظيف هذه النظرية على أساس يمكن من خلاله، توقع الدور الذي تقوم به الدولة الجزائرية موضوع الدراسة، بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور "the role resource"، وتساهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغيير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

## تاسعا: الدراسات السابقة

### أ) الدراسات العربية

**أولا:** نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية(2009)**

تناولت الدراسة بالإهتمام الجغرافيا السياسية لمنطقة الصحراء، وهذا بدراسة السكان والتنظيم الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، والتطور التاريخي للمنطقة وخلفيات أزمة الطوارق، كما أنها تطرقت إلى المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة، حيث ظهر أن الدبلوماسية الجزائرية لا تتوفر على تصور وتوقع لمختلف الوقائع والأزمات، التي يمكن أن تقع في محيطها المباشر، ويعتمد هذا التصور بالأساس على سياسة رد الفعل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن المخاطر والتهديدات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، تشكل تحديا كبيرا أمام السياستين الداخلية والخارجية للجزائر، وبإمكان الجزائر إستغلال العنصر الثقافي في المنطقة، حتى تتغلب على كثير من الصعوبات، وتقرِّب بين وجهات نظر الطوارق حتى تكسب ولاءهم.

- إن أكبر مشكل في المنطقة هو إلتقاء منحنى العنف المتصل بالإرهاب، مع منحنى العنف المتصل بالغليان الإجتماعي لدى سكان الجنوب، ومنحنى العنف المتصل بالجريمة المنظمة، عند ذلك تحدث أزمة أمنية كبيرة في المنطقة.

- ليس هناك تعاون وتكامل جزائري مع دول المنطقة بل هناك إعانة جزائرية، كما أن الجزائر تعتمد على دبلوماسية رد الفعل وغياب الإستراتيجية، هذا ما شكل لها أزمة كبيرة خاصة حينما تتقاطع مع المشاريع الأجنبية، التي تشكل خطرا وتهديدا على الأمن القومي الجزائري.

**ثانيا:** ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات(2010)**

ترتكز هذه الدراسة على الإعتقاد، بأن أي خلل أمني على مستوى المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي، لابد أن تنعكس نتائجه على الجزائر. ولهذا كان لزاما على الجزائر الإهتمام بالأمور الأمنية لأمنها القومي، ومراجعة علاقاتها مع دول الجوار الإفريقي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :

- أن مفهوم الأمن الإنساني تغير بما يتلاءم مع الوقائع والأحداث في العالم المعاصر، على حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مثل تعرضه للمشاكل البيئية، الأمراض، والفقر والأوبئة، الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، غياب العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي ما أدى بالسكان إلى محاولة توفير إحتياجاتهم ولو بطرق غير شرعية والتصادم مع الدولة المركزية.

- كما أن عدم إهتمام الجزائر الجيد والمثالي بمشاكل المنطقة، فسح المجال للتدخل الخارجي وتوظيف مشاكل المنطقة على حسابه، نظرًا لتعاظم أهمية المنطقة التي تحتوي على مواد طاقوية وأولية مثل النفط واليورانيوم.

-العقيدة الأمنية الجزائرية لم تتغير كثيرا، في معالجتها للقضايا الأمنية القادمة من العمق الإفريقي، وبقيت تستخدم مفهوم القوة الصلبة، في حين أن القوة الناعمة والدبلوماسية لها من النجاعة ما لم تحققه القوة الصلبة، وبدأ إستدراك ذلك مؤخرا من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

**ثالثا:** قوي بوحنية، **الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا(2014)**

تناولت الدراسة بالتحليل دور الجزائر في منطقة إفريقيا، وحاول الباحث من خلالها أن يدرس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور role approche، كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة إتجاه العمق الإفريقي. ومن خلال البحث يبدو أن الجزائر تناولت الموضوع من خلال ثلاث مؤشرات.

- أول مؤشر تمثل في تبني الجزائر أولوية الدبلوماسية الأمنية على المقاربة الإقتصادية، إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة التبادل الإقتصادي الإفريقي- الإفريقي والإفريقي- الجزائري.

- أما المؤشر الثاني بيّن أن الجزائر إتخذت موقفا إنكفائيا يتمثل في تأمين الأمن: la sécurisation de la sécurité وهذا لضمان وحفظ الدبلوماسية الأمنية.

- أما المؤشر الثالث فهو رؤية الجزائر للدول الإفريقية، على أنها دول لا تزال تراوح مكانها في مؤشر التنمية الإنسانية، فهي بذلك دول هشة. حيث تتمثل هذه الهشاشة في فشل الدول الإفريقية في بسط السلطة وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج نذكر منها:

1. العقيدة الأمنية للجزائر في المدى المنظور هي الأساس لأية علاقة مع إفريقيا، في ظل تنامي هشاشة الدولاتية إقتصاديا وأمنيا.

2. ستحافظ الجزائر على علاقاتها مع كل من تونس وليبيا في شقها الأمني، أما علاقاتها مع المغرب فهي تتراوح مكانها، لكن تطبعها مواسم سياسية دافئة وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتيجية.

3. تُعتبر موريتانيا من أكبر المشاكل المستقبلية، وهذا بالعودة إلى إحصائياتها التي تشير إلى تعاظم مؤشرات الفشل الدولاتي الجواري والتهديد العنفي. وهي مُغَيّبَة في المخططات الإستراتيجية للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنة.

4. ستظل الجزائر حجر الإرتكاز باعتبارها تحاول إدارة صناعة الإستقرار في منطقة الساحل والعمق الإفريقي، لكن سيطغى عليها البعد الأمني بدل البعد الإقتصادي والتنموي.

**ب) الدراسات الأجنبية**

1) **Dris** Cherif, **L'Algérie et le Sahel : de la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante.** 2009.

**دريس** شريف: **الجزائر والساحل الإفريقي، نهاية العزلة الإقليمية مُلزمة.**

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع ضرورة خروج الجزائر من عزلتها الإقليمية، نظرا لعدة أسباب أهمها أن منطقة الصحراء والساحل الإفريقي، هي من بين المناطق التي تشكل موقعا إستراتيجيا ومهما في العقيدة السياسية للنظام الجزائري، وهو ما دفع بالجزائر إلى إدخال المنطقة في مخططها الإستراتيجي، وهذا بالتصدي للجماعات الإرهابية وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، زيادة على خطر سقوط نظام القذافي وتأثيرات إنتشار الأسلحة وعدم الإستقرار في مالي على المنطقة، وعلى الجزائر بالدرجة الأولى.

مما دفع بالنظام الجزائري إلى التوجه نحو قيادة المنطقة، والدفاع عن طموحها في الهيمنة على المنطقة، نظرا لتوفرها على إحتياطيات كبيرة للمواد النفطية، مقارنة مع باقي دول المنطقة. وإكتسابها خبرة في مكافحة الإرهاب منذ سنوات التسعينات من القرن العشرين.

2) Laurence Aida Ammour : **Le Rôle de L' Algerie dans le Contexte Acteul Securitaire** (Fevrier 2014)

**عمور** عايدة: **دور الجزائر في السياق الأمني الراهن (فيفري 2014).**

الدراسة هي عبارة عن حوار، مع الباحثة عايدة عمور متخصصة في قضايا الأمن والدفاع والجريمة العابرة للحدود، والتطرف العنيف في الصحراء والساحل، والعلاقات بين دول شمال إفريقيا وجيرانهم من الجنوب. وقد تناولت الدراسة بالتحليل دور الجزائر في منطقة إفريقيا في ظل الوضع الأمني الراهن، وحاولت الباحثة أن تدرس مدى تفاعل الجزائر مع الأوضاع في المنطقة، خاصة بعدما شهدت مالي أزمة داخلية ، فبعد الربيع العربي شهد النظام الجزائري ردات فعل، واصفا الربيع العربي بالتوتر القومي، ورأت الباحثة أن الأزمة في مالي لابد من أن يكون لها حل سلمي، وهذا عن طريق المفاوضات، بين الحكومة المركزية والقبائل المنتشرة في الشمال المالي، خاصة بعد أن لاحت بوادر التدخل العسكري.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من بينها:

- أن الجزائر كانت بطيئة في الإستجابة مع الأزمة في مالي، وتأخرها راجع لغموض الوضع، وإتساع أطراف النزاع في مالي. وسوء العلاقة مع نظام توري.

- العملية الإرهابية في القاعدة الغازية تقنتورين، نبهت الجزائر إلى ضرورة الوعي أكثر بمشاكل المنطقة، وإجراء إتصالات عديدة مع الدول المجاورة موريتانيا مالي والنيجر، فيما يخص مكافحة الإرهاب.
- قدمت الجزائرتعهدات للولايات المتحدة الأمريكية ببقاء الشراكة، ومواصلة العمل الإستخباراتي بين البلدين في المنطقة.
- العلاقات بين الجزائر وموريتانيا شهدت الكثير من الصعود والهبوط، وتدهورت العلاقات بين البلدين لا سيما في أعقاب عمليات مكافحة الإرهاب التي بدأت عام 2010. لكن عادت بفضل الولايات المتحدة الأمريكية وإرادتها لبناء تعاون بين البلدين من أجل مكافحة الإرهاب
- قدمت الجزائر نفسها في الأزمة المالية كوسيط، تعمل على مساعدة أطراف النزاع لحل الأزمة المالية.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن:

الدراسات السابقة لم تتطرق بالتفصيل، إلى منهج تحليل النظم في النظام الجزائري بالخصوص في سياستها الخارجية، خاصة مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وإرتكزت في تحليلها على الجانب الأمني في علاقات الجزائر مع الدول الإفريقية. ولم تتطرق أيضا إلى قضية المبادرات والإستجابات والإستراتيجيات الجزائرية إتجاه دول الساحل الإفريقي إلا ما تعلق منها بالجانب الأمني، على عكس ما سيسعى إليه البحث من خلال التركيز على الجزائر وسياستها الخارجية مع دول الساحل الإفريقي، من خلال منج تحليل النظم ونظرية الدور، ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ومعتقداتها والأسس التي تقوم عليها، ودور هذه الأسس في تحديد توجهاتها، وكيف كانت وعلى ماذا قامت؟

## عاشرا: تقسيم الدراسة

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، خُصص الفصل التمهيدي لغرض توضيح أهمية البحث وأسباب إختيار الموضوع، إضافة إلى الإشكالية الرئيسية والفرضيات وتحديد المتغيرات، ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الأول تطرق فيه الباحث، إلى دراسة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في مبحثين: تناول الأول منهما نظريات ومناهج تحليل السياسة الخارجية، من خلال نظرية النظم لتحليل الأنظمة السياسية لديفيد إيستون، ونظرية الدور في تحليل أدوار الدول في العلاقات الدولية، أما المبحث الثاني فقد تناول بالتفصيل كلا من عوامل السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال المحددات الجغرافية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وتطرق أيضا إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وبيَّن أهم السمات والمظاهر التي تطبع السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى دراسة فواعل وأدوار الجزائر وعلاقاتها مع دول الساحل الإفريقي من خلال مبحثين، تناول الباحث في الأول منهما الفواعل المساهمة في صناعة القرار السياسي الخارجي الجزائري، وإنقسم المبحث إلى أجهزة رسمية وأجهزة غير رسمية، إضافة إلى الفواعل الخارجية، أما المبحث الثاني فتناول الأدوار التي تقوم بها الجزائر في علاقاتها مع دول الساحل الافريقي، مبرزا كلا من دور الحامي الإقليمي، ووكيل مكافحة الإرهاب، وصانع السلام والشرطي ثم دور الزعيم الإقليمي.

أما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث، لدراسة مبادرات وإستجابات الجزائر مع دولة مالي كدراسة حالة، خاصة بعد الأزمة التي عصفت بهذا البلد، كونه يمثل أحد بلدان الساحل الإفريقي، وإنقسم الفصل إلى ثلاث مباحث: تناول الأول تراجع العلاقات بين البلدين خاصة بعد بداية الأزمة، أما المبحث الثاني فقد تناول عودة العلاقات والتفاعل الجزائري - المالي ، أما المبحث الثالث فقد إرتكز على ممارسة الجزائر دور الوسيط بين الفرقاء في مالي.

وفي الأخير إستخلص الباحث خاتمة للبحث حاول من خلالها أن تكون عامة، وذلك عبر الإجابة على إشكالية البحث المطروحة والتي هي جوهر البحث، كما تحقق من صحة فرضية البحث الرئيسية، وكذلك الفرضيات الفرعية.

# الفصل الأول: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

تعد السياسة الخارجية أحد أهم ركائز الوحدات السياسية، كونها تعبر عن جزء من السياسة العامة للدولة، وهي بذلك تطرح وجهات نظر الوحدات السياسية من خلال القرارات والسياسات المتبعة، حيث تهدف من وراء هذا إلى الحفاظ على الأمن وتحقيق هيبة الدولة أمام الوحدات السياسية الأخرى المكونة للنظام العالمي. وتختلف مكانة السياسة الخارجية في السياسة العامة من دولة إلى أخرى حسب أهداف الدولة نفسها، فأحيانا تكون أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة وأحيانا أخرى يقل مستواها وتكون هامشية (السيد،1998: 78). قدمت الدراسات المتقدمة والمتأخرة لمختلف باحثي العلوم السياسية والعلاقات الدولية تعاريف ومفاهيم للسياسة الخارجية، ساهمت في تطوير هذا الإتجاه وشكلت أُسسا ومنطلقات فكرية في حقل العلوم السياسية، وكثيرًا ما كانت هذه التعاريف مرتبطة بالأهداف المعلنة أوالخفية، سواء للعلماء أولصناع القرار في السياسة الخارجية للدول الكبرى. ومن هنا يمكن تقديم بعض تعاريف للسياسة الخارجية وفي الأخير سيتم إستخلاص التعريف الذي سيعتمد عليه الباحث في دراسته .

هناك من عرف السياسة الخارجية على "أنها مجموعة النوايا (intentions) التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك"(الرمضاني،د س ن: 24). من جهته يقدم **فيرنس** و**سنايدر** تعريفا للسياسة الخارجية على أنها: " منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أوتحدث حاليا أويتوقع حدوثها مستقبلا"(السيد،1998: 7).وعرفها **مودلسكي** بأنها :"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة المدخلات والمخرجات"(السيد،1998: 8). كما عرفها **محمد** السيد سليم :"أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل والبرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"(السيد،1998: 8).

من خلال التعاريفات السابقة حاول الباحث أن يستقي تعريفا يتم العمل به في هذه الدراسة ويتمثل في:" أن السياسة الخارجية هي مجموعة القواعد وأنشطة الوحدات السياسية، التي يرسمها الممثلون الرسميون بالإضافة إلى عوامل أخرى ضمن إطار البيئة الدولية. تشمل كلا من

المدخلات والمخرجات، وتتبنى المبادرات وتعمل على الإستجابة للأحداث، كما أنها تسعى لأن يكون لها دور في تحقيق برنامج تسطره على مستوى المحيط الخارجي"[1].

**المبحث الأول: نظريات ومناهج تحليل السياسة الخارجية**

إن الحاجة للمعرفة عند الإنسان منذ العصور القديمة ساهمت في تطوير البحث العلمي، حيث أصبح يكتسي أهمية بالغة في حياته، لأنه يفسر ويتحرى ويحاول الإجابة عن الأسئلة المبهمة والقضايا العالقة. فمن بين مفاهيم وتعاريف البحث العلمي ما يمكن إجماله في الطلب والتفتيش وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور(بوحوش وذنيبات،1989: 11).كما يُعرّف البحث العلمي أيضا على أنه:"التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها"(بوحوش وذنيبات،1989: 11). وعلم السياسة من بين العلوم التي تندرج في هذه العلوم، وله من الأهمية ما جعل الباحثين يطورونه من خلال النظريات والمناهج والإقترابات.

**تعريف النظرية(theory):**

النظرية حيث تعد أحد الوسائط المهمة التي تساعد الباحث على الفهم والتفسير والتوقع. وفي تعريف لها يذكر شلبي أنها: "مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعاريف والقضايا التي تُكوّن رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات، بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ لها"(بوحوش وذنيبات،1989: 17).

ويشير الباحث **مونت بالمر** "Monte Balmer" إلى أن النظرية تقر بوجود علاقة بين متغيرين يمكن التحقق منهما إمبريقيا، وحينما تصل النظرية إلى هذه الدرجة وتكون قابلة للإختبار، حينها يمكن لنا صياغة وإستنباط فروض منها(بوحوش وذنيبات،1989: 17).

فالنظرية بالإضافة إلى أنها تعطي زاوية تفكير للباحث، فهي تساعد أيضا على حل وفهم الظواهر من خلال صياغة الفروض، والوصول إلى نتائج أقرب للواقع وأصدق من حيث التحليل والمعطيات.

---

([1]) من خلال جملة التعاريف الخاصة بالسياسة الخارجية، إستقى الباحث تعريفا خاصا به يتناسب وموضوع هذا البحث.

## المطلب الأول: نظرية دافيد إيستون في تحليل السياسة الخارجية (تحليل النظم)

تعد نظرية النظم من بين النظريات التي ساهمت في تحليل السياسة الخارجية، خاصة بعد ظهورها في ساحة العلاقات الدولية، وبعد أن طورها العديد من المفكرين والباحثين، فيما يعرف بالمدرسة السلوكية في خمسينيات القرن العشرين. وكما جاء في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية أن "النظام هو مجموعة العناصر المتفاعلة والمترابطة، وأن أي ظاهرة يمكن معالجتها كنظام، أي ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به"(الكافي ،2005: 465)، وتقتضي نظرية النظم وجود سلسلة من البيانات مرتبطة بالمتغيرات، وأن المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض، حيث يؤثر كل تغير في إحداها على بقية المتغيرات، سواء بإتجاه عودة النظام إلى حالته الطبيعية، أو إلى باتحاه إحداث توازن آخر يكون على مستوى وظرف مختلف (دورتي وبالستغراف،1985: 100).

وتنظر نظرية النظم أيضا إلى المؤسسة سواء كانت منظمة أو غير منظمة رسمية أو غير رسمية على أنها مجموعة من الوحدات وتهتم بالتفاعل بينها. كما أن لها محيط يفصلها عن بقية الأنظمة حيث تعمل هذه النظرية على المستوى الداخلي والخارجي، وتسمح بتخطي الفواصل بين الشؤون الداخلية والسياسة الدولية. ومن بين أهم المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية كل من **تالكوت بارسونز**(Talcot Parsons) و**غابريال ألموند** (Gabriel Almonde) و**ديفيد إيستون**(David Easton) [(1)].

إستمدت نظرية النظم أسسها من علم الأحياء والفيزياء الحديثة والدراسات الإيكولوجية، وإنتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والإجتماعية، وإستندت إلى فرضية النظام المفتوح عكس النظام المغلق، حيث يَفترض أن النظام المفتوح يعتبر الظواهر الحية في الكون أنها نظم مفتوحة، وتتميز علاقاتها بالتبادل والإستمرار مع البيئة المتواجدة فيها(شلبي ،1996: 130).

### أولا: مضمون ومنهج نظرية تحليل النظم

#### أ) مفهوم النظام(System)

النظام السياسي عبارة عن نسق من العلاقات والتفاعلات يمتاز بالإعتماد المتبادل بين مكوناته، كما أن له حدود وبيئة خاصة به تفصله عن حدود النظم الأخرى، وهو يحتوي على

---

([1]) للإستزادة أكثر حول تطور نظرية النظم في مختلف العلوم أنظر كتاب **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"** ل لجيمس دوروتي ، وروبرت بالستغراف ترجمة وليد عبد الحي ص99-137.

مجموعة من الأنظمة منها النظام الحزبي والنظام النقابي، وحسب تفسير إيستون للنظام فإنه يعتبره وحدة التحليل الأساسية في التحليل النظمي، وأن أي نظام يمكن أن يشكل في حد ذاته نظاما متكاملا، فالنظام السياسي هو نظام ضمن مجموعة ونسق من الأنظمة الإجتماعية الأخرى، وهي بذاتها نظام فرعي ضمن النظام الدولي(شلبي ،1996: 133).نظرية النظم أسّست لنظام يقوم على الإنتقال من مستوى إلى مستوى آخر بين ما هو داخلي متعلق بالسياسات المحلية الوطنية وما هو خارج الدولة، وميزتُه أنه يعمل على عديد المستويات المحلية والوطنية الإقليمية والدولية ويقوم بالربط بينها(عياد ،2004: 12).

يتميز هذا النظام بثلاث خصائص هي: التفاعل والإعتماد المتبادل والحفاظ على الذات:

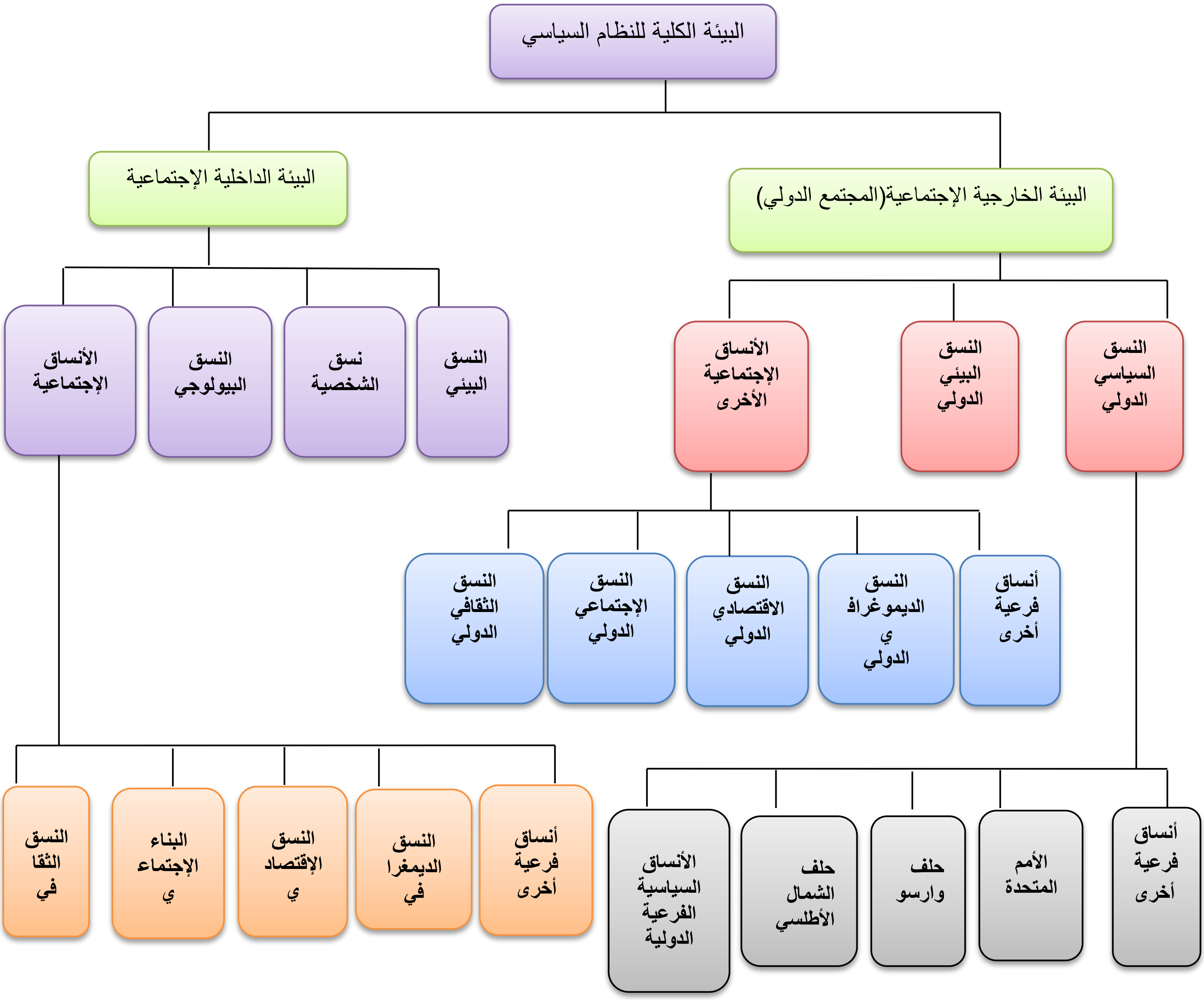
1- **التفاعل:** سواء كان النظام فرديا أوجماعيا مباشرا أوغير مباشر ثنائيا أومتعدد الأطراف، فهو يحمل في النهاية صفة التفاعل بين أجزائه ووحداته.
2- **الإعتماد المتبادل**: التفاعل بين الأجزاء والوحدات يتطور إلى نقطة الإعتماد المتبادل (Interdepandence) ، وأفعال أي طرف من النظام يكون لها تأثير على بقية الأطراف أوعلى النظام كليا.
3- **الحفاظ على الذات :** النظام يتجه نحو الحفاظ على ذاته (Self-maintenance)، وهذا من خلال بناء المؤسسات التي تعمل على ذلك، ويكون متبوعا بممارسات القصد منها حماية النظام(عبد القادر والمنوفي ،2002: 120).

ب) **البيئة (Environment)**

نعني بالبيئة الإطار العام الذي يعيش فيه النظام السياسي، فهي بذلك تشمل كل ما هو خارج النظام السياسي، من خلال بيئتين خارجية وأخرى داخلية، والبيئة والنظام يتأثران ببعضهما البعض من خلال فتحتي المخرجات والمدخلات.

وتنقسم البيئة إلى مجال خارجي ومجال داخلي، الداخلي مثل: التاريخ والجغرافيا والسكان والإقتصاد والجيش، فتتداخل في عملية ديناميكية، ومستمرة لصنع القرار في السياسة الخارجية، أما الجانب الخارجي فيشمل الأنساق الخارجية الواقعة خارج النظام السياسي والمجتمع المعني، متمثلة في العناصر البشرية وغير البشرية، وتختلف أهمية البيئة الخارجية ودورها في عملية صنع السياسة الخارجية، باختلاف الدول لأن درجة التأثير يحددها حجم وقدرات وقوة الدولة وموقعها الجغرافي (الهزايمة ،2004: 15)

**مكونات البيئة الشاملة للنسق السياسي (نموذج 1)**




نموذج من كتاب (شلبي، 1996: 133).

**ج) الحدود (Bourdaries)**

النسق السياسي أو النظام السياسي هو كل متكامل، يستمد حركته ونشاطه من التفاعلات التي تقع داخله وخارجه، فهو ليس وليد فراغ بل يتفاعل ويتعايش مع البيئة التي يتواجد فيها، وحتى يتم هذا التفاعل لابد من وجود فاصل وحد، يبين بداية ونهاية النظام السياسي وحدوده مع البيئة. وهو ما أسماه إيستون بالحدود. إن بداية ونهاية النظام وكيفية تأثيره تختلف من مجتمع إلى

آخر، وتشترك في تكوين ذلك كلا من القيم والعقائد والأوضاع الإجتماعية والثقافية السائدة في ذلك المجتمع(شلبي ،1996: 133).

د) **المدخلات (Inputs)**

مدخلات النظام السياسي هي ضغوط وتأثيرات يتلقاها النظام، سواء كانت من جانب البيئة الداخلية أوالبيئة الخارجية أومن داخل النظام نفسه، وتقوم بدفع النظام نحو النشاط والحركة(المنوفي ،1985: 98). والمدخلات بشكل أساسي تُعتبر المادة الأولية والأساسية (الخام)، التي من خلالها يقوم النظام بتطويرها والعمل على بلورتها، لإنتاج ما يمكن تسميته بالمخرجات. وقد قسم إيستون المدخلات إلى **مطالب** (Demande) و**تأييد** (Support) (شلبي ،1996: 133- 135).

1 – **المطالب (Demands)**

هي شبكة واسعة من الشروط والظروف والأحداث، تجتمع فيما بينها لتشكل صورة عن حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تكون على شكل إقتراح أو دعوة أو إهتمام مؤثر من شخص أومجموعة بغية قيام السلطات بإتخاذ قرارات وأفعال(شلبي ،1996: 133-135). وتأتي المطالب من البيئة الداخلية ومن البيئة الخارجية أومن النظام السياسي ذاته (Withinputs). مثال ذلك جماعات المصالح والأحزاب السياسية وقادة الرأي العام، وسائل الإعلام، الإيديولوجيا والبواعث، وحسب إختلاف الجهة المقدمة للطلب يكون التأثير والقوة، والنظام يَردُّ عليها حسب قوة الجهة التي ورد منها الطلب ومكانتها وهيبتها، وأيضا حسب الموارد المتاحة للدولة (المنوفي،1984: 97).

و تأخذ المطالب عدة أشكال منها:

أ- مطالب مادية تتعلق بالسلع والخدمات.
ب- مطالب تتعلق بتنظيم السلوك الإجتماعي كعلاقات العمل، ووضع الأسرة.
ت- مطالب تتعلق بالمشاركة السياسية والمساهمة في وضع السياسة العامة.
ث- مطالب رمزية تتعلق بالقيم والرموز الإجتماعية(مهنا ،1980: 100- 101).

**2 – التأييد (Support)**

ويسمى أيضا المساندة وهو عبارة عن دعم معنوي أو مادي، يقدَّم إلى النظام من أجل تحويلها إلى مخرجات، وهو مؤشر يدل على نجاح النظام أو فشله في الإستجابة لهذه المساندة (المنوفي،1984: 33).

- **تأييد عام** (Diffuse support) وهو تأييد صادر من ذات النظام، يسعى إلى أن يغرس هذا التأييد داخل أعضائه، ولا يكون مشروطا وليس له أدنى إعتبار للمزايا المادية، ينتج عن طريق التنشئة السياسية والولاء والقيم الوطنية.

- **تأييد خاص** (Specific support ) وهو بمثابة شعور بالرضى من الأفراد، يحصل عليه النظام بعد إحساس هؤلاء الأفراد أن مطالبهم قد تحققت واستفادوا منها(المنوفي،1984: 97-98).

و يأخذ التأييد عدة أشكال منها:

أ- تأييد مادي يتمثل في دفع الضرائب، وأداء الخدمة العسكرية أو التطوع فيها.
ب- طاعة القوانين والحرص على تنفيذها.
ت- المشاركة السياسية والعمل في المنظمات التطوعية.
ث- إحترام رموز السلطة العامة (مهنا ،1980: 101).

(1)

**ه) المخرجات (Outputs)**

هي مجموعة القرارات والسياسات (أفعال إقتصادية وإجتماعية، دعاية، تصريحات، حوافز، تفضيلات، قرارات العدالة، مراسيم، تنظيمات)، والتي تعبر في مجملها عن ردود أفعال، تصدر من النظام السياسي على شكل إستجابة لمطالب فعلية أومتوقعة، فهي تأثير للنسق على البيئة(شلبي ،1996: 138).وتمثل النقطة النهائية لعملية ومسار تحويل المطالب وعلى أساسها يكون تقييم النظام وتحديد قدراته المتمثلة في:

- القدرة الإستخراجية (Extractivy Cabapility)

- القدرة التنظيمية ( Regulative Cabapility)

---

([1]) بالإضافة إلى كل من المطالب والتأييد، أضاف وليم متشل عام 1962 عنصرًا ثالثا سماه **الموارد** وذلك في تطويره لنموذج إيستون

- القدرة التوزيعية (Distteibutive Cabapility)

- القدرة الرمزية (Symbolic Cabapility)

- القدرة الإستجابية (Adaptive Capability) (شلبي ،1996: 138).

كما أن المخرجات تنقسم إلى:

1- **إيجابية :** حينما يعمل النظام على الوفاء بالمطالب والتأييد والموارد، وتحويلها بشكل يرضي الجهات التي تقدمت بالطلب، حينها سيحافظ النظام تلقائيا على الولاء والإستمرار والإستقرار.
2- **سلبية :** تتسم المخرجات بالسلبية لما يلجأ النظام السياسي إلى إستعمال القسوة والإرهاب ومحاولة اللف على المطالب، وهذا من أجل المحافظة على إستقرار النظام، في هذه المرحلة سيقل ويتناقص مستوى تأييد النظام.
3- **رمزية:** هي محاولة من النظام تقديم وعود وشعارات، وإثارة مشاعر الخوف من وجود عدو خارجي، وتهديد للدولة أوإنقسام داخلي، وغالبا ما تحصد مثل هذه الحكومات والأنظمة التي تقدم هذه المخرجات لشعوبها إلاّ الأزمات والمشاكل(المنوفي،1984: 98).

**و) التغذية الإسترجاعية (Feedback)**

ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، أي تلك الآثار التي أحدثتها القرارات والسياسات في البيئة، وهي بذلك عملية تأثير وربط بين المخرجات والمدخلات (المنوفي،1984: 99). حيث تساعد على تعديل أهداف الدولة وتغيير سلوكها، وإذا إفتقر النظام السياسي للتغذية الإسترجاعية سيجد صعوبة في التعامل مع البيئة، وسيعرّض نفسه لخطر الغموض وإنعدام التوقع (شلبي ،1996: 140).

**ز) دائرة التفاعل – التحويل (Cconversion)**

هي عملية تَحدُث داخل أبنية النظام السياسي، تتولاها مختلف الأجهزة بتحويل المدخلات التي تَرِدُ من البيئة الداخلية والخارجية عن طريق مطالب وتأييد إلى مخرجات، تتمثل في قرارات وسياسات وأفعال وإعلام، بعد أن تتفاعل مع مدركات صانع القرار، ويتم إستعراض الإختيارات

والبدائل ووضع كل منها في ميزان الربح والخسارة، وإختيار أحسن البدائل من خلال تعظيم المنافع وتقليل الأضرار(المودودي ،2004: 19-20).

### ثانيا: منطلقات وآلية عمل نظرية تحليل النظم

#### 1- منطلقات منهج إيستون

يعتمد تحليل إيستون للنظام السياسي على عدة منطلقات نذكر منها:

أ) أن النظام الدولي عبارة عن وحدة عضوية لها سمة التطور والتغير والإستمرار، سواء تعلق الأمر بالأفكار، المعتقدات، المفاهيم، الأجهزة، الوظائف، أوبإجراءات العمل أوبعلاقة الأجهزة فيما بينها.

ب) لكل نظام سياسي أسلوب ونظام عمل، يتكون من مدخلات ومخرجات وتغذية رجعية، أحيانا يكون للمدخلات تأثير كبير وإستراتيجي على عمل النظام وتوازنه وإستقراره.

ت) طبيعة وسماة النظام السياسي تكون على حسب قواعد إرساء وتأصيل النظام نفسه، فأحيانا يكون النظام على درجة كبيرة من التماسك والإنضباط الذاتي، وأحيانا أخرى يكون في حالة تسيب وعدم إنضباط.

ث) للنظام السياسي حدود تفصله عن البيئة الخارجية، أي أنه يعيش في بيئة أكبر منه، يتبادلان التأثير بينهما سلبا وإيجابا، حيث يمكن أن تبرز من البيئة الخارجية ضغوطات وتأثيرات، وتوجهات فكرية تنعكس بصورة أو بأخرى على أداء النظام السياسي.

ج) الغاية الأساسية والهدف النهائي للنظام السياسي هو الإستقرار، ولا ينفي ذلك أن يَحدُث تغيير يقتضي التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية. وقدرة النظام على الإستجابة للمطالب والتأييد والموارد تكون من خلال إجراء التعديلات على مختلف أجهزته وسلوكياته (المودودي ،2004: 20-21).

#### 2- الخصائص الأساسية لمنهج إيستون

يتميز تحليل النظام السياسي لدى ديفيد إيستون بخصائص تجعل منه منهجا أساسيا لتحليل العلاقات الدولية أهمها:

أ) نظرية النظم في تحليل العلاقات الدولية تتميز باتساعها، ولها إمكانية لإستيعاب حجم كبير من المعلومات والحقائق بالإضافة إلى تحليلها، وفي نفس الوقت تتعامل مع عدد كبير من الظواهر الدولية. كما أنه يسمح بالإنتقال بين المستويات الداخلية الوطنية- المحلية والخارجية والدولية.

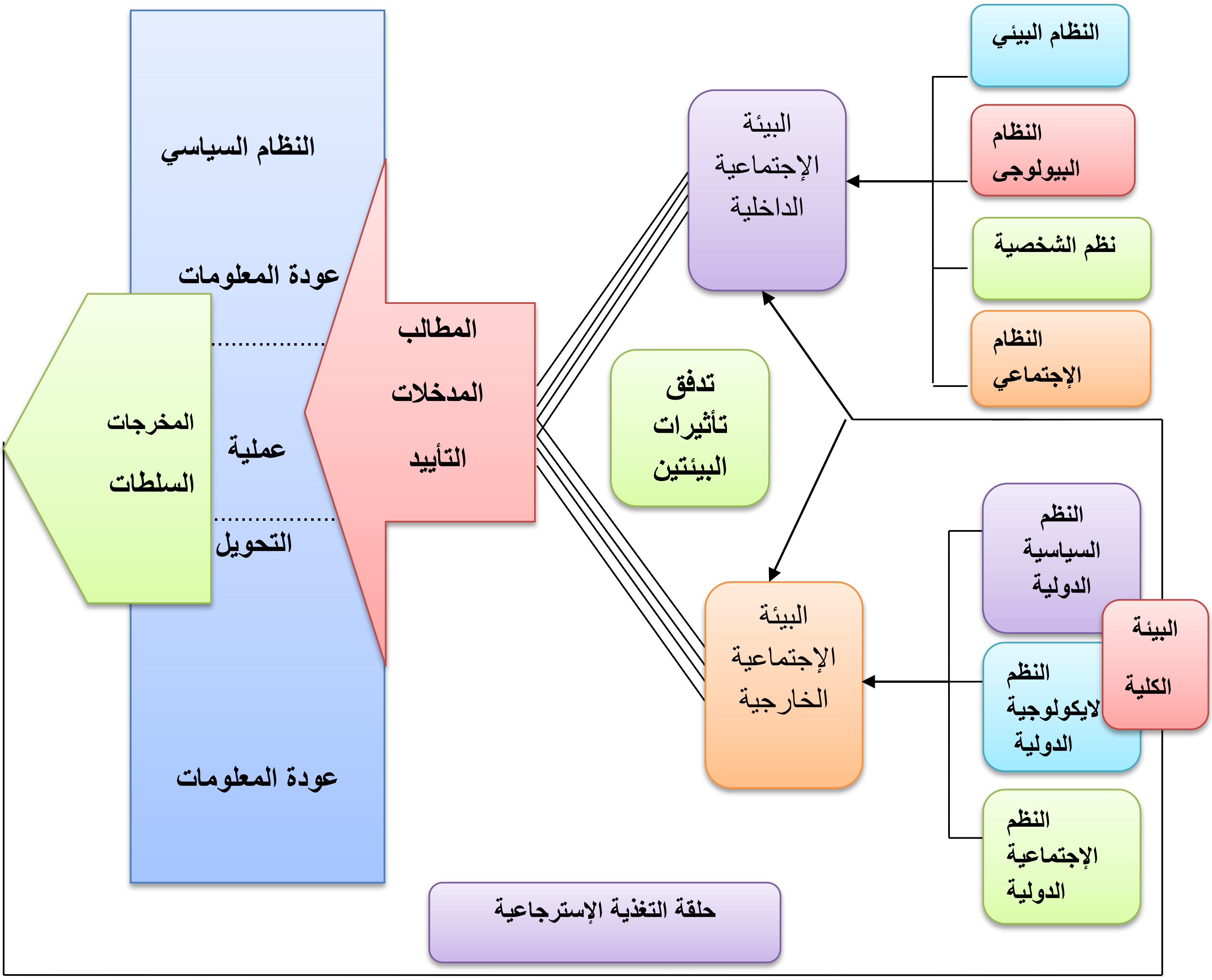
ب) إستطاعت نظرية النظم أن تجمع وتربط بين المداخل الرئيسة لتحليل العلاقات الدولية، وبقدر كبير من الشمول، وهو الأمر الذي لم يكن متاحًا في النظريات الأخرى.

ت) ساهمت هذه النظرية أيضا في توحيد مصطلحات تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وبهذا تكون قد قضت على التشتت الذي كان سائدا في أدبيات ونظريات العلاقات الدولية، من عدم التجانس في المعلومات. (المودودي ،2004: 21).

**3- آلية التحليل لدى نظرية إيستون**

إن آلية عمل نظرية النظم لتحليل الأنظمة السياسية، تكون من خلال المسار الكلي لحركة المدخلات والمخرجات والتغذية الرجعية، حيث يستقبل النظام السياسي المدخلات من البيئة الداخلية والخارجية متمثلة في المطالب والتأييد والموارد، فتقوم أجهزة النظام بترتيبها وتصنيفها ومعالجتها في عملية لم يُول لها إيستون الأهمية الكبيرة. ثم تُحول إلى مخرجات على شكل قرارات وأفعال وسياسات مختلفة، هذه المخرجات بفعل العملية العكسية والتغذية الرجعية تتحول مباشرة إلى البيئة الداخلية والخارجية معا، فتجعل البيئة تتخذ مواقف وأشكال من هذه المخرجات، على شكل مطالب وتأييد أومعارضة تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي من بوابة المدخلات، وبهذه الكيفية يستمر النظام في الحركة والتفاعل (شلبي ،1996: 142).

**نموذج إيستون المتعلق بالتفاعل الحركي للنظام السياسي (نموذج 2)**




نموذج من كتاب (شلبي، 1996 141):

إعتمد التحليل في نظرية النظم على التفاعل القائم، بين مكونات النظام السياسي والبيئة التي يعيش فيها. وإنطلاقا من هذا سيقوم الباحث بتطبيق ذلك على النظام السياسي الجزائري كمستوى للتحليل، وتتمثل البيئة الخارجية له في دول الساحل الإفريقي والقوى والمنظمات الدولية ومالي على وجه الخصوص، التي لها تأثير على النسق السياسي الجزائري ومدخلاته ومخرجاته. وسيظهر ذلك جليا من خلال التحليل الكلي، لأن نظرية النظم تعتبر نظرية ذات تحليل شامل من خلالها يمكن الإنتقال بين المستويات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى نظرية الدور في العلاقات

الدولية، وهذا بالربط بين منطلقات هذه النظرية وأسسها، وبين السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها وتوجهاتها مع بلدان الساحل الإفريقي.

**المطلب الثاني: نظرية الدور في العلاقات الدولية**

ساهمت نظرية الدور كغيرها من نظريات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية للدول، وكان هذا عبر إثراء علم السياسة بمصطلحات ومفردات أخرى جديدة، حيث تطورت مفاهيمها منذ سبعينيات القرن العشرين، بعدما قام **هولستي** (Holsti) بنشر دراسته حول "مفهوم الدور الوطني وعلاقته بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية" عام 1970. وإستوحت هذه النظرية بعض مفاهيمها من علم النفس وعلم النفس الإجتماعي والإنثربولوجيا (Beneš, **2011 :2**).وساهم في تطوير هذه النظرية أيضا كل من **"جورج ميرا"** و**"جوزيف مورينو"** و**"بروس بيرل "** بمختلف الأبحاث التي قاموا بها. ويقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية وعبر آلية السياسة الخارجية، على الأدوار المختلفة التي يرى صناع القرار وممارسوا السياسة الخارجية بأن دولتهم جديرة بالقيام بها. من خلال المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي لابد من وجودها، حتى تساعد على فهم وإدراك الدور، ثم التنبؤ والإستعداد لجميع التطورات والإحتمالات الناتجة عنه (السرحان ،2012: 6).

ومما يساهم في صناعة دور الدولة تلك التوجهات والتفاهمات المشتركة ذات التكوين المحلي، زيادة إلى الهدف الأسمى للدولة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أوعلى مستوى النظام الإقليمي أو العالمي. فأحيانا تنفرد الدولة بدور واحد وأحيانا أخرى تتعدد أدوارها حسب أهدافها من ممارسة هذا الدور، وكذا حسب أهمية الحدث والدور نفسه، من هنا فإن نظرية الدور تحاول تفسير سلوك الدولة وتوجهاتها التي تقوم بها في سياسيتها الخارجية، من خلال إكتشاف أهم الأدوار التي تناسبها فتقوم ببلورتها إلى ما يناسب أهداف الدولة المسطرة في سياستها الخارجية (**Cameron**, 2009 :4).

يطلق علماء السياسة والعلاقات الدولية والسياسيين ورجال الإعلام والمؤرخين مصطلحات مثل: "معتدي، محايد، وسيط" على بعض الدول، في الغالب مصدر هذه الأوصاف هي من إجراءات وقرارات وأفعال وأهداف الدولة، فسياستها الخارجية إقليميا ودوليا معبرة في مجموعها عن الدور الذي تقوم به، والذي له صلة بهذه الأوصاف (**Soriano,** 2009 :424).

## أولا: مضمون و منهج نظرية الدور

### 1- تعريف الدور

إستمدت الكثير من نظريات العلاقات الدولية مفاهيمها من مختلف العلوم، وظهر ذلك جليا في نظرية الدور وفي أدبيات ومفاهيم السياسة الخارجية، حيث يعتبر **الدور** حسب ما عرفته كل من **"جوديت غولدشتاين"**(Judith Goldstein) و **"روبرت كيوهان"** (Robert Keohane) بأنه " مجموعة المعايير والقواعد التي تعبر عن السلوك والأعمال المتوقعة في السياسة الخارجية، أو يمكن إعتباره بأنه خريطة طريق لصانعي السياسة الخارجية تعتمد على تبسيط وتيسير وفهم واقع معقد "(**Soriano**, 2009 :427). أو هو " ما يقوم به الفرد في النظام الإجتماعي، ومدى تأديته لهذا الدور بمجرد حصوله عليه في النظام الإجتماعي"(**Cameron**, 2009 :4). أوهو "شبكة من الأدوار المتبادلة في النظام، أو شبكة من التوقعات المتبادلة حيث تمثل ديناميكية مترابطة"، أو كما يعرفه **هولستي** بأنه " مجموعة المعايير والتوقعات والثقافات الخاصة بالمجتمعات والمؤسسات"، فمكانة الأفراد والجماعات والدول والمنظمات في النظام الدولي تتحقق بما يؤدونه من أدوار، وتتعزز أكثر من خلال عضويتهم في النظام (**Beneš,** 2011 :7)

### 2- مضمون نظرية الدور

يقتضي تحليل السياسة الخارجية من خلال نظرية الدور، إتباع سلوك الدولة الخارجي ومهامها على المستوى الإقليمي أوالدولي. حيث يتضمن هذا السلوك السياسات الخاصة والسياسات العامة والقرارات والإلتزامات والقواعد والإجراءات المناسبة لتلك الدولة، بالإضافة إلى الأهداف والإستراتيجيات النابعة من مختلف الظروف والمصادر الثابتة والمتغيرة الخارجية والداخلية، والظروف المستمدة من الثقافة والتاريخ والقوانين المحلية والمؤسسات والقيم الوطنية والإحتياجات الشخصية لصانعي القرار، والقدرات والموارد، والموقع الجغرافي والأدوار التقليدية والإيديولوجية والظروف الخارجية التي لها صلة بالمحيط الخارجي، مثل الإلتزامات والمعاهدات وقواعد القانون الدولي أو الشعور بالخطر من الأعداء. ويعتبر مسار الدولة المستمر في النظام الدولي وفي النظم الإقليمية الفرعية الصورة المعبرة للدولة عن نشاطها في السياسة الخارجية، وتعمل نظرية الدور أيضا على تحليل مفهوم الدور وصفاته وهذا من أجل المحافظة عليه وضمان إستمراره وتطوره، كما تشمل نظرية الدور إدخال المفهوم الهيكلي والوظيفي في السياسة الخارجية، حيث يتكون النظام المحلي أو الإقليمي أو الدولي من مجموعة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها، وتقوم نظرية الدور بدراسة هذه الهيكلة ونتائج التفاعل الناجمة عن الديناميكية المترابطة بين أجهزة النظام (**Beneš**, 2011 :7).

ومن الناحية الوصفية لنظرية الدور فهي تقوم بتقديم مفردات غنية لتصنيف المعتقدات والصور وهويات الأفراد والدول والمجتمعات، من أجل تطوير أنفسهم. أما تنظيميا فهي تُعنى في تحليلاتها بالتركيز على مستويات التحليل- ما فوق الدولة وما دونها - التي تستخدم في دراسة تحليل السياسة الخارجية، كما تستمد نظرية الدور القيمة التفسيرية لها من منزلتها الخاصة بين نظريات العلاقات الدولية، وكذلك من مدى إستعمالها لمفاهيم مختلفة مستمدة من بعض العلوم والنظريات الأخرى (**Cameron,** 2009 :3).

**ثانيا: منطلقات وآلية عمل نظرية الدور**

**1- خصائص وأبعاد نظرية الدور**

نظرية الدور تشكل أحد مداخل تحليل السياسة الخارجية للدول من خلال الخصائص التي تتميز بها، فهي تقوم على:

- الغرض من دور الدولة في الساحة الدولية:

حيث تبحث النظرية في أهم الأسباب التي تركت الدولة تتبنى مثل هذه الأدوار، فنموذج الدولة الحامية للإقليم أوالوسيط أوالصانعة للسلام، هي أدوار تُعبر عن توجهات الدولة في المحيط الإقليمي أوالدولي، وغرض هذه النظرية الربط بين هذه التوجهات وبين الواقع الممارس في السياسة الخارجية.

- تدل على مجموعة الأدوار التي تقوم بها دولة معينة:

تحاول النظرية البحث عن تأثير الأدوار التي تقوم بها الدولة على البيئة الداخلية أوالبيئة الخارجية، وما هي النتائج المترتبة عن هذه الأدوار(**Beneš,** 2011 :7).

تساعد نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية الباحثين وصناع القرار، على تقييم كل دور عبر ثلاثة جوانب هي بمثابة أبعاد ترتكز عليها نظرية الدور:

**أ)-عدد الأدوار التي يقوم بها الفرد**: وهذا بدراسة إحصائية لعدد الأدوار التي تقوم بها كل دولة في سياستها الخارجية، هل هي متوافقة مع موقع الدولة ومساحتها وقوتها على المستوى الدولي؟ أم أنها متناقضة في ذلك؟

**ب)- الجهد المبذول في دور واحد**: تحدد النظرية قيمة الدور من خلال دراسة المجهود المبذول في إطار هذا الدور.

**ج)- الوقت الذي يقتضيه كل دور**: تبرز قيمة الدور وفعاليته من خلال الوقت الذي يستغرقه أداؤه، من حيث طول المدة وقصرها وأيضا من حيث السرعة في التنفيذ (**Cameron,** 2009 :4).

**2- أدوار الدولة ومنطلقاتها**

لقد عدد علماء العلاقات الدولية والسياسة الخارجية عدة أدوار تقوم بها الدولة في سياستها الخارجية، هي نفسها التي تقوم عليها نظرية الدور في تحليلها، ومن خلال العلاقات التي كانت سائدة في العالم حدد **هولستي** بعض أدوار الدولة، إستقاها من مهام وممارسات الدول، والتي أعربت عنها الدول ما بين عامي 1965- 1967 ،على سبيل المثال:

- **الزعيم الإقليمي**(Regional Leader)، دولة تمتلك موارد وقدرات تمكنها من السيطرة على الإقليم.
- **الحامي الإقليمي**(Regienal Protected)، نظرا لإمكانياتها وقدراتها ترى الدولة أنه من واجبها السهر على حماية الإقليم.
- **مؤيد الثورات التحررية** (Liberation Supported)، تشعر الدولة بسبب ماضيها الإستعماري وتجاربها المريرة معه، ومن خلال الإنتصارات التي حققتها في محاربته، أنه من واجبها دعم حركات تحرر الدول والشعوب.
- **المستقل النشيط** (Activite Independent)، تقوم الدولة في سياستها الخارجية بأنشطة مستقلة عن باقي الدول نظرا لمصالحها، ومن أجل تجنب ضغوط الدول.
- **عامل مضاد للإمبريالية**(Anti-Imperialist Agent)، هي تلك الدولة التي تتبنى موقفا معينا مثل معاداتها للإمبريالية، وهو أمر ناتج عن الخلفية التاريخية لها – أي أنها كانت ضحية للإستعمار، أو لها موقف مدعم للإديولوجيات مثل الشيوعية.
- **المدافع عن المعتقدات**(Defender of tht Faith)، تشعر الدولة من خلال هذا الدور أنه من واجبها حماية بعض المعتقدات، مثل المعتقدات السياسية كتعزيز الديمقراطية أوالحرية الدينية (المسيحية أو اليهودية أو الإسلامية).
- **الوسيط** (Mediator)، هي دولة تعتقد أن لها دورمهم يتمثل في التوفيق بين الصراعات، وسوء فهم الدول والتكتلات والأفراد.
- **المطور**(Devloper)، دول تشعر أن من واجبها مساعدة وتطوير العالم المتخلف.
- **النموذج** (Model)، دول لها دور يقتضي تعزيز الهيبة وكسب النفوذ، وأن تكون بمثابة النموذج في النظام الدولي أوالإقليمي أوالمحلي.

- **صانع السلام**: تتخذ الدولة مهمة صنع السلام والوئام في العالم.
- **الشرطي**(Policeman) دولة تشعر بأن من واجبها قتال ومعاقبة الدول والأنظمة المتمردة.
- **تحالف الدول ذات الإعتقاد الواحد**(Faithl Ally)، دولة ذاع سيطها في العالم، سياستها تدعوا إلى الدعم المطلق والدائم للدول التي تتحالف معها وتؤيدها.
- **وكيل مكافحة الإرهاب**(Anti- Terrorism Agent)، هي مهمة إتخذتها بعض الدول لمكافحة الإرهاب، بسبب التجارب التي عاشتها، نتيجة التهديدات الإرهابية وكذا من مجال خبرتها في مكافحة الإرهاب (**Sofiane** :425).

كما ظهرت أدوار أخرى للدولة تقوم بها مثل المتدخل، المتسلل، المستقل، المحرض على الحرب، المطور، مروج القيم العالمية. ومن جهة أخرى إعتمد بعض المفكرين في تحليل السياسة الخارجية أيضا على محدد واحد أوعدة محددات كتعريفات للدور، حيث يتفق العلماء على أن أهم أدوار الدولة هي التي تكون لها إرتباط بعدد كبير من الأدوار، لأنها في الأخير تتكامل فيما بينها. وتشمل المتغيرات المستقلة الكبرى في دراسة وتحليل الأدوار: توقعات الدور، مطالب الدور، دور الدولة، آثار الجمهور(**Cameron**, 2009 :5).

يتشكل الدور في العلاقات الدولية من عدة عوامل تساهم في تحليل السياسة الخارجية، والتي أقرتها نظرية الدور متمثلة في: هوية المجتمعات والدول، القيم السائدة فيها، الخصائص القومية، التاريخ، المعتقدات السياسية، المقدرات الإقتصادية والعسكرية والسياسية والإجتماعية والثقافية، دراسة بنية الدول وتركيبها. وتختلف أدوار الدول باختلاف كل من:

ـ **منظار الدور**(the role perspictive)، فمن خلاله تقوم الدولة بتوجيه مواقفها، وأدوارها بعدما تدرس مختلف المواقف.

ـ **أداء الدور**(the role performance)، يظهر كنتيجة لتوجهات الدولة، بعدما تقوم برسم رؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية.

ـ **جوهر الدور**(the role essence)، هو محدد أساسي يساعد صناع القرار في السياسة الخارجية على توظيف قدرات الدولة لبناء دورها (السرحان،2012: 6).

**3- آلية التحليل في نظرية الدور**

من بين الإنتقادات التي وجهت لنظرية الدور أنها تقتصر في تحليل السياسة الخارجية على الأدوار فقط (تصورات الدور، وأداء الدور)، لكن من جهة أخرى جاءت نظرية تحليل الدور في السياسة الخارجية لسببين مهمين هما:

1- أن السياسة الخارجية لم تشهد تعريفا مشتركا بين علماء السياسة والعلاقات الدولية، فجاءت هذه النظرية لتحاول إزالة الإلتباس والغموض، وتقدم فهما واضحا لعملية السياسة الخارجية، من خلال طرحها في النقاط التالية:

- إستكشاف مختلف المحددات والعوامل التي أثرت على السياسة الخارجية.
- دراسة تأثير هذه العوامل على السياسة الخارجية .
- دراسة طبيعة وخصائص توجه السياسة الخارجية (تصورات الدور).
- دراسة طبيعة وخصائص سلوك السياسة الخارجية (أداء الدور).
- دراسة عملية صنع القرار.
- فحص التطابق بين توجهات السياسة الخارجية (تصورات الدور)، وسلوك السياسة الخارجية (أداء الدور).

2- السبب الثاني يكمن في أن منهج الدورهو أداة تتيح لمحللي السياسة الخارجية، الجمع بين الإجراءات والمبادئ المستمدة من نماذج مختلفة ومن المنهج نفسه، ويترك الحرية لهم في توظيف مجموعة من الأدوات، كما أن إستخدام هذا المنهج يؤدي بالباحث إلى تبني بعض مبادئ المدرسة الواقعية، حيث يشترك كل منهما في إعطاء أهمية كبيرة لقدرات الدولة ومواردها في تحديد سلوك السياسة الخارجية. ويتعرض منهج الدور أيضا إلى مناقشة العمليات المعرفية والصفات النفسية لصناع القرار، والتي تشمل البنائية الإجتماعية عند التحقيق في تأثير الهوية الثقافية على تصورات أصحاب القرار (**Sofiane**: 427-428).

سيتم إستعمال نظرية الدور في هذا البحث من خلال تحليل السياسة الخارجية الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي، انطلاقا من هذه الأسس والمبادئ، وهذا بتتبع مسار العلاقات وإستنتاج أهم الأدوار التي تقوم بها الجزائر بناء على عملية تحليل وتفسير البيانات والمعطيات ومختلف المحددات والعوامل التي تشكل مصادر الدور. والتي بدورها ستساهم في الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ودراسة أهم التطورات والتغيرات أثناء فترة الدراسة

## مخطط نظرية الدور (نموذج 3)

**تعريف الدور**

هو مجموعة المعايير والقواعد التي تعبر عن السلوك والأعمال المتوقعة في السياسة الخارجية، أو يمكن إعتباره بأنه خريطة طريق لصانعي السياسة الخارجية تعتمد على تبسيط وتيسير وفهم واقع معقد

**أبعاد الدور**

**أ)-** عدد الأدوار التي يقوم بها الفرد: وهذا بدراسة إحصائية لعدد الأدوار التي تقوم بها كل دولة في سياستها الخارجية، هل هي متوافقة مع موقع الدولة ومساحتها وقوتها على المستوى الدولي؟ أم أنها متناقضة في ذلك؟

**ب)-** الجهد المبذول في دور واحد: تحدد النظرية قيمة الدور من خلال دراسة المجهود المبذول في إطار هذا الدور.

**ج)-** الوقت الذي يقتضيه كل دور: تبرز قيمة الدور وفعاليته من خلال الوقت الذي يستغرقه أداؤه، من حيث طول المدة وقصرها وأيضا من حيث السرعة في التنفيذ

**إختلاف أدوار الدول حسب**

**1 منظار الدور**(the role perspictive) فمن خلاله تقوم الدولة بتوجيه مواقفها وأدوارها، بعدما تدرس مختلف المواقف.

**2 أداء الدور**(the role performance) يظهر كنتيجة لتوجهات الدولة بعدما تقوم برسم رؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية.

**3 جوهر الدور**(the role essence) هو محدد أساسي يساعد صناع القرار في السياسة الخارجية على توظيف قدرات الدولة لبناء دورها

**أدوار الدولة ومنطلقاتها**

1-الزعيم الإقليمي 2-وكيل مكافحة الإرهاب3-الشرطي 4-الحامي الإقليمي 5- المطور
6-مؤيد الثورات التحررية
7-الأنشطة المستقلة 8- النموذج
9-عامل مضاد للإمبريالية
10- المدافع عن المعتقدات
11-الوسيط12– صانع السلام
13-تحالف الدول ذات الإعتقاد الواحد

**خصائص و أبعاد نظرية الدور**

1-**الغرض من دور الدولة في الساحة الدولية:** الربط بين التوجهات وبين الواقع الممارس في السياسة الخارجية

2-**تدل على مجموعة الأدوار التي تقوم بها دولة معينة:** تأثير الأدوار التي تقوم بها الدولة على البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية

**مخطط من إعداد الباحث**

## المبحث الثاني: عوامل السياسة الخارجية الجزائرية

تشترك في صناعة ورسم خطط السياسة الخارجية لأية وحدة من وحدات النظام السياسي الدولي، عوامل ومحددات هي بمثابة الأساس والقاعدة التي تستند عليها. وكما أن لكل نظام سياسي بيئة داخلية وأخرى خارجية يستقي منها جملة المطالب والتأييد في صورة مدخلات، يأتي هذا المبحث ليعالج أهم الركائز التي تساعد النظام السياسي الجزائري في صياغة أهدافه وضبط نسق تفاعلاته الخارجية، متمثلة في تأثيرات البيئة الداخلية على شكل محددات إقتصادية وعسكرية وتكنولوجية وسياسية وتاريخية وإنسانية وجغرافية، بالإضافة إلى المبادئ والثوابت والسمات التي يرتكز عليها. ومن الصعب فهم السياسة الخارجية لأية دولة دون الرجوع إلى مجموع هذه الجوانب متكاملة، وهو الأمر الذي ترك الباحث يركز في هذا المبحث على هذه المجالات التي أعطت الجزائر أهمية عبر تاريخها منذ القديم.

### المطلب الأول: محددات تكوين السياسة الخارجية الجزائرية

**أولا: المحددات الجغرافية**

**1) الموقع الجغرافي**

يفترض أن تشكل المقدرات القومية للدولة ومقوماتها أساسيات العمل السياسي الخارجي. وفي شأن الحديث عن السياسة الخارجية للدولة وأهم العناصر المساهمة في ذلك، يجدر الإشارة إلى المحددات الجغرافية المتمثلة في مساحة الدولة باعتبارها صغيرة أو كبيرة ومدى مساهمتها في دور ومكانة الدولة محليا وإقليما ودوليا، وكذا الموقع الجغرافي وأهميته في معرفة تأثير وتأثر الدولة بمحيطها الخارجي. في هذا الإطار يقول العالم **راتزل** أحد رواد مدرسة الحتمية الجغرافية **"** أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسيات الدول**"**، حيث تؤثر بشكل كبير في رسم وتنفيذ سياسات الدولة الخارجية وفي مركزها الدولي، من حيث نوعية الخيارات المتاحة لها ومن حيث هوية الدولة ونوعية علاقاتها والتهديدات الآتية من محيطها الخارجي. والدولة في غالب الأحيان توجه سياستها الخارجية إلى المجال الجغرافي الذي تقع في إطاره (السيد،1998: 150).كما أن لموقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات أهمية واضحة، حيث يبدو جليا عند مقارنة سياسات الدول ذات السواحل والخلجان، وتلك الدول التي لا سواحل لها ولا خلجان لها والتي تسمى بالبلدان المغلقة، حيث تُظهر هذه المقارنة أهمية إستخدام هذه السواحل في إطار السياسة الخارجية، عن طريق التجارة الخارجية وإستخدام الموانئ في المجالات العسكرية (البرناوي، 2000: 180).

إن المتأمل في موقع الجزائر الجغرافي يجده يكاد يكون من بين المواقع الإستراتيجية والمهمة التي تمثل أنموذجا في الساحة الدولية، حيث تقع بين خطي طول 9 غرب خط غرينيتش و12 إلى الشرق، وبين دائرتي عرض 19 جنوبا و37 إلى جهة الشمال. ثم إن وجودها على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط على مقربة من أوربا جعل منها إحدى المجالات والطرق المؤدية إلى العمق الإفريقي، وهي بذلك عبارة عن همزة وصل بين الشمال الأوربي والجنوب الإفريقي. بالإضافة إلى واجهتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط بطول يقدر بـ 1200كلم. و بدون شك هذا سيدفع بالجزائر إلى المساهمة في التجارة الدولية بشكل كبير، نظرا للممر الأساسي للسفن والبواخر الواقع على مستوى البحر الأبيض المتوسط، من وإلى مختلف المناطق مرورا عبر مضيق جبل طارق وقناة السويس. وتحد الجزائر سبع دول إفريقية هي كل من تونس وليبيا شرقا، ومالي والنيجر جنوبا، وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب من الغرب (الجوهري،1970: 81-83).

### 2) المساحة والتضاريس

تسمح المساحة الكبيرة وتنوع التضاريس في الجزائر بإمتلاك وفرة في المصادر الطبيعية من بترول وغاز وحديد وذهب...، ومواد غذائية ناتجة عن تنوع المناخات والأقاليم وشساعة الأراضي الزراعية، كما يوفر لها العمق الإستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة وإعتماد إستراتيجية الدفاع من العمق (الرمضاني،1991: 151-152).

كما تعد مساحة الدولة الكبيرة أوالصغيرة، من بين العوامل المساهمة أيضا في تحديد مصير الدول، من خلال التأثير الكبير على سلوك صناع القرار، ومدى إنجاز أهداف السياسة الخارجية المحددة. وكما حدد الجغرافيون السياسيون لدى تصنيفهم الدول من حيث المساحة [(1)]، تعتبر الجزائر من بين الدول العملاقة نظرا لتجاوزها حاجز المليون ميل مربع، بمساحة تقدر بـ (2.381.741 كلم$^2$)، فبهذا تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا والأولى في إفريقيا والعالم العربي، بعد تقسيم السودان إلى جنوب وشمال. وتمثل الجزائر12/1 من إجمالي مساحة القارة الإفريقية المقدرة بـ (30.000.244كلم$^2$) (العايب،2011: 25). كما ساهم تنوع التضاريس في الجزائر من الشمال السهلي المطل على البحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، عبر سلسلتي جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الممتدة من الشرق إلى الغرب، وعبر التلال والهضاب في

---

([1]) من حيث الحجم الكبر والإنكماش، قدم الجغرافيون السياسيون تصنيفا لأنواع الدول: دول عملاقة أكثر من مليون ميل مربع، دول كبرى بين نصف مليون ميل مربع، دول صغيرة بين 10 آلاف ميل مربع، دول صغيرة جدا أقل من 10 آلاف ميل مربع.

عرقلة حركة تقدم القوات المسلحة لمختلف الدول الإستعمارية التي عرفتها الجزائر وآخرها كان الإستعمار الفرنسي، الذي كلفه الوصول إلى الجنوب وإحتلال الجزائر كاملة حوالي 18 سنة. وإستمرت المقاومة الشعبية حوالي قرنا من الزمن. يشار إلى أن السلاسل الجبلية التي تتميز بها الجزائر كانت بمثابة المعاقل والملاذ الآمن للثوار والمجاهدين الجزائريين إبان الثورة التحريرية، ولم يستطع الإستعمار الفرنسي إختراقها رغم المحاولات العديدة إلا من خلال المدافع والأسلحة الثقيلة والطائرات وقنابل النبالم. أما بعد الإستقلال فقد شكلت المساحة الكبيرة والموقع الجغرافي للجزائر أهمية ومكانة كبيرة خاصة في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية، وكان لها الدور الكبير والمؤثر خاصة على مستوى العلاقات الإفريقية، حيث كانت قبلة للحركات التحررية والقادة الأفارقة، وعلى مستوى المغرب العربي وعلى مستوى العلاقات العربية أيضا، خاصة لما تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أوالصراع العربي الإسرائيلي.

**ثانيا: المحددات السياسية والإجتماعية**

**1) ثقافة المجتمع السياسية**

تَعني الثقافة السياسية تلك التوجهات التي يتخذها أفراد الشعب والمجتمع نحو السلطة السياسية، بحيث تتضمن هذه التوجهات:

**(أ)** توجهات معرفية من حيث وعي الفرد بالموضوعات السياسية، كمساهمة المؤسسات السياسية في بناء المجتمع.

**(ب)** توجهات إنفعالية يتحول شعور الفرد حينها إلى فرد مرتبط بتلك الموضوعات.

**(ج)** توجهات قيمية بحيث يستطيع الفرد من خلالها أن يعطي حكمه وتقييمه حول الموضوعات السياسية (السيد،1998: 202-203).

بلغ عدد سكان الجزائر 39.5 مليون نسمة نهاية 2014 مرتفعا بنسبة 2.15% مقارنة بنسبة 2013، (وكالة الأنباء الجزائرية،2015).ومن مميزات أفراد المجتمع الجزائري (أو معظمهم على الأقل) أنه يمتلك ثقافة سياسية واسعة، ساعدت صناع القرار في مختلف المراحل قبل وبعد الإستقلال على توجيه المجتمع في سياساته الداخلية والخارجية على نحو يتلاءم وهذه الثقافة، التي كانت عبارة عن نتاج تراكمي شهدته مرحلة النضال السياسي قبل إندلاع الثورة التحريرية، وإكتسابه خبرة في التعامل الداخلي والخارجي. فهي بذلك وليدة تجاربه التاريخية وموقعه الجغرافي، وقيمه الثقافية وموروثه الديني وتقاليده الإجتماعية. حيث يتشكل النسق السياسي

للمجتمع من فكرة مفادها أن التدخل الأجنبي يسبب الآلام والمعاناة للشعوب التي تتعرض لذلك، ويأتي هذا الإعتقاد في نظر الباحث من الحساسية التي إكتسبها المجتمع الجزائري بعد أن خبر وعرف ويلات التدخل الأجنبي أيام الإستعمار الفرنسي، ونوعية الآثار التي خلفها على مستوى المجتمع وعلى مستوى الجزائرعامة. لذا نجد العقيدة العسكرية للجيش الجزائري وباعتباره سليل المجتمع الجزائري، لا يحبذ فكرة إنتقال أفراد أو وحدات من عناصره إلى خارج الوطن والمشاركة في حل النزاعات، أو في التدخلات الأمنية المختلفة، حتى لو تعلق الأمر أحيانا بعمليات بناء وحفظ السلام، ويأتي الدستور الجزائري ليعكس هذا البعد الإجتماعي حينما يقر عدم إرسال قوات الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية. ويرجع هذا أيضا لقساوة الأوضاع ومرارة الظروف التي مر بها المجتمع في مختلف المراحل والعصور، وتقديمه حصيلة مليون ونصف مليون شهيد إبان حرب التحرير. لكن عندما يتعلق الأمر بحركات التحرر تتحول هذه العقيدة إلى شكل المشارك والمدافع دون قيود أوشروط، على غرار قضايا حركات التحرر في إفريقيا وما حدث مع القضية الفلسطينية، حيث أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب الجيوش العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وفي وقوف الشعب مع قضية الصحراء الغربية من خلال دعم حقه في تقرير المصير وتمويل الجزائر لجبهة البوليزاريو بالمدد العسكري، حيث وقع شبه إجماع بين الأوساط الشعبية والأوساط الرسمية لنصرة هذه الحركات التحررية، على خلفية سياسية مستوحاة من العقيدة الإسلامية التي تنادي بالحفاظ على النفس البشرية في ما يعرف بالكليات الخمسة للدين الإسلام، وضرورة حماية كل إنسان مهما كانت الديانة أو العقيدة التي ينتمي إليها، فنجده يستصعب فكرة التضحية بالرجال على المستوى الداخلي بلها أن يكون ذلك إثر تدخل أجنبي في إحدى الدول أو مناطق النزاعات[1].

لدى نجد العقيدة السياسية للمجتمع والنظام السياسي الجزائري لا تتساهل عندما يتعلق الأمر بالتدخل في شؤون الآخرين، سواء تعلق الأمر بحفظ الأمن أوالسلام أوبالتدخل في النزاعات الإثنية أوالمحلية. يأتي هذا من منطلق الإضطهاد ومصادرة حقوق وحريات الشعوب، أو من أن ذلك قد يؤدي إلى المساس بالأمور الداخلية. ومن جهة أخرى نجد المجتمع يتفاعل بشكل إيجابي وبثقافة سياسية يمكن القول بأن لها مرجعية دينية عندما يتعلق الأمر بمسائل الصلح بين المتخاصمين حيث شرّع الدين الإسلامي عظيم الأجر والثواب لمن يقوم بهذا الدور، وعلى نطاق السياسة الخارجية الجزائرية كثيرا ما حاولت الخارجية الجزائرية أن تلعب دور الوسيط في حل

---

([1]) حاولت الديانات السماوية ومن بينها الدين الإسلامي، الحفاظ على الحياة الإنسانية فشرعت لها ما يحقق وجودها في المجتمع، من خلال جملة مقاصد وغايات تُسمى بالكليات الخمسة: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال.

النزاعات، مثلما حدث في وساطتها لحل النزاع العراقي الإيراني وبعض النزاعات الإفريقية، أما فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي فالمجتمع الجزائري يرى بأنه ليست هناك ضرورة للتهافت في منح الدول قروضا ومساعدات مالية قصد إعادة تهيئة الأقاليم، خاصة تلك المتعلقة ببؤر التوتر في إفريقيا، ويظهر ذلك جليا في مؤتمرات المانحين الذي أظهر الدور المحتشم للجزائر، أساس ذلك أن الشعب لم يألف ذلك وربما يفسره من قبيل التبذير، ويرى أن الأولوية في ذلك تكون من خلال الإستثمارات ومنح المساعدات لمعالجة قضايا الداخل، الذي لا يزال يعاني مشاكل وصعوبات على عدة مستويات مثل مشكل البطالة والسكن، ولا تزال التنمية ضعيفة ومستويات الفقر تراوح المستوى المتوسط (قابيل ونوري،2010).

مما سبق يلاحظ أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري كانت وليدة تجربة تاريخية مريرة، وبذلك يمكن إعتبارها إحدى المحددات الأساسية التي تتشكل منها السياسة الخارجية الجزائرية، وغالبا ما يرتبط التوجه العام للقائد السياسي وصناع السياسة الخارجية الجزائرية بالأفكار والعقائد السياسية للمجتمع الجزائري.

**2) التجانس الاجتماعي**

يعد التجانس الإجتماعي أحد العوامل التي تراهن عليه السياسة الخارجية للدولة، ومنه يكون التأثير في السياسة الدولية. فحيثما تكون هناك وحدة وطنية وتقل الإختلافات والفوارق الإجتماعية والدينية والعرقية والطائفية واللغوية، ترتفع المجتمعات والدول نحو التكامل والإنسجام، وتقل بذلك النزاعات والصراعات الداخلية الناتجة عن تلك الإختلافات، وتنصرف الدولة إلى شؤونها الخارجية بعيدا عن الأزمات التي تفرق كيانها، وتزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب الخارجية. ومن جهة أخرى الدولة التي تزيد فيها الأقليات والإثنيات العرقية والدينية وتكثر فيها الإختلافات الإجتماعية، غالبا ما تظهر فيها الأزمات والقلاقل، على شكل صراعات إثنية وحروب أهلية ومطالب إنفصالية، وأحيانا ترتبط هذه الأزمات بعوامل خارجية إثر تغلغل في وسط الدولة، عن طريق إتصال قوى خارجية بأطراف وأقليات داخلية، هذه المشاكل كثيرا ما تؤثر على سلوك الدولة الخارجي (العايب،2011: 24).

لكن ليست كل تلك المجتمعات التي تكثر فيها الإثنيات والعرقيات تعرف نفس المصير وتشهد أزمات ومشاكل، لأن الأمر لا يتعلق بهذا فقط بل هناك عوامل أخرى تساهم في إرتفاع وإنخفاض تأثير هذه العوامل، مثل الديمقراطية والعدالة الإجتماعية وإرتفاع إمكانيات الدولة الإقتصادية وقوتها وتحكمها وتأثيرها في مجريات السياسة الداخلية والخارجية، ومدى مساهمتها في السياسة

الدولية. وهذا ناتج عن الشخصية التي تكونت في الدولة من خلال إنسجام ودمج عدد كبير من الأسباب، وبهذا تكونت الشخصية القومية وجمعت أهم الخصائص والسمات (الأقداحي،2012: 38).

والجزائر باعتبارها إحدى الدول الكبيرة من حيث الرقعة الجغرافية وتنوع الأقاليم والمناخات، إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرا في وحدة وإنسجام مجتمعها، بالعكس حاولت أن تستغل ذلك التنوع وتلك المساحة الكبيرة لخدمة مصالحها الداخلية والخارجية، وأكثر ما ظهر ذلك في وحدة الدين الإسلامي ووحدة التاريخ والمعتقدات، رغم محاولات الإستعمار الفرنسي اللعب على وتر الإختلافات اللغوية والجهوية من أجل إحداث شرخ مجتمعي للشعب الجزائري، وإذكاء نار الفتنة وتحويلها إلى بذرة للصراع والنزاع. بإعتبار أن الجزائريين إضافة إلى اللغة العربية يتحدثون لغات ولهجات أمازيغية، لكنه وجد إستماتة ووحدة وطنية جابهت كل هذه المحاولات. لأن القواسم الوطنية المشتركة كانت أكبر من الإرادة الفرنسية في التقسيم.

**ثالثا: المحددات الإقتصادية**

**1) العوامل الإقتصادية**

يقصد بالعوامل الإقتصادية كل ما يرتبط بموارد الدولة الطبيعية، إضافة إلى الموارد البشرية التي تشارك في إستغلال وتحويل الإمكانيات الطبيعية، حيث تجد الدولة نفسها في موقف المبادر والمخطط للسياسة الخارجية، على غرار الدخول في الأحلاف العسكرية والمنظمات والمنتديات الإقتصادية وإنتاج الأسلحة أومساعدة الدول الضعيفة والفقيرة، وأن لا تكون في موقف ضعف ومحل إستغلال قوى خارجية. أما ما يخص الموارد البشرية فهو ما يتعلق بنسبة السكان وتوزيعهم الجغرافي ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية والمشاركة الفعالة في إقتصاد الدولة، ذلك أن عدد السكان الكبير يوفر في غالب الأحيان قوة عسكرية، خاصة إذا إرتبط بوفرة الموارد الإقتصادية والتقدم التكنولوجي. ومن أجل الإستغلال الأمثل لهذه العلاقة يشترط أن يكون الحجم الأمثل للسكان، يحقق معادلة التوازن بين عدد السكان وبين الموارد الطبيعية المتاحة، وعكس ذلك يؤدي إلى العبء الذي ينجم عنه سوء تسيير أمور الدولة الداخلية والخارجية. وتشمل الموارد الطبيعية كل من (البترول، الفحم، الغاز، والموارد النووية والطاقوية)، والمعادن والخام (كالحديد الخام، والقصدير، والبوكسيت)، والموارد الغذائية (كالقمح، والذرة)، والموارد الزراعية (كالقطن، والجوت) (السيد،1998: 155).

تستمد مؤسسات صنع القرار في الدولة أيضا تأثيرها على مستوى السياسة الخارجية من خلال كمية المصادر الطبيعية والمواد الأولية التي تتوفر عليها الدولة، ومن خلال هذه العلاقة نخلص إلى نتيجة مفادها أن الدول الصغيرة والفقيرة ليست هي تلك التي تعاني صغرًا في المساحة أو قلة في عدد السكان فقط، بل هي أيضا تلك التي تخضع للضغوط الدولية وقرارات الدول القوية، نتيجة حاجتها للمواد الأولية وموارد الطاقة والقبول ضمنيا بالقيود الناجمة عنها، أوتلك التي تعاني سوءا في تسيير مواردها نتيجة ضعف التطور العلمي والتكنولوجي، الذي يساعد في تحويل هذه الإمكانيات إلى قوة مؤثرة على الساحة الدولية، ووسيلة للضغط في سياستها الخارجية. ومن الجهة المقابلة يمكن إعتبار الدولة الغنية والكبيرة هي التي على الأقل تستطيع نظريا أن تستفيد من مصادرها الطبيعية، لأغراض إستعمالها والضغط بها سواء كان ذلك في أوقات السلم أو أوقات الحرب (الرمضاني،1991: 167). كما أن بناء قوة الدولة يحتاج إلى توفر القدرة الإقتصادية التي من خلالها تستطيع مقاومة أي ضغوط خارجية إقتصادية كانت أوسياسية وبها تستطيع إتخاذ قراراتها الخارجية وتبني مواقف معينة أو إنتهاج سياسة معينة بكل إستقلالية (الأقداحي،2012: 36).

تتمتع الجزائر بموارد طبيعية متنوعة تغطي النسبة الكبيرة منها المواد الطاقوية متمثلة في النفط والغاز الطبيعي، وتعتبر بهذا دولة مصدرة لهما، وباعتبار الحتمية الطبيعية لنفاذ النفط والغاز فإن هذا سيضع الجزائر أمام تحد كبير، نظرًا لأنها تعتمد عليهما كثيرا في تجارتها الخارجية، ولأن أسعار المواد الخام وبالخصوص سعر برميل النفط تشهد تذبذبا من حيث الإرتفاع والإنخفاض، وهو ما سيؤثر أيضا على الإقتصاد الجزائري، مثلما حدث في عام 1998 حينما تدنى سعر برميل النفط إلى أدني مستوياته حوالي 12 دولار. ظهر هذا التأثير بعدما فشلت دول الأوبك في تنسيق سياستها الإنتاجية والإلتزام بالحصة المقررة لكل دولة، ومن شأن هذا التذبذب في الأسعار أن يترك آثارا جانبية على شكل أزمات إقتصادية داخلية، خاصة إذا علمنا أن الجزائر لا تحقق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، وهذا العجز سيشكل لامحالة في فترة الأزمات والحروب فاصلا مهما لقوة الدولة في سياستها الخارجية، وكل دولة تفتقر إلى ما يسمى بالسلاح الأخضر ستكون عرضة للإنهيار، وحينما إتفقت الدول العربية المصدرة للنفط على وقف تصدير النفط للدول التي تساند إسرائيل، والتي بدأت بإعلان الملك السعودي الملك فيصل كان للجزائر فيها دور إيجابي، وبرزت قيمة النفط أثناء هذا الحظر وتبين فضله الكبير في إمكانية إتخاذ مواقف وقرارات إستراتيجية ومؤثرة في السياسة الخارجية.

إن عدم وجود صناعات تحويلية كبيرة للمواد الطاقوية في الجزائر، سيضع الجزائر أمام حاجتها للإستيراد ولا يترك لها مجالا كبيرا للتفاوض وإتخاذ القرارات، ومن شأن هذا أيضا أن يحد من سلوك الجزائر الخارجي، بحيث لا تستطيع إنتاج أسلحة متطورة تزود بها القوات العسكرية دون اللجوء إلى الإستيراد. زيادة على ذلك لا يمكن لها تجهيز قوة عسكرية وإرسالها للتدخل في مناطق النزاعات أو إرسال قوات عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم خاصة في إفريقيا، بالإعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الإستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بإرسال وتكوين هذه القوة، بل إن العديد من الدول الإفريقية منها نيجيريا ودولة جنوب إفريقيا التي تعتبر منتجة للأسلحة المتطورة، لم تستطع لوحدها تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك قوات الأمم المتحدة. أما من حيث القوة البشرية التي تساعد في إستغلال هذه الإمكانيات الطبيعية والموارد الأولية وتماشيا مع معادلة التوازن فإن عدد السكان في الجزائر يعتبر في نظر الباحث كاف وموازي بالمقارنة مع ما تحتوي عليه الجزائر من إمكانات طبيعية وموارد أولية، لكن ما ينقص الجزائر إستدراك تأخرها من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي (العايب،2011: 15-16).

### 2) مستوى التحديث

يقصد بمستوى التحديث ذلك المستوى الذي تصل إليه الدول من المهارات الفنية والتنظيمية، بحيث تستطيع أن تحول جملة الموارد التي تحتوي عليها إلى أشكال وأنماط جديدة. زيادة على مستوى التحديث هناك أيضا مستوى حجم الموارد، اللذان يشتركان في تحديد المقدرات القومية للدولة والتأثير في السياسة الخارجية. فقليلة هي تلك الدول التي إستطاعت أن تستغل كامل إمكانياتها وأن تحولها بشكل كامل. ويظهر هذا خاصة في الدول المتخلفة التي تملك نسب كبيرة من خام النفط واليورانيوم كحال عديد الدول الإفريقية. هذه الدول كما يشبهها **كارل دويتش** كحال الفيلة التي تملك أجساما ضخمة تستطيع من خلالها تجاوز وتخطي أصعب الحواجز، لكنها في نفس الوقت تفتقر إلى أبسط المهارات كوضع الخيط في إبرة مثلا، في مقابل ذلك نجد دولا تفتقر إلى المواد الأولية والطبيعية لكنها تمتلك قدرات إنتاجية وتحويلية كبيرة، عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية مثل اليابان (السيد،1998: 157). يتبين إلينا أن القدرة على إستخدام الموارد وتوظيفها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، لا تقل أهمية عن التقدم العلمي والتفوق العسكري، لأن كلا من هذه القطاعات يكمل بعضها البعض، ثم إنه من واقع العلاقات الدولية يبدوا جليا أن تلك الدول القوية عسكريا وسياسيا، هي نفسها التي تستعمل الأساليب العلمية والتكنولوجية بصفة

عامة، وبهذا نجدها قادرة على إدارة الموارد الطاقوية والإقتصادية والأكثر إنتاجا في مجال الثروة المعدنية والصناعية والإنتاج الزراعي وغيره (حجازي،1997: 136).

تعد الجزائر من بين الدول التي تملك نسب إنتاج كبيرة في مجال المحروقات والنفط، بسبب إمتلاكها لإحتياطات كبيرة منها، لكنها في نفس الوقت تفتقر إلى المهارات الفنية والتنظيمية، التي تساعد على تحويل تلك الموارد الأولية والمواد الطاقوية إلى مواد إنتاجية. غير أنها استطاعت أن تحقق نوعا من التقدم في المؤشر الإقتصادي متمثلا في الصناعات المتوسطة، مثل الصناعات الغذائية وإنتاج الملابس وبعض معدات النقل. ثم إن التراجع الذي شهدته الجزائر في هذا المجال لم يؤثر عليها فحسب بل إنتقل ذلك إلى شؤون سياستها الخارجية خاصة مع البلدان الإفريقية، ذلك أن الجزائر لا يمكن لها تقديم مساعدات وخدمات ترقى إلى مجال التقدم العلمي والإقتصادي، من أجل تحديث إقتصاديات هذه البلدان وتمكينها من تحويل مواردها الأولية، ماعدا ما يخص بعض القطاعات مثل التعليم العالي حيث تستقبل بعض البعثات العلمية في جامعاتها، ومن خلال بعض الجوانب الإدارية والتقنية أيضا، وهو ما يفسره تخصيص الجزائر 10 ملايين دولار من أجل التنمية في دارفور، موجهة للتعليم العالي وتأهيل الإدارة لفائدة سكان الإقليم، إضافة إلى بعض خدمات تدريب الجيوش وجوانب أخرى، وتعتبر الجزائر مقارنة مع بعض الدول الإفريقية في مستوى التحديث بلدا متقدما ومتطورا، مثل خدمات صيانة الطيران المدني. أما ما يخص المجال العسكري وإنتاج الأسلحة المتطورة، فنجد أن الجزائر لا تمتلك رصيدا كاف يخول لها إنشاء قوة عسكرية مزودة بأسلحة متطورة، تشارك في صناعة وحفظ الأمن والسلام وفض النزاعات الإثنية والعرقية كتلك التي تشهدها البلدان الإفريقية، إلا من خلال عملها المشترك مع بلدان وقوى أخرى سواء كانت إفريقية أو أممية، مثلما شاركت الدبلوماسية الجزائرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عبر إيفاد مراقبين عسكريين إلى إثيوبيا وإريتريا وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (الأهرام،2012). إن ما يفسر ذلك ما جاء به **محمد السيد سليم** في كتابه تحليل السياسة الخارجية، من أن الدول الصغيرة كثيرا ما تنزع في سياستها الخارجية إلى تبني سياسات خارجية مشتركة، وفي دراسة قام بها **موريس إيست** وجد أن 54% من السلوك الخارجي لهذه الدول يتم بالإشتراك بين دولتين أوثلاث دول على الأقل، أما في حالة الدول الكبرى فإن النسبة تصل إلى 38% فقط. كما أنه أيضا هذه الدول الصغيرة تفضل العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية حيث يمكن لها الإتصال بأكبر عدد من الدول بأقل التكاليف، وفي نفس الوقت توفر لها منبرا عالميا لإيضاح وجهات نظرها (السيد،1998: 156).

إن التكتلات التي تحدث في العالم بين الدول ليس الغرض منها فقط وحدة السلوك الخارجي، بل يتعدى الأمر ذلك إلى تبادل الخبرات والمعارف وتطوير المناهج وأساليب الإنتاج، من أجل تجاوز الضعف التقني الذي تعاني منه بعض الدول، وكذا الحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، لغرض توحيد الجهود في قضية ما أوإشكالية معينة.

**المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية**

تبنت الجزائر في سياستها الخارجية الكثير من المبادئ وإستقرت على جملة من الثوابت واتصفت بجملة من السمات، مثل الإعتدال والوسطية والدبلوماسية، بررت سلوكها الخارجي في عدة مناسبات، في أغلب الأحيان كانت هذه الثوابت وليدة تجاربها التاريخية الثورية والتحررية، خاصة البيان الذي إنطلقت منه ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 والممارسات التي جاءت عقب ذلك إبان الثورة التحريرية من الإستعمار الفرنسي وأيام الإستقلال الوطني. ومن خلال تعاملها مع محيطها الخارجي القريب والبعيد على غرار بلدان المغرب العربي التي حاولت أن تتسم علاقاتها معها بحسن الجوار، ومع محيطها الإقليمي العربي والإفريقي حيث تركزت تلك السياسات على التعاون ومساعدة الدول النامية، ثم سياساتها في الإطار العالمي والدولي. فما هي هذه السمات والمبادئ؟

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على جملة من الثوابت أقرتها مواد الدستور إبتداء من المادة 86 إلى المادة 93 في الفصل السابع من الباب الأول، ومجملها تتوافق مع ما جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وكذا هي نتيجة تراكمات ممارسة الجزائر التاريخية في حركة عدم الإنحياز، باعتبارها عضو مؤسس لهذه الحركة التي طالما ناضلت في إطارها (دستور الجزائر،1976).

**أ) مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة**

حاولت الجزائر منذ الإستقلال تبني منهجا واضحا يبين علاقاتها مع مختلف البلدان والدول. وكانت سياستها الخارجية عبارة عن رسم طريق وإتباع سياسات وخطط تبرز فيها أهم الفضاءات والمساحات الجغرافية، التي يمكن للجزائر أن تكون لاعبا أساسيا ومهما فيها. فانقسمت هذه الدول إلى شركاء وفاعلين من دول مجاورة ذات بعد أخوي، مثل دول المغرب والمشرق العربي.

حيث جاء في المادة 87 : أنه "تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب" (دستور الجزائر،1976). وهذه دعوة لتحقيق التقارب بينها، ودول صديقة ومرغوبة ساعدت

الجزائر أثناء ثورتها التحريرية مثل الدول الإفريقية وبلدان العالم الثالث، ودول ذات شراكة إقتصادية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين (الأهرام،2012).

إن علاقات التعاون وحسن الجوار وإقامة صداقات مع مختلف الوحدات السياسة كانت من بين أولويات السياسة الخارجية، الهدف منها تحقيق تنمية وشراكة إقتصادية وتوحيد الجهود في قضايا الحدود، وتكرس ذلك في مواد الدستور الجزائري على غرار ما جاء في المادة 93 : "حيث يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"(دستور الجزائر،1976). وعلى هذا الأساس وكذا من خلال التصور الذي تحمله الجزائر عن حسن الجوار الإيجابي فيما أقره خطاب الأمة للرئيس شاذلي بن جديد في 20-12-1981 ملخصه، إقامة علاقات تعاون مثمر مع شعوب المنطقة ترجع الفائدة فيه إلى كافة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر في مختلف القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص. ومن خلال الأطر القانونية التي تنص عليها العلاقات بين الشعوب والدول، مثل قوانين منظمة هيأة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية. أقامت الخارجية الجزائرية إتفاقية التعاون والإخاء وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة لها منذ ستينيات القرن العشرين، ما عدى المغرب التي شهدت أثناءها مشاكل حدودية معها وتذبذبا في العلاقات. و فيما يخص المشاريع الإقتصادية فإن الجزائر وتونس أقامت بينها علاقات تعاون على شكل شراكة إقتصادية تهدف إلى تنمية المناطق الحدودية بين البلدين، مثلما هو عليه الحال في إقتصاد الإتحاد الأوربي الذي مهد لتحقيق الإزدهار والإستقرار والأمن في المنطقة الأوربية. أما في مجال الطاقة فتم ربط خط غاز ينطلق من الجزائر يمول الأراضي التونسية، سيتطور مستقبلا إلى بعض المناطق الغربية لليبيا، وتم إنشاء كذلك تسعة شركات جزائرية تونسية بطاقة تشغيلية 2200 عامل، إرتفع من خلالها مستوى الإستثمار بين الجانبين إلى 292 مليون دينار تونسي، أما في الميدان التجاري فلقد توصلت مجوعة بلدان المغرب العربي والمجاورة للجزائر إلى إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي، والإتفاق على الإعفاء الجمركي للمنتوجات الوطنية باتجاه الجانبين (العايب،2012: 30-31).

**ب) ضبط الحدود وسياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة**

خلّف الإستعمار الفرنسي إثر خروجه من الجزائر ومن مختلف البلدان العربية والإفريقية التي إستعمرها تركة ثقيلة، تمثلت في عدة مشاكل أهمها مشاكل الحدود بين البلدان. والجزائر تعتبر من بين البلدان التي تأثرت كثيرا بهذه المسألة، ولهذا حاولت المحافظة على الحدود كما كانت عليها

إبان الحقبة الإستعمارية وفق قاعدة المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار، والإلتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية، ويعتبر هذا إستمرارًا لمبادئها الثورية تفاديا لأي خلاف مع باقي البلدان المجاورة. وحسب ما جاء به الدستور الجزائري في المادة **91** : "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني"(دستور الجزائر،1976). لكن رغم كل الحرص على إضفاء طابع الإستقرار على علاقات الجزائر بجيرانها، إلا أنه برزت إلى السطح مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب مباشرة بعد الإستقلال، وإستمرت وقتا طويلا إلى غاية الإتفاقية التي تم ربطها بين الطرفين الجزائري والمغربي ضمن مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط، وهي ما تسمى باتفاقية (إيفران) في 15-09-1969(السرياني،2001: 301). ثم تلتها إتفاقيتي تلمسان 25-07-1970 ومعاهدة الرباط 15-06-1972 والتي عالجت بها مشكلة الحدود نهائيا مع المغرب. ثم إلتفتت بعد ذلك الجزائر إلى جميع جيرانها لتعقد معهم إتفاقيات مماثلة لما سبق مع الطرف المغربي، فكانت إتفاقيتي 6-1-1970، و19-5-1983 مع تونس. وفي 13-12-1983 تم الإتفاق على الحدود الجزائرية الموريتانية، ومع مالي في 8-5-1983، ومع النيجر في 5-1-1983، أما الحدود الليبية فكانت مضبوطة بالإتفاق الفرنسي الليبي سنة 1957 (العايب،2012: 29).

**ث) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار**

من بين المبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار أوحتى دول العالم كلها، ذلك أن الجزائر حاولت أن تتقيد بما جاء في مختلف قوانين و مواد المنظمات التي تنتمي إليها خاصة منظمة الأمم المتحدة، التي نصت المادة 7/2 منها : "على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" (ميثاق الأمم المتحدة،7/2). وهي نفسها المواد التي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية، ثم تم إثبات ذلك في نص الدستور الجزائري في المادة 93: "حيث يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" (دستور الجزائر،1976). وتأتي مسوغات هذه القرارات لغرض إرساء دعائم علاقات حسن الجوار و دعم علاقات التعاون والتبادل بين الدول المجاورة، خاصة وأن دول المنطقة والأقاليم المجاورة تختلف في أنظمتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وأن أي تدخل في أمر من الأمور الداخلية للبلد المجاور سيؤدي إلى زعزعة الإستقرار على المستووين الداخلي والخارجي، كما أنه قد يؤدي إلى جلب مشاكل حدودية بين البلدين. ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ

سيفرض الإحترام المتبادل بين هذه البلدان. في المقابل الجزائر نفسها ترفض أي تدخل في أمورها ومشاكلها الداخلية، لدى يمكن إعتبار هذا السلوك عبارة عن عقد بينها وبين الدول المجاورة يقر المعاملة بالمثل.

يأتي هذا المبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية أيضا، مبنيا على إنشغال الجزائر في كثير من الفترات بمشاكلها الداخلية، الأمر الذي حال بينها وبين الإهتمام بالقضايا الإقليمية المحيطة بها، وهو أيضا نتاج جملة التجارب والممارسات التاريخية، والمواقف التي جعلت الجزائر تقف في كثير من أحداث المنطقة المجاورة أوالساحة الدولية موقف حيادي. فبالرغم من بعض النتائج السلبية التي تحملتها الجزائر إثر هذا المبدأ، إلا أنها لازالت تحافظ عليه في علاقاتها مع دول الجوار وترتكز عليه سياستها الخارجية.

**د) مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة**

تقر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة إمتناع الدول عن إستعمال القوة أوالتهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه "ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية، من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين" (ميثاق الأمم المتحدة،2)، وهو الأساس لقيام علاقات دولية سلمية. وحتى إن كانت هناك خلافات أوأزمات، والتي لا مفر من العالم منها كون العلاقات الدولية تمتاز بالتشابك والإرتباط، وأي علاقة بين دولتين قد تشوبها في بعض الأحيان مشاكل وتوترات. وعلاقات حسن الجوار لا تعني غياب المشاكل وإنتفاؤها، ووجود المشاكل لا يعني فضُّها بالقوة أوالتهديد باستعمالها، ذلك أن غياب نية إستعمال القوة أوإظهارها له من الأهمية بمكان، أن يؤجج أويخفف من حدة النزاع والتوتر، ويَحُولُ دون تطور المشكل إلى صدامات مسلحة بينهما، فمشروط على المجتمع الدولي وفق ما جاءت بها مواد الميثاق الأممي وحتى مواثيق المنظمات الإقليمية والمحلية، أن تسعى إلى حل النزاعات والمشاكل القائمة بين الدول المجاورة مستعملة بذلك الطرق السلمية، مع إلتزام الحياد وعدم اللجوء إلى إستعمال القوة، ويكون سبيلها في ذلك الحوار المتبادل وقيام مفاوضات الوساطة.

حل النزاعات بالطرق السلمية هو من بين الشروط الأساسية لقيام علاقات التعاون وحسن الجوار، وكان هذا سبيل الجزائر أثناء الإستعمار الفرنسي، وبعد الإستقلال حاولت أن تعزز هذا السلوك في علاقاتها مع دول الجوار، ولهذا نجدها لعبت في كثير من الأحيان دور الوساطة في حل النزاعات بين دول الجوار، حتى في تلك النزاعات القائمة داخل الدول، في موقف لا يتنافى

ومبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول المجاورة. ومن أمثلة ذلك الإتفاق الذي عقد بين فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة والحسن الثاني، الملك المغربي أثناء الثورة التحريرية، والذي يقر باللجوء إلى المفوضات والطرق السلمية دون إستعمال القوة في حل مشاكلهما، في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية. لكن وفور إستقلال الجزائر برز مشكل النزاع الحدودي مع المغرب الذي تطور إلى مواجهات مسلحة بين الطرفين، كانت نتيجة توغل القوات المغربية إلى الحدود الجزائرية، لكنهما حاولا التعقل، بالرجوع إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت حديثة النشأة آنذاك في ستينيات القرن العشرين للتوسط بينهما لحل النزاع، وغرض الجزائر من وراء هذا تحييد الأطراف الأجنبية ومنع اللجوء إلى حل النزاع بالقوة وإبقاء المشكل على المستوى الإفريقي (لحلوح،2004: 55).

**هـ) الإيمان بحق الدفاع المشروع ودعم الشعوب في تقرير مصيرها**

لم تهمل الجزائر في سياستها الخارجية البعد الإنساني، والذي تمثل في إيمانها بأنه من حق الشعوب والدول المستعمرة والمنتهكة حقوقها الدفاع عن نفسها، من أجل حريتها وكذا من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة ومحاربة كل أشكال الإستعمار. ذلك أن الماضي الإستعماري للجزائر وتاريخ نضالها الطويل ترك بصمة في علاقاتها الخارجية. وقد جاء في جريدة المجاهد الصادرة أثناء ثورة التحرير الوطنية، أن "إنتصار الجزائر في ثورتها سيعزز عقيدة وآمال جميع الشعوب التي ما تزال تحت وطأة الإستعمار الأجنبي، كما أنه سيضع حدا نهائيا للإستعمار الأجنبي. وفشلها سيؤدي بطبيعة الحال إلى التوقف الحتمي للحركات التحررية في الشعوب المضطهدة، خصوصا في القارة الإفريقية" (المجاهد،1985). ومن دون اللجوء إلى مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية تكرس هذا المفهوم لدى ذهنية الدبلوماسي الجزائري ولدى صناع القرار، وفقا لتصورهم لمفهوم علاقات حسن الجوار، التي ترى الجزائر في شأنها أنه من واجبها مساعدة حركات التحرر وشعوب الدول المجاورة في تقرير مصيرها، وهي من جملة المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ومنه قامت الجزائر بالتضامن اللامشروط مع الشعوب المضطهدة وحركات التحرر ضد أي عمل إستعماري. وتقر المادة 92 من الدستور الجزائري :"أن الكفاح ضد الإستعمار، والإستعمار الجديد، والإمبريالية والتمييز العنصري يشكل محورًا أساسيا للثورة. كما يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والإقتصادي، و من أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال، بُعدًا أساسيا للسياسة الوطنية (دستور الجزائر،1976).

يرتبط هذا المبدأ الجزائري في الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير بتصورها لمستقبل المنطقة السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وظهر ذلك جليا في ممارستها مع الجوار الموريتاني لمّا حاولت المغرب إحتواءها، ومع تونس أيضا إثر التحرشات الأجنبية بها، وهو نفس العمل الذي تمارسه حاليا مع الصحراء الغربية في سعيها إلى تقرير المصير وإعلان إنفصالها عن المغرب، إذ أن هذا السلوك الجزائري لا ينبع من سياسات دعم الشعوب في تقرير مصيرها فقط، وإنما هو أيضا نِتاج ممارستها لعلاقات حسن الجوار الإيجابي. ومقارنة بين إلتزام الجزائر الوقوف مع حركة تحرر الصحراء الغربية ودعم حق تقرير مصيرها، وبين دعم الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، نجد أن الجزائر مالت كثيرا إلى القضية الأولى باعتبارها قضية جوار، وأن أي حركة تحرر لا تساندها قوى ودول مجاورة غالبا ما تبوء بالفشل والتراجع. ويعد شرط دعم الشعوب ومساندتها ضد القوى الخارجية من بين المبادئ التي رست عليها العلاقات المغاربية، حيث تضمنت العلاقات الجزائرية التونسية هذا المبدأ في المادة الأولى، من إتفاقية الإخاء الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا، ومنه تم تأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، وبموجب هذا المبدأ أيضا عقدت موريتانيا إتفاقا مع جبهة البوليساريو في05-08-1979، وفي نفس السياق إعترفت الجماهيرية الليبية بالقضية الصحراوية وبحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فشابها الغموض والخلاف في كثير من الأحيان بسبب الخلاف الصحراوي، وإستمرت القطيعة بين النظامين حوالي 12 سنة، تطورت إلى إغلاق الحدود بين البلدين وإلى تحركات عسكرية في الحدود من حين لآخر.

إن العقيدة التي تحملها الجزائر في سبيل حرية الشعوب ودعمها في تقرير مصيرها شكلت أحد مبادئ سياستها الخارجية، ولم تَحِد في كثير من الأحيان عن هذا المنحى في علاقاتها الخارجية، وشكلت إلى جانب المفهوم الإيجابي لعلاقات حسن الجوار أهم ركائز علاقات بلدان الشمال الإفريقي والمغرب العربي (قجالي،1990: 308-309).

**و) الإيمان بالسلام العالمي ورفض مبدأ القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية**

يعد الأمن والسلم في العالم من بين القضايا التي يُولي لها المجتمع الدولي أهمية بالغة، نظرا إلى كونه يؤثر في إستقرار و تأزم الأوضاع في العالم. وأساسا يُعتبر السلم والأمن مطلب إنساني تسعى إليه جميع المجتمعات. ولأن العالم يسير وفق منطق القوة وسيطرة القوى الكبرى على العلاقات الدولية سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب، يلاحظ الباحث أن كثير من الوحدات السياسية تنادي وتطالب مؤسسات المجتمع الدولي بتطبيق أسس ومبادئ يقوم عليها النظام العالمي، تُمكن من إستمرار الحياة وتحقق الأمن والسلم في العالم. والجزائر من بين الدول التي

تحاول أن تطبق ذلك في علاقاتها الخارجية مع مختلف شعوب ومجتمعات النظام الدولي في سياستها الخارجية، من خلال نبذ الحروب والنزاعات وكل ما يرمز إلى العنف والإستعمار ومنه مثلا الدخول في الأحلاف العسكرية، حيث تنص المادة 89: من الدستور الجزائري" بأن تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرياتها" (دستور الجزائر،1976). وتكون مشاركتها إيجابية من خلال المشاركة في الإتفاقيات التي تدعوا إلى التخلي عن الأسلحة النووية، والمنظمات التي تدعوا إلى السلم والأمن الدوليين، والدعوة إلى إستعمال الوسائل السلمية لفض وحل النزاعات قبل إتخاذ أية خطوة عسكرية ودعم التفاوض والحوار والوساطة، وإستبدال العنف والتدخلات العسكرية بمؤتمرات السلام والحوار وإلتزام مبدأ الحياد وعدم الإنحياز.

الجزائر كما ذكر الباحث سالفا ترفض إستخدام القوة في سياستها الخارجية لغرض التسلط، وترفض إستخدامها ضد الدول الصغيرة والضعيفة وتدعوا إلى إحترام سيادة الدول، وتعظيم حقوق الإنسان وهذا إنطلاقا من التجارب التاريخية مع الإستعمار الفرنسي، والوعي الذي إكتسبته نتيجة الآلام والآثار التي تركها الإستعمار الفرنسي في نفسية المواطن الجزائري. إن آلية إتخاذ القرار وممارسة السياسة الخارجية للجهاز السياسي الجزائري، ليست بعيدة عن الإرادة الشعبية، التي تفرض رغبتها بأي حال من الأحوال التعامل بشكل سلمي مع القضايا الدولية، وهي أيضا نتاج العقيدة الدينية التي يحملها الشعب الجزائري المسلم عن مفهوم السلم والأمن والتسامح، حيث يدعوا الإسلام إلى تحقيق العدالة والمساواة والحرية وهي الأمور التي لا يمكن أن تتأتى إلا بتحقيق السلام في العالم، وتجارب الحربين العالمية الأولى والثانية وآثار الدمار الذي خلفته، لم تكن إلا مثالا واضحا عن أثر العنف والحروب في الحياة العامة للإنسان.

**ز) لعب دور فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية**

إن من بين الأهداف التي قامت عليها المنظمات الدولية والإقليمية توحيد جهود الدول والعمل في إطار مشترك، وتنسيق المشاريع من أجل تحقيق نتائج في أقصر وقت ممكن، ولأن المنظمات الدولية والإقليمية تعبر عن سياسات الدول والشعوب مجتمعة، تحاول كل دولة الإنضمام إلى هذه المنظمات من أجل الإستفادة قدر الإمكان بالمكاسب والإمتيازات التي توفرها هذه المنظمات، والدخول تحت حماية الأعضاء. والجزائر بدورها تحاول أن تكون في سياستها الخارجية من بين البلدان المؤثرة في العلاقات الدولية والإقليمية خاصة. لدى حاولت ومنذ الإستعمار أن تبرز مشاركتها في لقاءات وإجتماعات كثيرٍ من المنظمات، وأن تلعب من خلالها دورا يكتسي أهمية

بالغة. مثل حركة عدم الإنحياز التي إنضمت إليها كعضو نشط سنة 1961. وبعد الإستقلال مباشرة سنة 1962 تحولت إلى عضو دائم، أبرز نشاطات هذه المنظمة مناهضة الإستعمار والإمبريالية. وسعت أيضا الجزائر مع جارتيها المغرب وتونس إلى محاربة العدو الفرنسي وتأسيس إتحاد مغاربي، وبقيت تلك المساعي إلى غاية 17-02-1987، أين تم تحقيق ذلك في مؤتمرها التأسيسي في مراكش المغربية حيث ضمت أيضا كل من ليبيا وموريتانيا تحت مسمى إتحاد المغرب العربي، وعقدت في زرالدة بالجزائر سنة 1988 أول قمة لرؤساء المغرب العربي. وإنضمت أيضا مبكرا إلى جامعة الدول العربية في 16-08-1962، وكانت أبرز مساهماتها فيها مشاركتها الفعالة في الحرب العربية - الإسرائيلية 1967 و 1973، وكذا توسطها في إبرام معاهدة السلام العراقية- الإيرانية والموقعة سنة 1975 (النافذ،1986). كما أنها ساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في 25-05-1963 في أديس بابا عاصمة إثيوبيا، ومن بين أهدافها تحقيق التعاون والتضامن وتوحيد سياسات الأعضاء، وهو ما نص عليه الدستور الجزائري في المادة 86 : "بأن الجمهورية الجزائرية ستتبنى المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية" (دستور الجزائر،1976)، والمادة 88: "التي تعتبر أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلباً تاريخياً، ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية" (دستور الجزائر،1976).

وإنضمت أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة في 8-10-1962، وألقى خلالها الرئيس الجزائري أحمد بن بلة خطابا بين فيه ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة، من خلال إعطائها الطابع العالمي الحقيقي، وأن تسعى هذه المنظمة لجعل العالم الشرعي منسجما مع العالم الفعلي، وتجريد الدول والقوى الكبرى من أي إمتياز مجحف. وشاركت الجزائر أيضا في تأسيس مجموعة 77 ذات الطابع الإقتصادي في نهاية الجلسة الأولى لهيئة الأمم المتحدة لمؤتمر التجارة والتنمية بجنيف السويسرية في 15-06-1964، والتي من بين أهدافها مساعدة دول العالم الثالث على التطور الإقتصادي، والعمل على تطوير التعاون والتنمية الإقتصادي والفني في إطار الدول النامية (النافذ،1986) [1].

---

([1]) كما كان للجزائر مشاركة وإنضمام إلى منظمات أخرى منها: إنضمامها إلى منظمة التعاون الإسلامي في 25-06-1969، ومشاركتها في قمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)، والمشاركة في إجتماعات مجموعة ال(8) وال(15) وال(20).

إضافة إلى جملة المبادئ التي ساهمت في رسم معالم السياسة الخارجية للجزائر، وتحديد أهم التوجهات التي تستند عليها، هناك أيضا السمات التي تشارك هي بدورها في إعطاء صورة واضحة للسياسة الخارجية الجزائرية.

**المطلب الثالث: سمات ومظاهر السياسة الخارجية الجزائرية**

تتميز سياسات الدول بخصائص وصفات في الغالب تكون مستمد من الموقع الجيوبوليتيكي للدولة، أومن مقدراتها الإقتصادية كما يمكن أن تكون عبارة عن إنعكاس لثقافة المجتمع أوشخصية الرؤساء أوالحكام أوالنخب الحاكمة، نتيجة تكوينهم السياسي أوهي ممارسة لبرامج الأحزاب والجماعات التي ينتمون إليها، على غرار الشركات الإقتصادية أوالتوجهات الأيديولوجية. كما يمكن أن تكون هذه الخصائص والصفات من جملة الأطر الرئيسية التي حددها الدستور الوطني، أوهي إنعكاس للسياسة العامة الداخلية ضمن برنامج ومخطط شامل. والسياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها تندرج في إطار العلاقات الدولية، تتسم هي الأخرى بصفات وسمات جعلتها لا تحيد عن هذه القاعدة الدولية، مثل سيطرة العوامل الشخصية للرئيس في بعض المجالات والقضايا. كما أن للأزمات دور كبير في تحديد توجيه السياسة الخارجية وممارستها، زيادة على طابع الحياد وعدم الإنحياز الذي شكل السمة الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية خاصة في قضايا النزاعات والحروب التي تحصل بين الدول والجماعات.

**أولا : شخصانية السياسة الخارجية الجزائرية**

تتأثر ممارسات الدولة في السياسة الخارجية كما ذكر الباحث آنفا بجوانب عدة[1] ، منها الدوافع الذاتية*[أ] والخصائص الشخصية *[ب] المتعلقة بالقائد السياسي. ذلك أن الدراسات التي أجريت على حكام ورؤساء دول لَعبوا دورا أساسيا في العلاقات الدولية، أسفرت عن أن القائد السياسي قد يمتاز بشخصية تسلطية لها نزعة للسيطرة على المرؤوسين، وميول للحرب والعدوان مع رؤية ثابتة للعالم السياسي، وآخر ذو شخصية تمتاز بالتفتح والعقلانية وتقبل الآخر، تستطيع صياغة سياسة خارجية ذات بدائل وفي نفس الوقت تقوم باستيعاب المعلومات وتحليلها بطرق رشيدة، كما أن هناك شخصية تسعى إلى تحقيق الذات من خلال إشباع الحاجات الطبيعية والإحساس بالأمن

---

(*أ) الدوافع الذاتية: مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للإنسان، التي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين، كالدافع نحو القوة، والحاجة إلى الإنتماء والحاجة إلى الإنجاز وإحترام الذات، والنزعة نحو السيطرة أوالخضوع أوغيرها.

(*ب) الخصائص الشخصية: هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والعاطفي والسلوكي للإنسان، كأن يكون الفرد ذو شخصية تسلطية، أو يكون ميالا إلى الانفتاح على الأفكار الجديدة.أنظر محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص385.

والإنتماء وإحترام الذات Self-esteem (السيد،1998: 385-388). أما في السياسة الخارجية الجزائرية فنجد أن شخصية الرئيس تلعب دورا محوريا في صنع وممارسة السياسة الخارجية، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على كافة أعمال السياسة الخارجية منذ الإستقلال تخطيطا وتنفيذا، فرؤساء الجزائر تشهد لهم أعمالهم حركية ذاتية على مستوى السياسة الخارجية، ويزداد هذا تجذرًا في المهمات الخارجية السرية أوذات الطابع الخاص، بل قد يُوكل الأمر أحيانا إلى شخصية دون سواها، وهذا من جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس، حيث منح دستور سنة 1963 في المادة 58 سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في توجيه وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية، وحق تحديد سياسة الحكومة وتوجيها وتسييرها، ولم يخرج دستور 1976 عن هذا المنحى، حيث بموجبه يقر السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، ثم تلاه دستور 1989 والذي تقر مادته 74 بأن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين السفراء ويتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، وأوراق إنهاء مهامهم وهو الشيء الملاحظ في دستور 1996 ، وإسنتاجا من مواد الدستور فإنه يتبين لنا كيف أن رئيس الجمهورية يمتلك سلطات واسعة.

لكن في الممارسة الميدانية هذه السلطات تستعمل حسب الشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية، وتعتمد على مدى إستعدادها لممارسة كامل الصلاحيات التي يتيحها هذا المنصب، كما أن الأمر يتعلق أيضا بطبيعة العلاقة التي تربط بين الرئيس والمؤسسة العسكرية فرئيس الجمهورية يشغل منصب وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهذه العلاقة أحيانا تتسم بالتعاون وأحيانا أخرى بالتنافس والصراع، ففي أوقات التعاون تتسم العلاقة بينهما بالإيجابية. ويمكن إعتبار الرئيس حينها تابعا للمؤسسة العسكرية، أي عبارة عن منفذ لمقررات الجيش ومخططاته، لا يتجاوز القضايا والمسائل التي رسمت له، وينفرد الرئيس بأمور السياسة الخارجية، ويترك للجيش أمور السياسة الداخلية والقضايا الخارجية المتعلقة بتهديد الأمن القومي أوتلك التي تتعلق بالصراعات الدولية، أما في وقت التصادم فإن قوة الرئيس وحنكته السياسية تسمح له بالتفرد بكثير من الأمور وتحقيق مزيد من الحرية والإستقلالية في صنع القرار السياسي عموما (عديلة،2005: 82).

إضطلاع الرئيس بهذا الشكل الكبير بمقاليد السياسة الخارجية الجزائرية، من شأنه أن يعرضها عبر الوقت إلى تذبذب في التوجهات، فحيثما إبتعدت ممارسات الدولة عن إطار المؤسسات وإتجهت نحو الإطار الشخصي، أثر ذلك سلبا على الإستمرارية والثبات في المواقف.

وصناع القرار غالبا ما تكون ممارستهم للسياسة الخارجية نابعة من رغبتهم الذاتية ومن طموحهم في تحقيق مكاسب وإنجازات، تختلف باختلاف درجة إهتمامهم بالسياسة الخارجية، فحركية التغيير التي يشهدها منصب الرئيس من حين لآخر تستدعي أن تكون قضايا الدولة في السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على أسس وهياكل متينة لا تتأثر بتغير الأشخاص أو بزوالهم، خاصة مع تطور الأحداث وسرعتها على المستوى الدولي، ومن شأن الإستقرار في السياسة الخارجية الجزائرية أن يفتح لها مجالا واسعا للمشاركة في قضايا العلاقات الدولية، وأَنَّ تقدمه أو تأخره متعلق بإرادة الرؤساء وصناع القرار في ذلك.

**ثانيا: نشاط السياسة الخارجية الجزائرية أثناء الأزمات**

عبر تتبع المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية يتضح لنا أنها إتسمت في كثير من الأحيان بالطابع الأزموي، أي بردة الفعل تجاه الأزمات، باعتبار أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية يزداد كثافة وحركية إثر كل أزمة سواء كانت داخلية أو خارجية، بينما تشهد حالة الركود والجمود أثناء الإستقرار السياسي في البلد. فلما تعصف بالجزائر أزمات وتشهد مشاكل وقلاقل يُحوّل النظام الجزائري جهوده نحو السياسة الخارجية، من أجل إرجاع الجزائر إلى الاستقرار وإلى وضعها الطبيعي. إنطلق النشاط الدبلوماسي الجزائري في ظل أزمة الإستعمار الفرنسي، تحت إطار جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة في ممارسة العمل السياسي الخارجي، موازاة مع ثورة التحرير ضد المستعمر الفرنسي على المستوى الداخلي، فنشَّطت لقاءات وشاركت في مؤتمرات، وفتحت مكاتب لها في عواصم عالمية، وتمثلت جهودها في إبراز معاناة الجزائريين وحقهم في الدفاع عن وطنهم، وإكتسبت القضية الجزائر من وراء هذا صورة نضالية لدى المجتمع الدولي، وخاصة دول العالم الثالث، وحافظت على هذا السلوك إلى غاية أزمة عام 1965 بعد إنقلاب الرئيس هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة، فيما يسمى بالتصحيح الثوري 19-06-1965، أين كان يمثل الرئيس أحمد بن بلة لدى الرأي العام العالمي والعربي والإفريقي، صورة نمطية على نجاح الثورة الجزائرية وتفوقها على الإستعمار الفرنسي، فتحولت تلك الصورة في بدايات عهد بومدين إلى حالة خلاف وعدم وفاق مع مختلف البلدان التي لم تعترف بهذا الإنقلاب، أو واجهته بالتريث أوعارضته ولم توافق عليه بحجة أن النظام الجزائري فاقد للشرعية (منصور،2007: 298).

ودخلت الجزائر حينها في عزلة خارجية وعرفت أزمة في علاقاتها الخارجية، وتقلصت نشاطاتها الخارجية وبالتالي كثفت من نشاطها الخارجي من أجل إعادة كسب الشرعية من جديد.

وبعد أن دخلت الجزائر سياسة تأميم الموارد الطاقوية في المجال الإقتصادي(ما يتعلق بالبترول والغاز الطبيعي)، شهدت أزمة عميقة خاصة مع الدول الغربية التي كانت شركاتها تعمل على مستوى حقول النفط الجزائرية، وعملت السياسة الخارجية أثناء ذلك بجهود مضاعفة من أجل فك العزلة التي فُرضت عليها، وهذا من خلال مشاركتها في مؤتمرات دولية وإستقبالها لأخرى على سبيل مؤتمر قمة مجموعة 77 عام 1967، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، وفضل الرئيس بومدين تنظيم النشاط الخارجي ومتابعته شخصيا، خاصة تلك القضايا الإستراتيجية، فاستطاعت بعد ذلك أن تسترجع مكانتها على ساحة العلاقات الدولية، وخاصة العالم الثالث والدول المصدرة للمواد الأولية، وكسبت سمعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، ولما تفجرت أزمة الصحراء الغربية والصراع الجزائري المغربي أعادت الجزائر مجددا إلى نقطة الصفر، وإلى العزلة مرة أخرى ومورست عليها ضغوط، وتم محاصرتها دوليا، وكما هو الأمر معتاد رجعت الجزائر مرة أخرى إلى النشاط الدبلوماسي الخارجي، وهذه المرة من أجل جلب الدعم لقضية الصحراء الغربية على إعتبار أنها قضية تقرير مصير، وسعت إلى عزل المغرب إثر ذلك على مستوى العمق الإفريقي، وإستطاعت في النهاية أن تكسب تأييد العديد من الدول الإفريقية مثل تونس وموريتانيا ومصر ونيجيريا (بوعشة،2004: 31-39).

وتعود الجزائر لمواجهة الأزمات والتصدي لها من خلال أزمة المأساة الوطنية خلال تسعينيات القرن العشرين، والتي وضعت الجزائرعلى المحك سواء على مستوى القاعدة الشعبية في الداخل وردود فعلها، أوعلى المستوى الخارجي. إن طريقة تعامل الجزائر مع الأزمة شكل لها حينها جمودا وإنسداداً على مستوى السياسة الخارجية وإنكفاء داخلي، خرجت الجزائر بعد ذلك من نفق مظلم بعد أن تسلم مقاليد الرئاسة عبد العزيز بوتفليقة، الذي عرف كيف يوظف هذه الأزمة لغرض جلب الأنظار الدولية التي كانت حينها تنادي بمكافحة الإرهاب، وبدأت الجزائر تعود شيئا فشيئا خاصة على المستوى الإفريقي الذي يمثل المجال الجغرافي والحيوي لها، ومشاركتها في قمة منظمة الوحدة الإفريقية وإنعقاد القمة 35 لها في الجزائر، ومساهمتها كوسيط لحل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا (النيباد)، وبهذا تكون الجزائر قد سجلت عودة على الساحة الدولية والإفريقية، وها هي الآن السياسة الخارجية تعرف تذبذبا بين الرواج والتراجع بعد الإستقرار الذي شهدته الجزائر. وإثر ترؤسها قمة مجموعة 77 في 28-09-2012، عملت الجزائر على تقوية التعاون والشراكة والثقة بين الأعضاء لكنها من جهة أخرى وقفت مكتوفة الأيدي في نزاع الإخوة الفرقاء في فلسطين، وفي قضايا الربيع العربي وتأخرت في

إعلان مواقفها، وانتهجت سياسة دفع البلاء دون التدخل المباشر في قضايا المنطقة (عبد النور،2013).

إن الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية رافقها منذ بداياتها، وشكل إحدى السمات الرئيسية للنشاط الدبلوماسي الخارجي إضافة إلى عوامل أخرى.

**ثالثا: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية**

شهدت الجزائر أيضا خلال مسيرة سياستها الخارجية سمة أخرى ظلت لصيقة بها في أغلب الفترات، وعُرفت الجزائر بها في العلاقات الدولية وهي الحياد وعدم الإنحياز، والحياد كما عرفه إسماعيل عبدالكافي في موسوعته أنه " تلك السياسة التي تتميز بعدم الإنحياز أو الحياد الإيجابي، وهو الوقوف على الحياد بين القوى الدولية المتصارعة وعدم الإنحياز إلى أي كتلة، وهذا من أجل تحقيق النمو والإستقرار" (الكافي،2005: 288). وهو ما مارسته السياسة الخارجية الجزائرية منذ فترة النضال السياسي ضد الإستعمار الفرنسي، وأثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث لم تَنْظَم النخبة السياسة في تلك الفترة إلى أي من الجانبين المتصارعين ووقفت موقف الوسط، ثم طورت نشاطها بعد ذلك فيما يسمي بحركة عدم الإنحياز والتي سلكت نفس الطريق بعد تأسيسها سنة 1955، وناضلت الجزائر من خلالها مع بقية الدول التي إتخذت نفس موقف الحياد الجزائري. وحاولت جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي لجيش التحرير الوطني وممثل شرعي عن الشعب الجزائري، أن تُحْسن تسيير تلك المرحلة من خلال تجنب الدخول في تلك التحالفات التي كانت قائمة آنذاك، حتى أنها إلتزمت عدم الدخول في الشؤون الداخلية للدول العربية، أو الدخول في نزاعاتها البينية، أو حتى في تلك التحالفات التي أقامتها بعض الدول العربية مع الدول الأجنبية. ثم بعد الإستقلال إتخذ الحياد وعدم الإنحياز شكلا قانونيا وظهر في الدستور الجزائري من خلال المادة 90: التي" تقر بالوفاء لمبادئ عدم الإنحياز وأهدافه، وأن تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" (دستور الجزائر،1976).

حافظت الخارجية الجزائرية على هذا المبدأ إلا ما كان من قبيل حركات التحرر الوطنية التي تقف الجزائر منها موقفا مغايرا، يتمثل في المساندة والدعم المادي والمعنوي، هذه الممارسة أكسبت الجزائر هيبة ومكانة على الساحة الدولية وتم قبول هذا الموقف عالميا، مما ساعدها على لعب دور الوسيط في كثير من النزاعات والخلافات الدولية، وقبلت الأطراف المتنازعة وساطتها مثلما حدث في خلاف تونس وليبيا، وكذلك بين ليبيا ومصر وبين الفصائل الفلسطينية التي

إستعانت بالخارجية الجزائرية من أجل التوسط لحل الخلاف بينها. لم يكن هذا الموقف للجزائر مع الدول العربية فحسب، بل كان ذلك سمة التعامل أيضا حتى مع الدول غير العربية، حتى لما يكون الطرف المقابل طرفا أجنبيا غير عربي، مثلما حدث بين العراق وإيران، حيث وقفت العديد من الدول العربية مع العراق كونها دول عربية بالمدد المادي والمعنوي، لكن الجزائر من خلال مبادئها في سياستها الخارجية والسمة الغالبة في مثل هذه الأحداث، أعلنت موقفها الحيادي من الخلاف فقُبلت وساطتها مرة أخرى، وهو نفس الموقف الذي إتخذته أثناء النزاع الإثيوبي والإريتيري بالرغم من وقوف الجزائر الغير مباشر مع الطرفين باعتبار الحركة الإريتيرية حركة تحررية تسعى نحو التحرر، أما الصومال فمن ناحية أنها تم التعدي عليها بعدم إحترام الحدود الموروثة من الإستعمار، إلا أنهما في الأخير قَبلا الحل الذي تقدمت به الجزائر حين ذاك (بوعشة،2004: 31-39).

مما سبق يبدو جليا أن الحياد لازم السياسة الخارجية الجزائرية كثيرا في علاقاتها الخارجية، وهو من بين السمات التي طبعتها وأصبحت الجزائر تعرف بها.

## مخطط محددات وأسس وسمات السياسة الخارجية الجزائرية (نموذج 4)

**محددات السياسة الخارجية الجزائرية**

1- **محددات جغرافية**
   أ- الموقع الجغرافي
   ب- المساحة والتضاريس

2- **محددات السياسة الإجتماعية**
   أ- ثقافة المجتمع السياسية
   ب- التجانس الإجتماعي

3- **المحددات الاقتصادية**
   أ- العوامل الإقتصادية
   ب- مستوى التحديث

**مبادئ قيام السياسة الخارجية الجزائرية**

أ) مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة.
ب) ضبط الحدود وسياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة.
ت) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.
ث) مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.
ج) الإيمان بحق الدفاع المشروع ودعم الشعوب في تقرير مصيرها.
ح) الإيمان بالسلام العالمي ورفض مبدأ القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية.
خ) لعب دور فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

**سمات ومظاهر السياسة الخارجية الجزائرية**

1- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية
2- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية
3- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

**مخطط من إعداد الباحث**

## الفصل الثاني: فواعل وأدوار الجزائر وعلاقاتها مع دول الساحل الإفريقي

شهد تاريخ العالم القديم والحديث تجمعات بشرية، بمرور الوقت تشكلت بينها علاقات تعاونية وتشاركية في ظل صراع وسلام، من أجل توفير الغذاء وتحقيق الأمن والسلم والعيش دون حروب، وهو حال العالم في المرحلة الراهنة. عرفت الجزائر بدورها تعاملا مع العالم الخارجي منذ فترات تاريخية قديمة، وتناسب هذا مع مرور حضارات ودول عبرها، وكان للموقع الجغرافي للجزائر الذي جعلها تتواجد بين العالم القديم أوربا، والعالم الحديث المعاصر إفريقيا، دور في ربط ومد جسور التواصل بينها. وإشتمل نطاق علاقات الجزائر الخارجية بين أقصى الشرق الأسيوي وبلاد المغرب العربي، مرورًا ببلاد المشرق العربي وشمال إفريقيا، وبين شمال البحر الأبيض المتوسط الأوربي وإفريقيا جنوب الصحراء، بحكم تموقعها وسط هذه المنطقة. وغلب عليها في البداية طابع التبادلات التجارية والمعاملات الإقتصادية زيادة على العلاقات السياسية، لكنها تطورت مع الوقت إلى جوانب أخرى، كان لإكتشاف المواد الطاقوية البترول والغاز واليورانيوم، وكذا التقدم العلمي والتكنولوجي دور كبير في صياغتها، على سبيل العلاقات الثقافية والرياضية والسياحية والأبحاث العلمية. كما أن حدود عالم العلاقات الخارجية تطور وتوسع مع الإكتشافات الجغرافية الجديدة وخاصة القارة الأمريكية التي شكلت قطبا توجهت إليه أنظار العالم القديم.

إن الجزائر وبحكم المراحل التاريخية ومحتلف الدول الإستعمارية التي حكمتها شهدت سياسات خارجية مختلفة، تغيرت من فترة لأخرى حسب الفواعل الرئيسية وغير الرئيسية التي كانت تشارك في إدارة دواليب الحكم فيها، ثم إن محصلة العمل السياسي الخارجي الجزائري إستندت إجمالا، على تفاعلات أساسها الدستور الوطني والقوانين الواطنية المسيرة لشؤون الدولة. ومما هو ملاحظ أن جزائر مابعد الإستقلال شهدت علاقاتها الخارجية مع مختلف وحدات النظام الدولي تداخلا وإندماجا بين عوامل وفواعل متعددة، على غرار السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، والجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح، بالإضافة إلى عوامل خارجية إشتركت مع المبادئ الرئيسية وثوابت الدولة في صياغة أبعاد السياسة الخارجية للجزائر. هذا ما سيتم تناوله في ثنايا الفصل الثالث من خلال مبحثين سيتطرق المبحث الأول إلى بيان أهم الفواعل الرئيسة وغير الرئيسية التي لها دور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، والمبحث الثاني سيتناول فيه الباحث أدوار الجزائر في علاقاتها الخارجية مع إفريقيا. وبذلك سيقوم الفصل بالإجابة عن الفرضية الأولى التي تشير إلى أن قرار السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي تشارك في صناعة جهات مختلفة، حيث يلاحظ

أن هناك علاقة بين الفواعل الداخلية (ممثلة بمختلف السلطات، وشخصية رئيس الجمهورية وأجهزة الدولة) وبين (الأجهزة غير الرسمية)، إضافة إلى (العوامل الخارجية) الإقليمية والدولية.

**المبحث الأول: فواعل صناعة السياسة الخارجية الجزائرية**

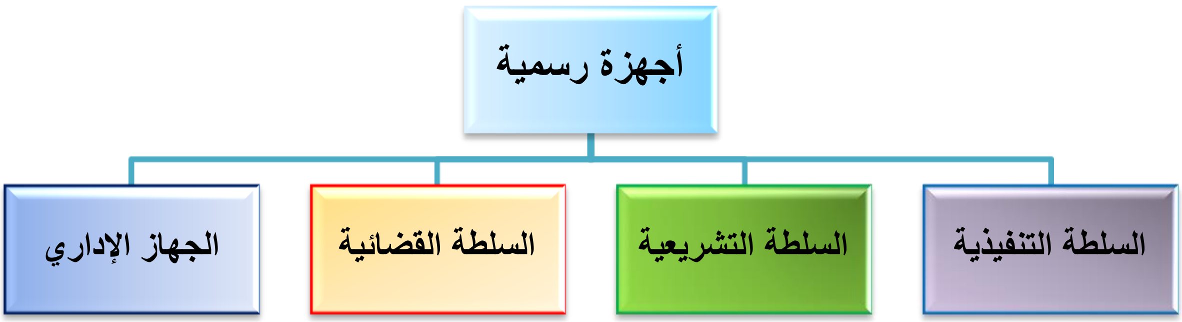
يعد موضوع فواعل صناعة السياسة الخارجية والدوائر المساهمة فيها، من بين أهم المواضيع التي لها إنعكاس على صياغة ورسم السياسة العامة لأية دولة، ومنها السياسة الخارجية على وجه الخصوص. تتغير هذه العملية وتختلف طبيعة إجراءاتها من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي، سواءً كان برلمانيا أورئاسيا أوشبه رئاسي. وجزائر ماقبل التعددية ذات التوجه الإشتراكي وسيطرت الحزب الواحد تختلف عن جزائر مابعد التعددية الديموقراطية ذات التوجه الرأسمالي، فبعد التعددية ظهرت إلى الواقع العديد من الفواعل التي حاولت أن تكون لها مساهمة ومشاركة في صياغة السياسة العامة والسياسة الخارجية الجزائرية، مع ما كان قائما عليه آنذاك السلطة التنفيذية – الرئيس والحكومة. إن عملية رسم السياسة العامة والسياسة الخارجية تشترك في رسمها وصناعتها فواعل رسمية ممثلة في السلطة التنفيذية على رأسها رئيس الجمهورية وحكومته والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والجهاز الإداري، وفواعل غير رسمية ممثلة في المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والمواطن الجزائري، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص إلى جانب الهيئات الإستشارية وجماعات المصالح وفواعل أخرى ترتفع وتنخفض، وقد تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر بشكل فعلي أو رمزي حسب الدور الذي تمارسه وتساهم به.

وقبل الشروع في هذا المبحث أعتقد أن الجزائر في تحديد وصياغة قرارها الخارجي تأخذ أوضاعا مختلفة، فأحيانا تتجه نحو خاصية الإعتماد على مبادئ وأسسس السياسة الخارجية الجزائرية التي بينها الباحث في الفصل الأول، وأحيانا أخرى تتجه باتجاه إنفراد رئيس الجمهورية بذلك، تحقيقا لما جاء كذلك في سمات السياسة الخارجية الجزائرية التي تتميز بطابع الشخصية، ومما يبدوا عليه الأمر أن عملية صنع القرار فُصل في أمرها من خلال الدساتير الوطنية، فالبرلمان والرئاسة ووزارات السيادة (الدفاع، الخارجية، الإقتصاد، الداخلية، العدالة ...) هي المؤسسات الرسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية الجزائرية وأداؤها، وقد تشارك مؤسسات أخرى كأجهزة المخابرات وقوى خفية أخرى، وشخصيات سياسية ذات ثقل واسع في المجتمع . فإلى أي مدى سيكون هذا صحيحا ؟

**المطلب الأول: أجهزة صناعة السياسة الخارجية ـ أجهزة رسمية**

تحتاج السياسة الخارجية إلى دقة في التخطيط والرسم والممارسة، ومن المفترض أن تكون الأجهزة المكلفة بذلك لا تقل أهمية عن ذلك، وفي غالب الأحيان يسند الأمر في ذلك إلى الفواعل الرسمية، والتي بدورها تشمل أؤلائك الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية، ولهم من المكانة الكبيرة ما يسمحه ويخوله لهم الدستور، وأهم اللوائح التشريعية. على غرار الرئيس وأعضاء السلطة التنفيذية ورجال المجالس التشريعية والإداريين والقضاة، فكلٌ له دوره ونسبة من المشاركة لكن بدرجات وطرق متباينة (أندرسون،2007: 55).

**مخطط الأجهزة الرسمية (نموذج 5)**




مخطط من إعداد الباحث

**أولا: السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ـ الحكومة )**

يقصد بالسلطة التنفيذية مجموع الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين بَدءًا من رئيس الجمهورية إلى آخر موظف في السلم الإداي التنفيذي، فهي تعني بذلك تلك المؤسسة التي تسهر على تنفيذ القوانين، ويتولى هذه السلطة في الجزائر حسب دستور 2008 رئيس الجمهورية كما هو مبين في المادة (70):"حيث يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحدة الأمة، وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها" (دستور الجزائر،1976). ويسند جزء منها إلى رئيس الحكومة أو ما يسمى بـ -رئيس الوزراء أو الوزير الأول- الذي يتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية (المادة85) من الدستور، ولمعرفة حقيقة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، نلاحظ أن هناك علاقة ترابطية تجمع بين وزير الخارجية ورئيس الدولة، وبين كليهما وبقية العاملين في

مجال الشؤون الخارجية، ثم بين الخارجية وسفاراتها، ثم الخارجية والوزارات الأخرى ذات الشأن بالموضوع، وعلاقتها بمسؤول جهاز المخابرات وبممثلي الدولة في المنظمات الدولية (دورتي وبالستغراف،1985: 315-316).

ممارسة النشاط السياسي الخارجي سواء كان من خلال التخطيط وتحديد الإستراتيجية، أومن خلال تنفيذ السياسات أوالتمثيل الدبلوماسي، يتطلب إتباع منهجية موحدة داخل نسق نظام الدولة، يُتفق عليها مسبقا وتكون نتاج ممارسات الدولة أوتستند إلى مبادئها ومحدداتها، من أجل أن تكون نشاطات السياسات الخارجية متناسقة وفق منظور وإتجاه واحد. وعليه فإن رسم السياسة الخارجية في الجزائر وتنفيذها كثيرا ما ارتبط بالسلطة التنفيذية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم وأبرز الفواعل المساهمة في ذلك، وهذا ما أكده **جيمس أندرسون** في كتابه صنع السياسة العامة، أن المرحلة الحالية هي مرحلة هيمنة المؤسسة التنفيذية، وفيها تكون فعالية الحكومة حيث تعتمد إعتمادا كبيرا على القيادة التنفيذية، في رسم وتنفيذ السياسات العامة ومنها السياسة الخارجية. وعادة ما تتركز صناعة القرارات في يد السلطة التنفيذية، حيث أكد أبرز المنظرين السياسيين منذ القرن 18، أن السلطة التنفيذية هي المخول لها، بشكل مباشر التصرف في الشؤون الخارجية للدولة(**Saikrishna**, 2001 :266). والنظام الجزائري هو نظام شبه رئاسي جمع بين البرلماني والرئاسي في مؤسساته، حيث يضطلع رئيس الجمهورية باعتباره رأس الجهاز التنفيذي بصلاحيات واسعة بموجب الدستور[1]. بل إن السياسة الخارجية الجزائرية في بعض الأحيان هي من صنع وتصميم رئيس الجمهورية، وهو الموجه الرئيسي لها، فحسب المادة (77) من الدستور فإن: "رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها"(دستور الجزائر،1976).

و بالرغم من الدور الذي تلعبه السلطة التشريعية والأحزاب السياسية وجماعات الرأي العام ووسائل الإعلام، إلا أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بعملية إحتكار صناعة القرار الخارجي، لتتمكن من السيطرة على الإرادات التي تستخدمها سواء الدبلوماسية أو العسكرية -أي في زمن السلم والحرب-، لذا كانت تلك السلطة تتسم بالوحدة والسرية في عملها، بالإعتماد على جمع المعلومات الإستراتيجية والعمل بسرعة للرد على أي طارئ، دون الحاجة لطرح المشكلة للنقاش في أوساط الرأي العام (دورتي وبالستغراف،1985: 315).

---

([1]) منح دستور سنة 1963 في المادة 58 سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، في توجيه وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية، وحق تحديد سياسة الحكومة وتوجيها وتسييرها، ولم يخرج دستور 1976 عن هذا المنحى حيث بموجبه يقر السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، ثم تلاه دستور 1989 والذي تقر مادته 74 بأن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.

يتمثل عمل الهيئة التنفيذية في السياسة الخارجية الجزائرية، في إهتمامها بعلاقات الدولة الخارجية، وأغلب النشاطات الخارجية التي لها علاقة بالدولة، سواء كانت مع وحدات سياسية مماثلة أو ما فوق ذلك أو ما دونها من أعضاء المجتمع الدولي، ويعتبر رئيس الجمهورية إتجاه هذا المسؤول الأول- من الناحية الدستورية -، من حيث إقرار السياسة الخارجية للجزائر والعمل على توجيهها. من ذلك تعيين السفراء والمبعوثيين فوق العادة وإنهاء مهامهم، ويقوم بإبرام المعاهدات والإتفاقيات الدولية والتوقيع عليها حيث يُكسِب هذا النشاط الدولة طابع العالمية والدولية(1)، لكن عند ممارسة صنع وتنفيذ القرار الخارجي تأخذ الأمورأحيانا جانبا آخر، ذلك أنه يتم في بعض الأحيان إستغلال السلطات إلى حد التناقض مع نص الدستور، وتكون هذه الممارسة سواءً من قبل رئيس الجمهورية أثناء أداء مهامه، أو عند ترك أو تفويض مساعديه للقيام ببعض المهمات. في رأي الباحث أن إسناد هذا الإختصاص لرئيس الجمهورية يرجع إلى عوامل عدة منها: أن النشاط الخارجي لأية دولة يتسم بالحساسية، ويتطلب الإستقرار بعيدا عن الخلافات والصراعات السياسية التي تكون عادة بين مختلف الفواعل السياسية الداخلية، وعليه فإن ذلك الإختصاص من الأحسن أن يُوعَز إلى رئيس الجمهورية الذي عادة ما يكون بعيدا عن هذه الخلافات، كما أن الأمر يُرجع أيضا إلى شخصية الرئيس نفسه، والتي تتناسب في أغلب الأحيان مع الشخصية الكارزمية والقيادية التي تتصف بحب القيادة والسيطرة، وتسيير دفة الأمور على المستويين الداخلي والخارجي. وهو الأمر الذي إتسمت به قيادة السياسة الخارجية الجزائرية من طرف الرئيس في أغلب مراحل وفترات الحكم. حيث تعاقب على حكم الجزائر رؤساء جمهورية كان لهم الأثر الفاعل في قرارات السياسة الخارجية، مثل الرئيس الأول للجزائر أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين، وهو ما يتميز به أيضا الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة (الرئاسة ،2014).

وتنقسم السياسة الخارجية الجزائرية من خلال خطابات الرئيس إلى ثلاث دوائر مهمة: وهي العلاقات الجزائرية الغربية، والعلاقات الجزائرية الإفريقية والعلاقات الجزائرية العربية، وتكمن أهمية العلاقات الجزائرية الإفريقية أولا: في كونها ترجع إلى العلاقات التاريخية للرئيس بوتفليقة بإفريقيا منذ أيام ثورة التحرير، حيث عُين كمسؤول على "جبهة المالي" على حدود البلاد الجنوبية، وكان الهدف من وراء هذا، إحباط محاولات الإستعمار الفرنسي تقسيم الجزائر إلى جنوب وشمال، كما أن الرئيس بوتفليقة حمل آنذاك لقبا ثوريا سمي "بعبد القادر المالي" نسبة إلى دولة مالي المتاخمة للحدود الجنوبية للجزائر. ثانيا: من حيث أنها تُعبر عن إرادة سياسية تقوم على ترقية العلاقات الجزائرية الإفريقية، ويتم هذا بتفعيل مبادرات كثيرة مثل منظمة الوحدة الإفريقية،

(1) أنظر في ذلك: "نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة"، http:// www.el-mouradia.

والإتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد وجهود الوساطة وحل النزاعات، كما تأتي هذه الأهمية أيضا من خلال الموقع الجغرافي، حيث ترى الجزائر أن الساحل الإفريقي والصحراء إمتداد جيواستراتيجي لها وإطار ملائم للعمل الخارجي. كما أن لظهور قضايا جديدة في إفريقيا مثل الديمقراطية والحكم الراشد وحرية التعبير أهمية في تبني هذه الوجهة، ومنه تسعى الجزائر إلى تكثيف الجهود مع الدول الإفريقية لإخراجها من نفق التخلف والفقر والحروب والنزاعات، وهذا بتحقيق شراكة إقتصادية على غرار التكتلات العالمية، من خلال مبادرة النيباد التي تستهدف التكامل والإندماج الإفريقي. والإتحاد الإفريقي بدوره مؤسسة تستطيع الدول الإفريقية العمل من خلاله لإستتباب الأمن والسلم في القارة، وضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية (بوتفليقة،1999).

وهو ماجاء في كلمة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في المنتدى الإفريقي للسلم، بدعوته التعاون من أجل مساعدة إفريقيا في قضايا مهمة خاصة القضايا الإنسانية حيث قال: "أن إفريقيا وجدت نفسها في صف من يساند قضايا هي من صميم إهتماماتنا مثل الديمقراطية وحرية التعبير،ولم تجد في صفها من يدعم جهودها في محاربة الفقر والعنف المسلح، لذلك بقيت دون الهدف المنشود"(عديلة،2005: 58-62). إن دور رئيس الجمهورية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية له من الأهمية بمكان، ذلك أن السمات الشخصية للرئيس التي إكتسبها من خلال العمل الدبلوماسي في حكومة الرئيس أحمد بن بلة كوزير للشباب والسياحة إثر الإستقلال، ثم عين بعد ذلك وزيرا للخارجية سنة 1963 وواصل في هذا المنصب طول فترة حكم الرئيس هواري بومدين، وقدم إستقالته إثر مجيئ الرئيس الشادلي بن جديد سنة 1979، إستعمل بوتفليقة طوال هذه الفترة السياسة الخارجية الجزائرية، منبرا لمناصرة القضايا العادلة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومكنه هذا العمل المستمر من أن يُنتخب كرئيس للدورة التاسعة والعشرون لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، وكذلك نفس الحال بالنسبة للدورة الإستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية، التي كانت الجزائر إحدى البلدان المنادين لإنعقادها(1).

إن خبرات الرئيس في العمل الوزاري والدبلوماسي الخارجي، والتي دامت ستة عشر سنة، كان لها دور مهم في تكوين شخصية القائد السياسي في مجال الشؤون الخارجية، وأكسبه تأثيرا على عملية صناعة وإتخاذ القرار على هذا المستوى، زيادة على درجة الإهتمام المتزايد بمسائل الشؤون الخارجية للرئيس وإضطلاعه بجميع المهام والصلاحيات، فبعد تقلده رئاسة الجزائر وفي أيامه الأولى أجرى الرئيس بوتفليقة مالا يقل عن 40 زيارة دولية عبر بلدان العالم، على غرار

---

(1) أنظر في ذلك: "نبذة رسمية عن حياة بوتفليقة "، http:// www.el-mouradia.dz.

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا والصين والفيتنام وعددا من دول الخليج (تلمساني،2008: 17). هذا ما عبر عنه الباحث ووضحه في سمات السياسة الخارجية الجزائرية بتعرضه لتأثيرسمات شخصية الرئيس في السياسة الخارجية الجزائرية، أي أن النسبة الكبيرة في إتخاذ القرار تكون في يد الرئيس، فعبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي للجزائر يتسم بشخصية قوية وحنكة سياسية، مكنته من أن يقود السياسة الخارجية الجزائرية، ودفعته إلى تحقيق حرية كبيرة وإستقلالية في صنع وإتخاذ القرارعموما ومنه القرار الخارجي، فبعد أن إكتسب مشروعية قانونية ودستورية، إتجه إلى القاعدة الشعبية ليكتسب منها هي الأخرى مشروعية شعبية، من خلال بوابة الإستفتاء الشعبي الذي قام به، ساعيا من وراء ذلك إلى التسلح بالشرعية الشعبية، وهو أمر يحسب له في ظل غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب السياسية (عديلة،2005: 84).

كما يمكن إعتبارعبد العزيز بوتفليقة من أولائك الرؤساء الذين يتمتعون بالشخصية الكاريزمية، حيث خَلُص بعض الباحثين إلى أن هناك تناسقا كبيرًا بين عاملين هما، أولا شخصية الرئيس الكاريزما من جهة، وثانيا دول العالم الثالث أو السائرة في طريق النمو والتي تحتاج إلى هذه الكاريزما من جهة أخرى. ويظهر هذا التناسق خاصة عندما تمر المجتمعات التقليدية بأزمات عنيفة، على غرار ما مرت به الجزائر خلال الحرب الأهلية بداية تسعينات القرن العشرين، وإستمرت لأكثر من عشر سنوات بلغت فيها الضحايا حوالي 150 ألف قتيل، إضافة إلى عدد يتراوح بين سبعة آلاف و10 آلاف مفقود، ومليون مشرد وأضرار في البنى التحتية قدرت ب 20 مليار دولار. و حسب هؤلاء العلماء فإن الشخصية الكاريزمية تأتي كخلاصة رئيسية لهذه الأزمات، فبعد إنهيار القيم والقواعد السائدة في المجتمع، تظهر بعد ذلك الزعامات الجديدة لتقود حركة التقدم نحو الأمام، مستغلة إستتباب الأمن وعودة الأوضاع إلى حالها. مثلما حدث مع الرئيس بوتفليقة حينما إنتخب كرئيس للجمهورية في أفريل 1999، وهي المرحلة التي عرفت بداية تراجع الأعمال الإرهابية، وخفت وتيرة العنف والتخريب، وبدأت معالم الأمن والسلم بالجزائر تتضح (تلمساني،2008: 4).

تعد الكاريزما والزعامات ملهمة للشعوب والمجتمعات ذلك أنها لا تتقيد بالوضع القائم، وإنما تستوحي مسيرة التاريخ بوعي مكثف وإرادة قوية، وهو ما قام به بوتفليقة باستغلال مسيرة نشاطه الثوري وشغله المناصب الوزارية في الماضي، كورقة من أجل كسب أكبر قدرممكن من التأييد والولاء الشعبي، ليحقق من خلالها طموحاته فيما يخص العمل الدبلوماسي والنشاط السياسي

الخارجي حسب تصنيفه للدوائر الجغرافية المهمة الغربية والإفريقية والعربية (النعيمي،2011: 279-280).

وبالإضافة إلى رئيس الجمهورية كفاعل رئيسي في رسم وصنع السياسة الخارجية الجزائرية، هناك أيضا ما يسمى بالحكومة وعلى رأسها رئيس الحكومة أو الوزير الأول، تشترك مع رئيس الجمهورية في صنع ورسم السياسة الخارجية الجزائرية، حسب ما جاء في الدستور وحسب الإختصاصات المنصوص عليها في قوانين ولوائح الجمهورية، وهي تتحمل المسؤولية في ذلك أمام كل من رئيس الجمهورية من جهة بحكم تعيينه إياها، وأمام البرلمان من خلال المساءلة والمحاسبة. ومن بين العوامل الرئيسية أيضا مشاركة عدة وزارات لكن حسب طبيعة النشاط الخارجي، وحسب الإتفاق المراد توقيعه ومن هي الوزارة الوصية بذلك. لكن وبحكم التخصص في الشؤون الخارجية فإن الأمر يُوكل في غالب الأحيان إلى وزارة الشؤون الخارجية، فهي جهاز الدولة الرئيسي المسؤول عن إقامة وتطوير وتعزيز علاقات الجزائر، بالدول الصديقة والشقيقة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، وتتولى على وجه الخصوص المهام التالية: إقتراح وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، وتعمل على الإشرف على العلاقات الخارجية في المجالات السياسية والقانونية والإقتصادية، والثقافية والإعلامية والفنية والتجارية والعسكرية والإجتماعية، بالتنسيق والإشراف مع الوزارت الوصية (**Antoaneta**,1999 :10).

ويتضمن مجال عملها أيضا دراسة أوضاع الدول التي لها علاقات وتعامل مع الجزائر. و يظهر من خلال هذا التعامل تأثير السياسات المتبعة بينهما، فتقوم الوزارة إثر ذلك بمتابعة وتقييم تطورات العلاقات والتأثير الذي تحدثه، بالإضافة إلى عملية جمع المعلومات والبيانات والأبحاث والتقارير المتعلقة بهذه الدول، كما يُخَوّل لها القيام بمشاركة الأجهزة الرسمية المكلفة بأمن الدولة، في وضع الترتيبات ذات العلاقة بأمن الجمهورية وسلامتها، خاصة المتعلقة بأمن الحدود ودول الجوار. ومن بين الوضائف الأساسية التي تضطلع بها أيضا، مشاركتها في المباحثات والمفاوضات المتعلقة بعقد وإبرام المعاهدات أو تفسير أو نقص الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية والدولية، ومتابعة جميع الإجرات الدستورية للتصديق عليها ومتابعة تطبيقها بالإشتراك مع الجهات ذات العلاقة (القروي،2012).

وبما أن وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية هي المسؤول الأول، بعد الرئيس في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، لوحظ بأن مهام هذه الوزارة تتراوح بين الرواج والإنكفاء حسب الحالة التي تكون فيها الجزائر، ففي أوقات السلم والإستقرار تُوعز إليها نسبة كبيرة من عمليات إتخاذ

القرار، ذلك أن الأمر لا يحتاج إلى السرعة، ولأن آلية إتخاذ القرار في مثل هذه المؤسسات تتبع السلم الإداري والهرمي، أما في أوقات الأزمات فنلاحظ أن مهام وزارة الشؤون الخارجية تتقلص ووتراجع، والسبب يعود إلى أن إتخاذ القرار في مثل هذه الظروف، يتطلب السرعة ويقتضي أن تكون دوائر إتخاذ القرار فيها ضيقة، وعادة ما يتولى هذه المهام رئيس الجمهورية بحكم الإختصاص والمسؤولية الممنوحة إليه في الدستور واللوائح التشريعية (بوعشة،1996: 153-157).

مما سبق يخلص الباحث إلى نتيجة مفادها، أن إتخاذ القرار ضمن السلطة التنفيذية ينقسم إلى جانبين على أساس الإختصاص، أولهما يتمثل في الرئيس وثانيهما يتمثل في الحكومة، ممثلة في أغلب الأحيان بوزارة الشؤون الخارجية، ويؤخذ طابع الإنفراد حيزًا كبيرًا في رسم وممارسة السياسة الخارجية الجزائرية، وأداء المهمات الخارجية العلنية والسرية وذات الطابع الخاص، وهذا الأمر يظهر في مؤسسة الرئاسة وعلى رأسها رئيس الجمهورية، نظرا لمواد الدستورالتي تخول له ذلك هذا من جانب، ومن جانب آخر نظرًا لخطورة الأمر وضرورة سرعة البت فيه خاصة أثناء الأزمات. كما أنها ترجع في بعض الأحيان إلى الوزارات المشكلة للجهاز الحكومي بداية بوزارة الشؤون الخارجية، ثم تتدرج حسب الإختصاص المراد توقيعه في علاقات الجزائر الخارجية.

**ثانيا: السلطة التشريعية (البرلمان بغرفتيه)**

السلطة التشريعية هي السلطة التي يناط بها سَنُ القوانين في الدولة، تلك القوانين التي تقوم بتنطيم العلاقات بين الناس في المجتمع، أوبين الدولة والعالم الخارجي الدولي أوالإقليمي. وقد يشارك في هذه الوظيفة كل من رئيس الجمهورية، الوزارات المشكلة للحكومة، البرلمان بغرفتيه، وتتفاوت درجة الإختصاص في التشريع حسب ما نص عليه الدستور، وهي مختلفة أيضا من بلد لآخر ومن فترة حكم إلى أخرى، كما أن أهمية دور المشرع في تشريع القوانين وصنع السياسات العامة في أغلب الأنظمة السياسية، تكون من خلال إضفاء الدور القانوني والرئيسي والمركزي للبرلمان بغرفتيه، وجب أن يكون هذا بالممارسة الفعلية وليس فقط بتخويل الدستور لها، وهو وضع تقره الممارسات وتقرره الشواهد الفعلية والتطبيقات على الواقع. حيث في كثير من الأحيان يُعمد إلى تقليص دور البرلمان في الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية لبعض الدول، ويتم تصغير دوره في مجال العلاقات الدولية بشكل خاص، وهذا من أجل تقوية السلطة التنفيذية بوجه البرلمانات (مرسيل،1985: 84).

البرلمان الجزائري بغرفتيه يتكون من المجلس الشعبي الوطني والمسمى بالغرفة السفلى ومجلس الأمة والمسمى بالغرفة العليا، أسند إليه الدستور بحكم إختصاصه مهمة التشريع وإقتراح القوانين، بالإضافة إلى مهمتي الرقابة والمساءلة القانونية للحكومة، ونظرًا إلى أنه يمثل أيضا حلقة وصل بين النظام السياسي والقاعدة الشعبية. أما في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية فيعتبر البرلمان أيضا حلقة وصل بين رئيس الجمهورية ممثل الدولة في الخارج وبين الشعب، باعتبار النواب هم ممثلوا الشعب لدى النظام السياسي، وتتمثل مشاركة السلطة التشريعية ـ البرلمان الجزائري ـ في المصادقة على مشاريع السياسة الخارجية الجزائرية، والموافقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية والإقليمية (ضمبري،2008: 85).

كما حدد ذلك الدستورالجزائري في المادة (130): "بأنه يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءً على طلب رئيس الجمهورية أورئيس إحدى الغرفتين. يمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الإقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية"(دستور الجزائر،1976). وتظهر علاقة البرلمان برئيس الجمهورية والسياسة الخارجية من خلال المادة (131): حيث تقر "بأن يصادق رئيس الجمهورية على إتفاقية الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والإتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعهادات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة". ومن جهة أخرى تشير المادة (132) من الدستور الجزائري إلى قيمة المعاهدات التي يصادق عليها الرئيس: "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون" (دستور الجزائر،1976).

إن صيغة المشاركة في رسم وصنع تفاصيل السياسات الخارجية الجزائرية، أعطت البرلمان الجزائري ظاهريا سمة الدورالرئيسي، وهو ما ينبغي أن يكون عليه الأمر فعليا حتى تعتبر آلية رسم السياسة الخارجية الجزائرية عمليةً ديموقراطية خاضعة لسلطة الدستور، ويتحقق هذا بممارسة البرلمان لمهامه الأساسية، من بعد أن يوافق على برنامج الحكومة، والذي يشمل مشاريع وبرامج السياسة الخارجية، ثم يمارس سلطة مساءلة ومحاسبة الحكومة حول هذا البرنامج، وما يتعلق بوزارة الشؤون الخارجية، كما أنه يستطيع إقتراح قوانين متعلقة بالسياسة الخارجية، ويكون طرفا في المصادقة والموافقة على تلك الإتفاقيات والمعاهدات التي صادق عليها رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أن قوة صانع القرار في السلطة التشريعية، تعود إلى قوة الدعم الشعبي لتوجهات السياسة الخارجية للحزب صاحب الأغلبية في البرلمان، بالنظر إلى وجود الحزب في

السلطة يعكس في الحقيقة أيديولوجية الناخبين (Lawence,1986 :83). وقد تلعب السلطة التشريعية دورًا مهما يًكمُن في تعطيل بعض المشاريع أوالإتفاقيات أوالمعاهدات التي تكون متعارضة مع توجهات الدولة الجزائرية، والتي قد تدخل أحيانا في مسار المصالح الشخصية للرئيس، أولبعض النافذين والفاعلين الأساسيين في النظام السياسي الجزائري، ومن المفروض أن يَرجع رئيس الجمهورية إلى البرلمان خاصة في القرارات الإستراتيجية (شامبيون،2014).

ومن خلال تتبع ممارسات البرلمان الجزائري في آلية صنع ورسم السياسة الخارجية الجزائرية عبر الفترات الماضية، يبدوا للباحث أن البرلمان عجز في كثير من الأحيان عن مشاركة، بلها منافسة مؤسسة الرئاسة ومن خلالها السلطة التنفيذية، في إدارة الشؤون الخارجية والمساهمة فيها وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- إحتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في المجالات الإستخباراتية والدبلوماسية والدفاع.

- السلطة التنفيذية تمسك بآليات السياسة الخارجية، وتقوم بإتخاذ قرارات أحيانا بدون تشاور مع السلطة التشريعية ـ البرلمان.

- ترجع أيضا إلى طريقة عمل الشؤون الخارجية:" حيث أن التجارة العالمية والدبلوماسية والشؤون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية، والسلطة التنفيذية لديها من الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على المعلومات والبيانات التقنية، ماهو غير متوفر لدى السلطة التشريعية (بوعشة،1996: 153-157).

هذا لا ينفي مساهمة بعض الجهات داخل البرلمان الجزائري في عملية صنع القرار السياسي الخارجي مثل قادة الأحزاب، لكن الشيء الملاحظ أن البرلمان لم يتمكن منذ إنشاءه من مناقشة المشاريع المقترحة عليه بموضوعية وباستقلالية، وظل يتأثر بتوجيهات الرئيس وأغلبية الحزب الحاكم، كما أنه لعب دور الدعاية والتغطية الإيديولوجية والدستورية والقانونية للقرارات الخارجية المتخذة.

**ثالثا: السلطة القضائية**

السلطة القضائية هي تلك المختصة بتفسير القانون، فإذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها، فإن الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها إستنادًا إلى ما يعرض عليها من منازعات، سواء كانت بين أشخاص القانون الخاص، أوكانت بين أشخاص

القانون الخاص من جهة وأشخاص القانون العام من جهة أخرى، أو كانت بين أشخاص القانون العام فقط. كما تقوم بمراقبة أعمال المؤسستين التنفيذية والتشريعية، ومدى تماشيها مع الدستور أوالقانون، تطبيقا لمبدأ الشرعية الذي هو من المبادئ الأساسية للديمقراطية الذي يميزها عن الأنظمة الديكتاتورية. من هنا فإن الحكم على مدى ديمقراطية النظام وسيادة القانون يتوقف على المكانة التي تحتلها المؤسسة القضائية في الدولة، ومدى كفاءة أعضائها وإحترامها من قبل الشعب، ومدى إستقلاليتها عن المؤسستين التشريعية والتنفيذية، لأن في ذلك ضمان للفصل الموضوعي وحماية الحقوق والحريات المقررة للأفراد وضمان سيادة القانون، وهذا لن يكون أيضا إلا بكفالة إستقرار القاضي في وظيفته، وعدم عزله أو نقله أيضا إلا وفق نصوص القانون التي تضعها المؤسسة التشريعية (بوالشعير،1991: 207-212).

ومما هو ملاحظ في الأنظمة العالمية حسب المحللين السياسيين في العلاقات الدولية، لا توجد دولة في العالم يلعب فيها القضاة دورا في رسم السياسات العامة ومن خلالها السياسة الخارجية، بنفس ما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بمراجعة نصوص اللوائح القانونية عند عرضها عليها، لإبداء المشورة حولها قبل أن يتم التصويت عليها في الكونغرس الأمريكي، وقد تقترح تعديلها أوإلغاءها عند مخالفتها للدستور الفدرالي أوالقوانين النافذة، فالملاحظ أن الكونغرس يتردد كثيرا عند الخوض في قضايا يتوقع أن يعترض عليها القضاء، بحجة عدم شرعيتها أومخالفتها للدستور. إذ أن القضاة يلعبون دورا مهما في تفسير السياسات العامة، من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها حين تعرض عليهم لتقديم المشورة، سواء تعلق الأمر بمضمون السياسة العامة أوتطبيقها، وتكتسب المحاكم هذا الدور من خلال سلطاتها القضائية، فالمراجعة القضائية عادة هي من سلطات المحاكم، التي تقرر من خلالها دستورية شرعية النصوص والقرارات، وعدم تعارضها مع القوانين النافذة (أندرسون ،2007: 61).

تقوم السلطة القضائية في النظام السياسي الجزائري على عدة إختصاصات منحها إياها الدستور، فإلى جانب الرقابة على دستورية القوانين، تختص أيضا بالجانب الإستشاري في قضايا السياسة الخارجية، ولكن بشرط أن تُحظى قرارات السياسة الخارجية بإحترام قوانين الدستور (**Nzelib**,2004 :6)، مثل تلك المتعلقة بحالات الحصار أوالطوارئ أوشغور منصب رئيس الجمهورية أوالحالات الإستثنائية. أما على المستوى الداخلي فإنها تقوم على الرقابة القضائية، للتصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة أو تنفيذها، فهي تعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات ومشاريع القوانين

المجحفة في حق المواطن، ومراقبة تطابق القانون الداخلي لغرفتي البرلمان مع الدستور، وكذا مراقبة دستورية الإستشارات الوطنية، على غرار الإنتخابات التشريعية والرئاسية والإستفتاءات (ضمبري ،2008: 97).

يعد الدستور القانون الأسمى والأساسي للدولة، وعليه فإن أي قانون مخالف له يعد لاغيا، والسلطة القضائية في الجزائر ممثلة في المجلس الدستوري هي الهيئة المكلفة بإتخاذ القرار فيما يتعلق بدستورية القوانين، بفعل إكتساب حق مراجعتها والتأكد والتحقق من تطابقها مع المبادئ الستورية، وهذا الأمر يحول السلطة القضائية إلى رقيب على السياسات العامة للبلاد والتأثير فيها. أيضا من الصلاحيات التي تسمح للسلطة القضائية التدخل في العملية السياسية، صلاحية النظر والفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد أوالمجموعات وبين أجهزة الدولة المختلفة، مما يتيح لها فرصة تفسير الدستور والقوانين المعمول بها، بناء على تصورها لنية المشروع، وما قد يترتب عن القرار المتخذ في القضية محل النزاع (ضمبري ،2008: 97).

لكن عند فحص مبدأ إستقلالية القضاء وماله من إختصاصات وصلاحيات، إتضح للباحث نقص كبير للهيئة القضائية في إتخاذ مبادرات تتضمن طرح خيارات تجسد جوهر السياسة العامة، ومنها السياسة الخارجية الجزائرية. لكن هذا لا ينفي مشاركتها في هذا العمل، من ذلك وعلى سبيل المثال: منح السلطة القضائية أو إحدى هياكلها حق النظر ودراسة مسودات التشريعات أوالقوانين، وتقديم رأيها حولها مع إمكانية إقتراح أو إدراج بعض التعديلات عليها عندما يتطلب الأمر ذلك، سواء من ناحية الشكل أوالمضمون، والهدف من ذلك هو التأكد من مدى شرعية ودستورية التشريعات. وبالرغم من عدم إلزامية أخذ السلطتين برأي وإقتراحات السلطة القضائية المقدمة، إلا أن ذلك لم يؤثر على بقاء الإختصاص لدى الهيئة القضائية بالتدخل في صنع السياسة العامة من خلال التأثير فيها. وتدخل السلطة القضائية في هذه العملية إنطلاقا من زاوية الإختصاص، وهو ما يجسده الإختصاص الإستشاري لمجلس الدولة كهيئة قضائية.

**رابعا: الجهاز الإداري**

إن عملية صنع السياسة الخارجية تخضع أساسا للسياسة الداخلية، وهو الأمر الذي يقر بأن السياسة الخارجية هي إستمرار للسياسة الداخلية، والسياسة الداخلية مثل السياسة الخارجية كل منهما يكوِّن بُعدًا من أبعاد الحركة السياسية للنظام السياسي، حيث يمتزجان مع بعضهما البعض ليخلقا القوة في التعبير عن الإرادة الحاكمة، وعن توجهات الدولة في الشأن الخارجي إستنادًا إلى الأوضاع الداخلية، وقد أشار إلى هذا **كارل فريديريك** في كتابه الذي تحدث فيه عن السياسة

الخارجية وعن العلاقة الوثيقة بين السياستين حيث قال:"إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولا سيما في النظم الديموقراطية، وأن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادًا خارجية"، وقد أطلق **هانريدر** على هذا "بتدخيل السياسة الخارجية" **Domestication**، وعلى هذا الأساس فصياغة السياسة الخارجية تتأثر كثيرا بالمحيط الداخلي. ولأن الجهاز الإداري هو المنوط بتنفيذ وتطبيق السياسات الداخلية فإنه يشارك إلى جانب فواعل أخرى في عملية صنع السياسة الخارجية (النعيمي ،2011: 57-58).

تعد المنظمات البيروقراطية وما يهمنا هنا البيروقراطية العمومية، والتي تُعرّف على أنها "شكل تنظيمي يستعمل بشكل واسع"(306: **Oliver**,1999 )، مصدر مهم للمقترحات والمشروعات الأولية للعديد من السياسات التي تقوم عليها النظم السياسية في أمريكا وإنكلترا، وهناك إجماع من قبل علماء السياسة الخارجية على تدخل البيروقراطيين والمؤسسات الإدارية في صياغة ومناقشة السياسات مثلما هي قادرة على إعاقتها maker or break. ويكمن دور البيروقراطية في عملية صناعة السياسة الخارجية والمساهمة فيها، من خلال التزايد الهائل في حجم البيروقراطية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية، ويظهر ذلك التزايد في عدد المستشاريين والمحللين داخل إدارة الشؤون الخارجية نفسها، ليس فقط بالنسبة للدول المتقدمة التي كانت سباقة إلى الإعتماد بشكل كبير على المنظمات البيروقراطية لتحضير وتطبيق القرارات(4: **Sophie**,2010) بل إن الأمر يرجع أيضا لأسباب منها: تعدد القضايا والموضوعات التي تستوجب سياسات عامة متخصصة ورقابة عامة دائمة. ولنقص الخبرة والمعلومات عند المشرعين عن هذه المسائل الفنية، غالبا ما يتم تفويض المؤسسات الإدارية بصلاحيات واسعة، تمكنها من رسم سياسات وإتخاذ قرارات مهمة لها مفعول السياسات، من حيث المدى والأهمية. ولا تكتفي هذه المنظمات البيروقراطية بمجرد تقديم المقترحات بل تحرص أيضا على كسب التأييد عبر القنوات الرسمية للتصديق عليها. وكما قال الأستاذ **نورمان توماس**: "إنه من المتعذر في أي مجتمع صناعي متطور تمشية الأمور وتسيير الشؤون العامة، دون تدخل المنظمات البيروقراطية في صلب السياسات والقرارات المتعلقة بها" (أندرسون ،2007: 60-61).

الجهاز الإداري الجزائري لا يختلف كثيرا عن الأجهزة الإدارية في الدول الأخرى، لكونه يجسد آلية أداء وتطبيق السياسة العامة للدولة، فهو يقوم بالعملية الأخيرة في العملية السياسية وهي التعامل مع المخرجات، وفي نفس الوقت تعتبر هذه المخرجات مدخلات تساهم في صياغة وبلورة السياسة العامة للجزائر، والتي تتضمن بموجبها مجال السياسة الخارجية الجزائرية حسب ما يتيحه لها الدستور من مسئوليات، و كذا حسب الإمكانيات المتاحة لهذا التنظيم. ولقد لعب الجهاز

الإداري الجزائري دورًا مهما في عملية صنع السياسة العامة، نظرا للمركز القانوني الذي يحتله وسط المؤسسات الأخرى، حيث أُسندت له مهمة تنفيذ وتطبيق السياسات العامة، وسواءً كانت تلك السياسات سياسات داخلية أوخارجية، فإنه لا يمكن تطبيقها بفعالية، إلا إذا قام المسؤولون الإداريون المتواجدون على مستوى الدوائر الرسمية للجهاز الرئاسي أو الجهاز الوزاري، أوضمن نطاق السلطتين التشريعة والقضائية، بوضع اللوائح التفصيلية لها، بالشكل الذي يجعل من تطبيق السياسة العامة قائم بالأساس على تفسيرات وتأويلات هؤلاء الأشخاص ودرجة حماسهم لتطبيقها. كما أن إنسحاب الدولة من التدخل المباشر في المجال الإقتصادي وخوصصة الكثير من القطاعات الإقتصادية، ساهم بشكل كبير في تقوية مساهمة الجهاز الإداري في العملية السياسية وفي صناعة السياسة العامة والسياسة الخارجية الجزائرية، ذلك أن العديد من القواعد القانونية الضبطية، جاءت نابعة من هيئات إدارية مستقلة ومختلف التنظيمات المهنية، التي تعد سلطات إدارية وتتمتع باختصاص وضع التنظيمات في المجالات المرتبطة بنشاطها، كمجلس النقد ومراقبة عمليات البورصة، وهو ما يجعل الضبطية القانونية عبارة عن قانون بذاته (ضمبري ،2008: 102).

عودا على بدء وكما تمت الإشارة إليه في المطلب الأول، هنالك فواعل رسمية تتمثل في السلطات الثلاثة، التنفيذية ممثلة بـ (الرئيس ـ الحكومة) والسلطة التشريعة والسلطة القضائية إضافة إلى الجهاز الإداري البيروقراطي، مجموع هذه الفواعل لها دور كبير ومباشر في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، رغم تفاوت المساهمة في ذلك وتبادل الأدوار وتداخلها بين الحين والآخر. سيهتم المطلب التالي بدراسة فواعل أخرى تعتبر غير رسمية لها قدر من المساهة في العملية السياسية الخارجية، على غرار المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني المتكون من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام، إضافة إلى القطاع الخاص ثم الهيئات الإستشارية.

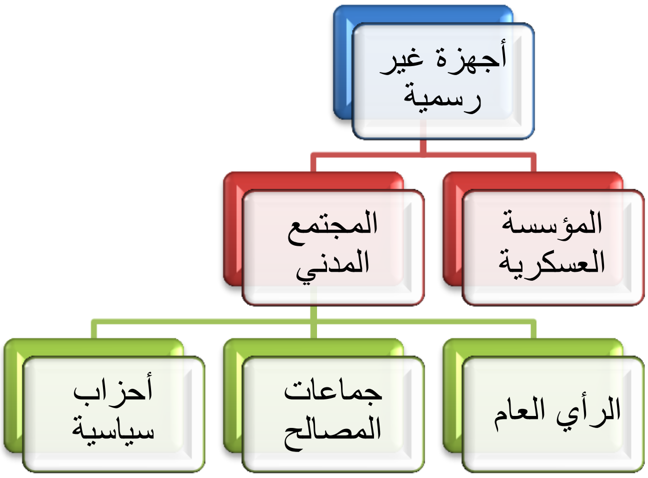
### المطلب الثاني: أجهزة صناعة السياسة الخارجية – أجهزة غير رسمية

الفواعل غير الرسمية هي جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومات، تتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو قانونية، ظهرت لتشارك الفواعل الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية، وهذا بالربط الوثيق بين النظام السياسي والمواطنين في مختلف المجالات التي ينشطون فيها. حيث تنقل هذه المؤسسات والفواعل غير رسمية توجهاتهم ورغباتهم فيما يخص قرارات السياسة الخارجية، من خلال المشاركة النشطة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية، وتسلك هذه الفواعل عدة طرق من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وهو المشاركة في

صناعة السياسة العامة ومنها السياسة الخارجية، ومن بين هذه الطرق المشاركة في المناقشات التي تعني بمقترحات القوانين.

ومن الضروري أن يعلم صناع السياسة الرسميون أن دور الفواعل غير الرسمية وطبيعتها، يقومان على الشراكة الكاملة والإنخراط في العملية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وفي عملية التغيير والتطوير والإصلاح، وأنه من الواجب الإنتقال من الدورالمطلبي والخدماتي الذي يقتصر على ملإ فراغ المؤسسات الحكومية، إلى دور الفاعل والمؤثر في صنع السياسات الوطنية العامة والخارجية وتطوير حركتها للتحول من قوة إحتجاج إلى قوة إقتراح.

**مخطط الأجهزة غير الرسمية (نموذج 6)**




**مخطط من إعداد الباحث**

**أولا: المؤسسة العسكرية**

إن الفواعل غير الرسمية أوما يعرف بصناع السياسة غير الرسميون، هم أولئك الذين يتدخلون في عملية صنع السياسة العامة بصفتهم الشخصية وليست الرسمية، بمعنى ليس إنطلاقا من السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتعون بها ويمتلكونها، بل من خلال ما يمارسونه من ضغوطات على صناع السياسة الرسميون، و بناء على ما يمتلكون من قوة وقدرة على توجيه قرارات هؤلاء الصناع بما يخدم مصالحهم ويعمل على حمايتها، مثلما هو عليه الحال مع المؤسسة العسكرية. حيث تشكل المؤسسة العسكرية في بعض الدول خاصة تلك التي شهدت حركات تحررية بقيادة جيوش أو وحدات قتالية، ذروة سياسية كبرى ولها أولوية أو قوامة على النظام السياسي والدولة، ذلك أنها هي التي أسست الدولة.

و يعود تدخل المؤسسة العسكرية[1] في الحياة السياسية وفي السياسة العامة والسياسة الخارجية، لعوامل وإستعدادات ذاتية تخص المؤسة العسكرية نفسها من بينها: أن المؤسسة العسكرية تعتبر الأكثر تنظيما وقدرة على إحتكار وسائل العنف الشرعي، والحفاظ على الأمن والسلم الداخلي والتهديد الخارجي. ثم إنه أحيانا يتضخم دور الجيش فوق مهام حراسة حدود الدولة والحفاظ على نظامها السياسي إلى درجة الوصي على السياسة، خاصة إذا ظهرت هناك بوادر ضعف مؤسسات الدولة وعدم رسوخها، وميل السياسيين لتبني سياسات نخبوية وحتى شعبوية، تؤدي إلى خلل في السياسة العامة وإلى إضطراب سياسي، يجد الجيش نفسه مضطرًا بحسب قراءته للتدخل في السياسة العامة(محفوض ،2008: 132-133).

وفي منطقة الشرق الأوسط وفي إفريقيا تلعب القيادات العسكرية، أدوارا هامة في الحياة السياسية لبلدانها، فهناك ضباط يقودون الحياة السياسية في كثير من الدول العربية والإفريقية، قد ينزع بعض هؤلاء البدلة العسكرية ويتحول إلى سياسي ويرأس حزبا سياسيا، ويبقى بعضهم الآخر محتفظا بقيادته ورتبته العسكرية، ويمارس مهامه السياسية والعسكرية في آن واحد، الأمر الذي أعطى أهمية كبيرة للعامل العسكري في السياسة الخارجية لهذه البلدان(البرناوي ،2000: 225).

والمؤسسة العسكرية في الجزائر تعتبر سليلة جيش التحرير الوطني، الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني، الذي قاد الثورة ضد الإستعمار الفرنسي وأجبره على التفاوض من أجل تقرير المصير. وإنطلاقا من هذا يمكن إعتباره مؤسّسا للدولة الجزائرية الحديثة، إلى جانب جبهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح السياسي، وعبر مسار الدولة الجزائرية تعتبر المؤسسة العسكرية دائما هي الفيصل في حسم المواقف لهذه الجهة أو تلك، كما أشارت إلى ذلك الباحثة الفرنسية **جيريمي دوتاي** بقولها: "بصفة عامة أراد الجيش في الجزائر أن يكون مالكا للدولة التي صنعها، فهو الشرعية وهو السلطة". ومن جهة أخرى يرى **عبد القادر يفصح** أن الجيش الجزائري: " قد فضَّل دائما الظلام على الضوء، وعمليا فَرَض وضَمَن الإختيارات السياسية والإقتصادية والسياسية في البلاد، كذلك هو الذي فرض كل الرؤساء المتعاقبين منذ الإسقلال". عملية التدخل في السياسة العامة والسياسة الخارجية الجزائرية من قبل المؤسسة العسكرية ليست قائمة على المؤسسة بحد ذاتها ولا على جميع أفرادها، وإنما ذلك يتم من قبل بعض الأطراف

---

([1]) المؤسسة العسكرية الجزائرية أوالجيش الشعبي الوطني، هي مؤسسة سليلة جيش التحرير الوطني، وترجع سنة نشأتها إلى سنة 1963 بعد إستقلال الجزائر، من بين الخصائص التي تجعلها ذات تأثيرعلى الحياة السياسية في الجزائر وعلى السياسة الخارجية الجزائرية، عاملين أولهما: أن المؤسسة العسكرية كُفئة وذات تنظيم هي بالأساس عوامل بنائية (structural factors)، أما العامل الثاني فيرتبط بنشأة وتاريخ الجيش الجزائري وممارسته السلطوية.

المتنفذين في السلطة، وأولئك الذين يحتلون مراكز حساسة ويشرفون على هيئات تابعة، لها درجة من الأهمية مثل: هيئة الأركان وإدارة الأمن و الإرشاد (الأمن العسكري)، وجهاز المخابرات. وهو أمر طبيعي إذا ماعلمنا أن حوالي 17 جنرالا يتحكمون في التجارة الخارجية الجزائرية. إن تمسك المؤسسة العسكرية بهذا الدور في إقرار السياسات العامة والسياسة الخارجية الجزائرية، جعلها تأخذ شكل جماعة مصلحية ضاغطة، أكثر من مؤسسة مهمتها الأولى والأخيرة الدفاع عن الوطن وسلامته الترابية. إستطاعت المؤسسة العسكرية أن تفرض خياراتها وتوجهاتها السياسية في صورة سياسات عامة، سهرت على تبنيها وتنفيذها في شتى المجالات، من خلال تحكمها في رئيس الدولة وجهازه التنفيذي وحزب السلطة -حزب جبهة التحرير الوطني- وإستخدامها للأول كواجهة سياسية والثاني كواجهة حزبية، بهدف إخفاء الطابع العسكري للحكم(ضمبري ،2008: 107-108).

ويظهر إنعكاسها على الساحة الخارجية من خلال، تهيئة البيئة المواتية لصنع سياسات عامة تنسجم مع رؤيتها للدولة، وبخاصة من خلال الدراسات والتحليلات المتخصصة التي تقدمها لصانعي القرار، وأبرز هؤلاء رئيس الجمهورية، وكذا من خلال تخفيف أوتصعيد التوتر مع الوحدات الدولية الأخرى، وهو ما ينعكس على المصالح العليا والأمن الوطني للمجتمع والدولة، مما يدخل في دائرة إهتمام المؤسسة العسكرية، وكذا من خلال المشاركة في إرسال الجنود والفرق العسكرية إلى مناطق النزاعات، من أجل المشاركة في إحلال وتحقيق الأمن والسلم والحفاظ عليه (ضمبري ،2008: 164).

يظهر تدخل الجيش والمؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالمجال الأمني، وعلى سبيل المثال تلك القرارات التي إتخذها الإجتماع الأمني الرفيع المستوى، الذي عقد بين الفريق قايد صالح قائد أركان الجيش الشعبي الوطني ونائب وزير الدفاع الوطني، مع اللواء عبد الغني الهامل المدير العام للأمن الوطني، والقائد العام للدرك الوطني أحمد بوسطيلة، كما حضره ضابط برتبة عقيد ممثلا عن جهازالمخابرات. خُصص الإجتماع لدراسة الوضع الأمني والأوضاع في الحدود الليبية، والذي نجم عنه إنتشار الأسلحة وتسلل بعض المقاتلين، بالإضافة إلى الوضع المتردي في الشمال المالي، وكذلك القلق من بعض التجاوزات الأمنية والأوضاع غير المستقرة في الحدود التونسية، وإستلزم الأمر تشكيل هيئة من أجل أن تكون جاهزة لأي هجوم إرهابي محتمل، أومحاولة تسلل مليشيات ليبية مسلحة، وقرر الإجتماع تعزيز وحدات الجيش الجزائري على الحدود مع ليبيا بخمسة آلاف بين جندي ودركي. كما تقرر أيضا إثر هذا الإجتماع إنشاء قطاع عملياتي بالمنطقة الحدودية الجنوبية في إليزي، تحسبا لرفعها إلى مصاف "ناحية

عسكرية سابعة" قائمة بحد ذاتها، كما شدد قائد الأركان على كبار القادة العسكريين المعنيين الإضطلاع بكامل مسؤولياتهم في حماية الحدود، قرب منطقة مشتعلة تخشى السلطات الجزائرية إنتقال نارها إلى داخل الجزائر، ومن خلال هذا الإجتماع يلاحظ أن المؤسسة العسكرية والجيش، لهم من المهام والمسؤوليات ما يسمح لهم بالقيام بواجبهم وفقا لتوجهاتهم، وفوق ذلك سمحت لهم بعض الظروف الداخلية والخارجية بمباشرة مهام وقضايا خارجية ليست من إختصاصهم (قريش، 2014).

**ثانيا: المجتمع المدني**

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية غير الحكومية، التي تنشأ بمقتضى إرادة أعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والإتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الإجتماعية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غيرالحكومية. فهي بذلك تحتل مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، وتحفظ للدولة دور التوازن المعبر عن إرادة القاعدة الشعبية الإجتماعية، وتمثل المؤشر الإجتماعي للحكومة والضامن للثوابت الديموقراطية فيها. ومن جهة أخر تسعى الحكومة من خلال المجتمع المدني إلى ضمان حصولها على الثقة الشعبية، والأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل وإعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، ويكتسب المجتمع المدني مكانته في المساهمة في صنع السياسة العامة وفي دورة القرار السياسي، من خلال درجة إنفتاح النظام السياسي، أي إنفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسسة لعملية صنع القرار، والتي تكون القاعدة الأساسية والرئيسية فيها هي منظمات المجتمع المدني(سعد الدين ،2000: 16-17).

**1- الأحزاب السياسية**

الأحزاب السياسية كما عرفها المشرع الجزائري بأنها:" تلك التي تهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديموقراطية وسلمية، من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، دون إبتغاء هدف يدرالربح". فهي إذا تلك المنظمات التي تعمل من أجل تنظيم إرادة قطاعات من الشعب، وبلورتها وتوفير قنوات للمشاركة الشعبية، وهذا بسد الفراغ الناتج عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة إلى الإتصال مع الهيئة الحاكمة. كما تعمل على الحصول على تأييد الجماعات والأفراد، بغية الوصول إلى الهدف المركزي وهو الوصول إلى السلطة، والإستيلاء على الحكم بالوسائل السلمية. أصبحت الأحزاب السياسية عصبا جوهريا ومحورا مركزيا في

الحياة السياسية، لجميع الأنظمة السياسية مهما كانت طبيعتها، وهذا بفعل الدور المتعاظم الذي تلعبه الأحزاب لأجل تفعيل الحياة السياسية، وبناء على ذلك فالأحزاب السياسية قناة إتصالية لا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال، مما يجعلها تنصب نفسها المعبرالفعلي والرسمي الأول عن تطلعات ومطالب المواطنين، وأنها الآلية الأولى للتعبير عن المصالح بعد تجميعها والعمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة (قرقاح ،2011: 66). وغالبا ما تلعب الأحزاب دورا تمويهيا عن طريق إخفاء أهداف سياستها الخارجية وراء برامجها المتعلقة بالسياسة الداخلية، غير أن هذا ينجم أيضا عن تغير الترتيبات الممكنة بين الأحزاب الموجودة، حيث توجد فعليا تأثيرات متنوعة جدا على مجرى السياسة الخارجية (ميرسيل ،1985: 72).

تجسد الأحزاب السياسية الجزائرية[1] على غرار الأحزاب الأخرى، قناة من قنوات الإتصال ووسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة، من خلال تقديم معلومات وآراء ومواقف وبيانات وإحصاءات ودراسات، بحكم هيكلة علاقاتها في النظام من خلال ممثليها في المجالس النيابية أوأي هيئات تنفيذية مثل الوزارات. ويتمحور هدفها الأساسي في الحصول على السلطة بهدف تسيير العملية السياسية حسب ما تراه مناسبا، وتتمثل مشاركة الأحزاب الجزائرية في العملية السياسية وفي صناعة القرار الخارجي في عدة جوانب، على غرار المشاركة في التشريع في البرلمان والدخول في الإئتلافات الحزبية، مع الأحزاب الأخرى في البرلمان. والغرض من ذلك دعم وتأييد سياسة معينة، ويرجع الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية إلى طبيعة عملها، فهو مرتبط ومرتكز إلى حد بعيد بتأييد عدد معين من الناخبين له. ففي المجالس البرلمانية الجزائرية الأخيرة، قامت إئتلافات برلمانية بين أحزاب ذات قاعدة شعبية كبيرة، مثل التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم، وكان الهدف من وراء تكوين هذا الإئتلاف الحزبي، ضمان إقرار وتنفيذ السياسة العامة والتي هي بالأساس سياسة رئيس الجمهورية، في ظل الرهانات التي أقدمت الجزائر على مواجهتها والمفتوحة على كل الجبهات، مما أعطى نوعا من الإستقرار لهذا التحالف وللتشكيلة الحكومية (ضمبري ،2008: 120-121).

كما أن الأحزاب السياسية تقوم بالضغط على نوابها والتأثير عليهم، وهذا من أجل ضمان ولائهم للحزب الذي ينتمون إليه، ويتمثل هذا التأثير بالطلب منهم التصويت على البرامج التي يتم إقتراحها من الحزب، فمثلا يتم إجتماع الأحزاب السياسية مع نوابهم قبل الشروع في التصويت على قانون ما، لإعلامهم بموقف الحزب منه، وحثهم على التصويت بناء على ذلك الموقف، ومن

---

([1]) الدستور الجزائر يسمح بإنشاء الأحزاب السياسية بشروط المادة 42 من الدستور، حيث حَق إنشاء الأحزاب معترف به ومضمون، وحسب التعديل الذي أجري على قانون الأحزاب سنة 2012 ، توجد على الساحة الوطنية الجزئرية تشكيلة حزبية يترواح عددها أكثر من 55 حزب.

خلال هذا الدور يمكنها أن تسهم في تحسين إدارة الحكم، عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، والأهم من هذا هو إسهامها في صياغة السياسة العامة. وأيضا بالمشاركة في المبادرات والتشريعات والقوانين أوالتعديلات التي تمس مختلف المشاريع الحكومية والسياسة العامة ولا يمكن للنائب التصويت على أمور وقضايا يعارضها الحزب (ضمبري ،2008: 45). فعلى مستوى القرار الخارجي نجد بعض الأحزاب تحاول الدفاع عن المبادئ الوطنية، على غرار الوقوف ضد عملية خوصصة الشركات الوطنية خوفا من فقدان العمال لحقوقهم ومناصبهم، إثر بيع هذه المؤسسات لشركات عالمية أو متعددة الجنسيات، كما أن العديد من الأحزاب وقفت مع توجهات النظام السياسي، فيما يخص القوانين التي تخص محاربة الإرهاب الدولي والإتجار بالمخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة. كما تقوم الأحزاب السياسية بتقديم شخصيات لها وزن كبير، من أجل قيادة الحزب والمشاركة في البرلمان والمشاركة في السلطة التنفيذية - الحكومة- وهذا من أجل التعبير عن مواقف هذه الأحزاب، وتمرير رسائل ومشاريع وبرامج الحزب فيما يخص السياسة العامة والسياسة الخارجية.

**2- الجماعات المصلحية**

الجماعات المصلحية هي تلك الجماعات التي تنشأ نتيجة لعدة أُسس، منها أساس الإنتساب إلى قبيلة أوعرق أوإلى الأصل القومي أوالدين أوقضايا سياسية، وأقوى هذه المجموعات عادة وأكبرها وأوفرها مالا، هي تلك التي تقوم على أساس المهنة أو الحرفة. والجماعات المصلحية المنتشرة والتي لها دور كبير في العملية السياسية وفي صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي تتمثل في نقابات العمال وإتحاد الصناعيين، وإتحادات المزارعين ونقابات الأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين(ألموند ،1998: 107).

يمكن أن تؤثر الجماعات غير الحكومية في السياسة الخارجية، وربما كانت الأحزاب وجماعات المصالح، أكثر هذه الجماعات تأثيرًا، كما يقدم ذلك النموذج الأمريكي، حيث تعتبر جماعات المصالح ذات تأثير تاريخي في السياسة الخارجية الأمريكية (**Erdogan**,2010 :4). وبالرغم من تباين وإختلاف الجماعات المصلحية من حيث طبيعتها ونوعية نشاطاتها ودرجة إستمراريتها، والقضايا التي تنشغل بها، والشريحة الإجتماعية التي تعمل على تمثيلها، وتناضل من أجل الدفاع عن مصالحها، إلا أنهى تسعى في جميع الأحيان إلى الضغط على السلطة الحاكمة بقصد التأثير في السياسة العامة وتوجهاتها، الأمر الذي من شأنه أن يخلق تضاربا بين مصالحها، ويدفع بالسلطة إلى التفاوض معها، أومساومتها لغاية الموازنة بين هذه المصالح المتضاربة. تتضح معالم هذا التدخل والتأثير في أربعة صور رئيسة وهي : (1)العمل على تقديم مقترحات

لسياسات عامة في القطاعات، (2)الضغط من أجل إيقاف العمل بسياسة معينة أوالإبقاء عليها، (3)العمل على تعطيل تنفيذ بعض السياسات العامة، (4)التعديل في السياسات القائمة.

و بالرجوع إلى تصنيف **جابرييل ألموند** لجماعات المصالح، ومحاولة القيام بعملية إسقاطية على جماعات المصالح المتواجد ة في الجزائر [1] نتوصل إلى تحديد هذه الأنواع على النحو التالي:

- جماعة الإتصالات الشخصية شبكات المحسوبية: يسعى الأفراد من وراء هذه الجماعات إلى تعزيز العلاقات الشخصية مع الرئيس، والتعبير عن مطالبهم أوتقديم إقتراحات حول بعض السياسات، بهدف علاج مشاكلهم أو الحصول على مناصب في الوظائف العمومية، أوعلى بعض الصفقات والمشاريع الإقتصادية، وقد يلجأ إليها الرئيس من أجل تدعيم حملته الإنتخابية.
- الجماعات الأنومية (الوقتية): هي جماعات تلقائية تتشكل فجأة، عندما يتعرض عدد كبير من الأفراد وبصورة متشابهة لحالات الإحباط وخيبة الأمل وغيرها من العواطف القوية، وهي أمور وقتية تبرز وتختفي فجاة دون تنظيم أوتخطيط مسبق، حيث يخرج الأفراد الساخطون إلى الشوارع للتعبير والتنفيس عن غضبهم (ألموند ،1998: 109).
- الجماعات غير الترابطية (غير المنظمة):هي تلك التي تربطها المصلحة المشتركة، على أساس القرابة أوالديانة أوالإقليمية أوالإثنية أوالإقتصادية أوالثقافية، وتتميز بذلك بضعف تنظيمها وعدم إستمراريتها.
- الجماعات المؤسسية: هي جماعات ومنظمات مؤسسة في أطر قانونية، ولها مهام أخرى تؤديها غير الدفاع عن مصالحها الخاصة، ومع هذا يمكنها أن تقوم بنشاط جماعي في إطار تنظيمها.
- الجماعات الترابطية المنظمة: هي الجماعات المتخصصة في الدفاع عن مصالحها مثل النقابات ومنظمات رجال الأعمال والصناعة، ومن أبرز خصائص هذه الجماعات إلى جانب تشكيلها لتمثيل مصالح جماعة معينة والدفاع عنها، فإنها تتميز بدرجة عالية من التنظيم والتخصص(ضمبري ،2008: 127-128).

---

([1]) إن عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، أدت إلى تنوع التركيبة السياسية وتعدد وتنوع جماعات المصالح في الجزائر، وهو أمر منطقي. جماعات المصالح تختلف وتتنوع من حيث طبيعتها، ونوعية نشاطاتها ودرجة إستمراريتها والقضايا التي تنشغل بها، والشريحة الإجتماعية التي تعمل على تمثيلها وتناضل من أجل الدفاع عن مصالحها، وهو الأمر الذي يخلق تضاربا بين مصالحها ومصالح السلطة، وتدفعها في أغلب الأحيان إلى المساومة لغاية الموازنة بين هذه المصالح المتضاربة.

تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة، ويتوقف تأثير كل منظمة على وزنها ودرجة التنسيق فيها وما تعتمده من وسائل مباشرة للإتصال بالمسؤولين والمرشحين للإنتخابات أوغير مباشر وبشتى الحملات الإعلامية للتأثير في الرأي العام.

**ثالثا: الرأي العام**

لا أحد يستطيع إنكار وجود الرأي العام خاصة في الدول الديموقراطية، ومسألة تقييم تأثيره على السياسة الخارجية جد حرجة، وعلى ما يبدو فإن بعض رجال السياسة كان متأثرا بصعود هذه القوة الجديدة، وبالنسبة **لكاننغ** فإن الرأي العام **"**هو قوة رهيبة أكثر من أي قوة أخرى، ظهرت حتى الآن في تاريخ الإنسانية**"**. ويعتبر **بالمرستون** بأن "الآراء العامة هي أقوى الجيوش" (ميرسيل ،1985: 94). ويعتبر الرأي العام أحد الموارد أوالظوابط السياسية التي يتأثر بها النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية، ويتحدد ذلك طبقا لطبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة، وقد يتأثر الرأي العام بالسياسة الخارجية كما أنه قد يتأثر بسياسة صانع القرار، فهو تأثير متبادل على عدة مجالات، لكنه في نفس الوقت لا يرتقي إلى ذلك التأثير الكبير لأن معرفة الرأي العام بالسياسة الخارجية تكون دائما محدودة، لأن ذلك ليس له علاقة بتأثيرات مباشرة على توزيع الموارد داخل المجتمع، إلا أن صانعي القرار يتمتعون بنفوذ كبير في صنع السياسات الخارجية، لذلك فإن الرأي العام هو الذي يستجيب للسلوك الحكومي وليس العكس (**Sowmya**,2003 :3).

وكثيرا ما يتسم إهتمام الرأي العام بالتبسيط الشديد ويتسم بالتقلب، ويزداد إلى حد كبير في فترات الأزمات الدولية. وعبر الدراسات التي أجريت على الرأي العام فهناك من يرى أن الرأي العام ليس له علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية وإنما يتبع المسؤول التنفيذي عن مسائل السياسة الخارجية بدلا من التأثير في صناعة القرار، والأبعد من ذلك تقترح التحليلات الحالية أنه يمكن للرأي العام أن يكون مؤثرًا في نماذج معينة من القضايا، أوتحت شروط معينة ولا علاقة له بالقضايا الأخرى، وعلى العموم فإن دور الرأي العام في تحديد خيارات السياسة الخارجية يحتاج إلى أن يفهم في سياق وضع عالمي معين لكل دولة، ثم دراسة طبيعة العلاقة بين الدولة والشعب (مصباح ،2008: 38).

قد يدفع الرأي العام صانع السياسة الخارجية نحو الإهتمام بقضية معينة، مثل إهتمام الرأي العام الجزائري بالقضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين من دولتي مالي والنيجر في الحدود الجنوبية

للجزائر، وما أثارته أعدادهم الكبيرة، بعد إنتشارهم في مختلف المدن الداخلية للجزائر وإمتهانهم للتسول في ظروف إقامة أقل ما يقال عنا أنها مزرية، وكذلك قضية الصحراء الغربية القديمة والمتجددة في كل فترة يظهر فيها نزاع مع المملكة المغربية. كما قد يلعب الرأي العام دورًا في إختيار البدائل وتحديد الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة لصانع السياسة الخارجية، وتخطي هذه الأطر من قبل صانع القرار قد يؤدي إلى مواجهة ثورة داخلية، فضلا عن تأثيره في نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صناع السياسة الخارجية وهو ما يسمى بـ Policy-setting (السيد ،1998: 241-248).

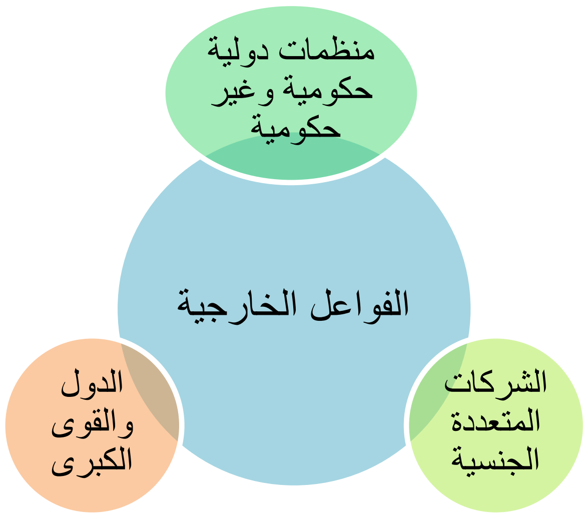
**المطلب الثالث: دور الفواعل الخارجية**

السياسات الخارجية لعديد من الدول تتأثر بمجموعة من المتغيرات تنشأ خارج النظام السياسي لتلك الدول، وقد تقع بعض المتغيرات في النسق العالمي أوداخل الأنظمة السياسية لدول أخرى، وهي مجموع التفاعلات الدولية التي تحدث في إطار النظام الدولي، وتعمل بدورها كأحد المدخلات الأساسية، التي من شأنها التأثير في صناعة السياسة الخارجية للوحدات المكونة له، سواء كانت دولا أونظم إقليمية (شلبي ،2006: 17). ومثال ذلك الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف السياسية والعسكرية والإقتصادية، إضافة إلى الأوضاع الدولية القائمة. كل هذه العوامل لها تأثير من قريب أومن بعيد على السياسات الداخلية والخارجية للدولة، كما أن هناك ترابط وتشابك قوي بين الدولة والأوضاع الدولية الخارجية، حيث تتأثر وتؤثر فيها، وطبيعة الفواعل الخارجية هي التي تتحكم في بعض الأحيان في كيفية أداء الدولة لأدوارها الخارجية، حتى يتم تحقيق المكاسب والوصول إلى الأهداف المسطرة(السيد ،1998: 29).

تتركز التدخلات الخارجية للدول والنظم الإقليمية في السياسات الخارجية للدولة على عدة أنماط، منها ماهو إستراتيجي يتركز على حسابات العقلانية والمصلحة وتقدير الربح والخسارة، كما يتركز أيضا على المفهوم الأمني الذي يُعنى بمختلف التهديدات التي طفت على سطح العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ومحاولات إعادة صياغة السياسة الخارجية والسياسات الأمنية لعديد الوحدات الدولية، مثل الإهتمامات المنصبة على المناطق التي تشهد حكوماتها ضعفا، وقد يتجه التركيز نحو مفهوم القوة الذي يقوم على إستخدام وسائل الإكراه مثل العقوبات، وإستخدام التدخل العسكري أوالتلويح به، وذلك بالتأثير على نقاط ضعف الدول الأخرى الأقل منها

قدرة وقوة، وذلك من أجل التأثير عليها وحملها على إتباع سياسات معينة (علالي، 2011: 81-82)

## مخطط الفواعل الخارجية (نموذج 7)




**مخطط من إعداد الباحث**

### أولا: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

بغض النظر عن كون المنظمات الدولية الحكومية[1] وغير الحكومية[2] تملك إستقلالية ذاتية عن الدول التي تنتمي أوتتواجد فيها، فهي تستطيع من خلال طابعها القانوني والإداري أن تؤثر في سياسات الأعضاء المنظمين إليها، عبر الأثر التراكمي الذي يتولد مع الوقت في عديد القضايا الدولية، وتصبح بذلك هذه المنظمات وفقا لما سماه **بنتلاند** (pentland) 1973 "معدلات منهجية" (systemic modifiers) لسلوك الدول، أوهي خاضعة للسيطرة من قبل أقوى الدول الأعضاء فيها والأكثر نفوذا، تبقى دائما المنظمات الدولية لها تأثير على أداء ورسم السياسة الخارجية للدول المنضوية تحتها، ثم إن فكرة المنظمات الدولية وظهورها كان قائما على أساس

---

([1]) هي مؤسسات وهيئات يتكون منها المجتمع الدولي، وتشارك في تفعيل إرادة الجماعة الدولية، تتكون عبر إنظمام مجموعة من الدول، إلى ميثاق أواتفاقية معينة بإنشاء وعمل المنظمة. مثل هيئة الأمم المتحدة، مجموعة 15، مجموعة 77، الإتحاد الأوربي، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي.

([2]) هي منظمات ذات مصلحة عامة، وهي لا تخضع لحكومة ولا لمؤسسة دولية، ولا يمنع ذلك أن تتعاون أوتتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات، كما يكون لها فروع في عدة دول عاليمة. كما أن لها تأثير على الساحة الدولية، مثل منظمة العفو الدولية، جمعية الصليب الأحمر، اللجنة الأولمبية الدولية، مهندسون بلا حدود ، أطباء بلا حدود، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

العمل الجماعي للحد من ظاهرة التسلح والحروب، وبالتالي كانت وسيلة من أجل تغيير واقع معين نحو الأفضل، إضافة إلى أنها زادت من نسبة التعاون بين الدول وباقي الفواعل في النظام الدولي (راما ،2012).

قد يرتبط تأثير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على السياسة الخارجية للدول، من خلال عدة أوجه، ومن بين تلك الأوجه المساعدات الدولية التي تمنح للدول، خاصة دول العالم الثالث والدول الفقيرة. ومثال ذلك عمليات القروض والتسهيلات النقدية التي تتوقف على ما تفرضه الدول الغنية من شروط، باعتبار الدول الغنية من أكبر المساهمين في هذه المنظمات، وباعتبارها تشكل ضغطا نظرا لقوتها السياسية والإقتصادية، وبهذا تصبح شروط تقديم المساعدات خاضعة لمشيئة وإرادة الدول المسيطرة على المنظمات الدولية، لذا يكون تفسير مصير طلب الدول الفقيرة وبلدان العالم الثالث مساعدات من هذه المنظمات سهلا، مهما كانت شروط المنظمات الدولية قاسية أومرنة، خاصة لما تُعرف سياسة الدولة المسيطرة على المنظمة. وبه نستنتج أن السياسة الخارجية لأي دولة عضو في إحدى المنظمات الدولية سواء كانت إقتصادية أوسياسية، إنما هو خاضع للنمط السياسي المتبع في الدول المسيطرة على المنظمات الدولية، وعلى توجهاتها في المجالين الإقتصادي والسياسي (سلامة ،1991: 23).

الجزائر ومن خلال إنظمامها مثلا إلى هيئة الأمم المتحدة ومن خلالها صندوق النقد الدولي، وعبر كل هذه السنوات والقروض التي تدفعها، لم يشفع لها أن تكون من بين البلدان المشاركة ذات التأثيرعلى الساحة الدولية، إذ تحتكر مجموعة الدول السبعة (G7) توجهات صندوق النقد الدولي. وضمن هذه المعطيات تبقى الجزائر التي تعرف ركودا إقتصاديا عاجزة عن بلورة سياسة خارجية وبالأخص إفريقيا، تماشيا والأوضاع التي تعيشها الحدود الجنوبية لها، وتبقى مقابل ذلك مرغمة على الإمتثال لنداء صندوق النقد الدولي الهادف إلى تعزيز نظام ليبرالي، مسؤول عن أزمة عالمية ذات تداعيات إجتماعية وسياسية وإقتصادية (بن درة ،2013).

**ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات[1]**

الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تقوم بأعمال وأنشطة محددة الأهداف (هي أساسا الربح) عبر الحدود القومية للدول، وتؤثر في أحيان كثيرة على التفاعلات السياسية لتلك الدول.

---

([1]) هي شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطاتها في بلدان أجنبية توجد مقراتها في الدولة الأم Home country، وتتوسع نشاطاتها إلى بلدان مضيفة Hoste countries. مثل جنرال موتورز الأمريكية، بريتيش بتروليوم، إكسون موبيل ExxonMobil، شيفرون Chevron ، رويال داتش شل Royal Dutch Shell .

فبالرغم من أنها تلتزم بالقوانين الداخلية للدول الموجودة فيها، وطريقة صنع القرار فيها، تكون من خلال مجلس الإدارة التنفيذي للشركة الذي يشبه مجلس الوزراء، إلا أنها تساهم كثيرًا في التأثير على السياسات الداخلية والخارجية لهذه البلدان، وفي الواقع أغلب هذه الشركات تعتبر إحدى الفواعل الدولية، باعتبارها إحدى وحدات النظام الدولي.(زايفريت وقيرنر،2007: 361)

قد تتفق في بعض الأحيان السياسات الخارجية للدول مع الشركات المتعددة الجنسيات، وقد تختلف عنها أحيانا أخرى، حسب الأهداف المسطرة وحسب الواقع الدولي، وكثيرا ما يكون التأثير واضحا للشركات المتعددة الجنسيات خاصة إذا تعلق الأمر بالدول الضعيفة والهشة أوالكيانات التي لا تملك قوة في إتخاذ القرار، وقد تكون هي الموجه الأساسي للسياسات الخارجية مثلما هو عليه الحال مثلا مع شركات النفط العالمية الناشطة في الشرق الأوسط وفي إفريقيا "الأخوات السبع"، التي تحاول أن تَخلق أجواء حسنة مع الأنظمة العربية وتعمل على توجيه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تخفيف حدة نزاعاتها مع هذه الأنظمة، وكذلك تحاول أن تعمل على تخفيف النزاع العربي الإسرائيلي، حتى تحقق مكاسب وأرباح طائلة من جراء إستغلالها لحقول النفط والغاز في ظل علاقات الود والسلام. وضمن نفس السياق قامت شركة التليفون الكندية التي كانت تنشط في المملكة العربية السعودية ولها إستثمارات كبيرة هناك، حاولت هذه الشركة أن تثني رئيس الوزراء الكندي من عزمه نقل السفارة الكندية من تل أبيب إلى القدس، في خطوة منه لكسب دائرتين إنتخابيتين في تورنتو بهما مجموعات يهودية، وعقب فوزه في الإنتخابات أعلن كلارك نيته عن أول إجراءت سياسته الخارجية، وهي نقل السفارة الكندية، فحتى لا تهيج هذه العملية الرأي العام العربي والحكومات العربية، وحتى تُبقي شركة التلفون الكندية على إستثماراتها ومكاسبها الإقتصادية، شنت حملة ضد رئيس الوزراء الكندي وعلى مستوى مجلس الوزراء ثم على مستوى الرأي العام، وحدرت من مغبة هذه العملية وآثارها على الشركة وعلى إستثماراتها ومصالحها في الشرق الأوسط، وبالفعل تراجع رئيس الوزراء عن هذا العمل تحت ضغط الشركات الكندية المتعددة الجنسيات (السيد ،1998: 130-131).

وتمثل السوق الجزائرية بالنسبة للإستثمارالأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات سوقا كبيرة وخصبة خاصة في مجال الطاقة والمحروقات، فلقد أشار التقرير الخاص لمكتب الأعمال الإقتصادية والتجارية التابع لكتابة الدولة الأمريكية، "أن الجزائر تمثل سوقا ناشئة ومستقرة وواعدة تمنح الكثير من الفرص للمستثمرين الأجانب"، وحسب البرنامج الخماسي للجزائر من 2009 إلى 2014 الذي رصد له مبلغ 286 مليار دولار، إضافة إلى حاجاتها الخاصة بالمنشئات القاعدية والمواد الإستهلاكية التي تزداد توسعا، فإن هذا سيثير إهتمام الكثير من المؤسسات عبر

العالم. وعلى مدار أربع سنوات تراوح الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين 2.7 ملياردولار سنة 2008 و3.1 مليار دولار سنة 2009، ثم 2.3 مليار دولار سنة 2010 و 2.7 في سنة 2011. وبالرغم من قاعدة 51/49 التي تعطي المجال للمستثمر الأجنبي في إمتلاك 49 % من الشركات الوطنية و51% لصالح الدولة الجزائرية والمستثمرين المحليين، إلا أن هناك تحكم للشركات المتعددة الجنسيات (الطاقة والمحروقات) في الإقتصاد الجزائري، ولها دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية بإعتبار أنها شركات عالمية لها تأثير ونفوذ كبير على الساحة الدولية، وباعتبار أن الجزائر تعتمد في تجارتها الخارجية على 98% من دخلها على إيرادات النفط والغاز(إفريقيا ،2013).

كما يَظهر تأثير الشركات متعددة الجنسيات شركات النفط العالمية في الجزائر، من خلال الإستثمارت التي تحصلت عليها داخل الجزائر، وبهذا تكون قد هيمنت على المجال الإقتصادي والسياسي، أولا في التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلد وهذا بالسيطرة على الصناعات الإستراتيجية، ثم في قرار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال خلق تبعية إقتصادية لأحد الأقطاب الإقتصادية والسياسية العالمية. فمعظم شركات البترول الجزائرية هي شركات ذات أصول أمريكية، ومن خلال علاقة هذه الشركات الإقتصادية التي تربطها بالدولة الأم، نجد أنها تعمل دائما على ربط الجزائر آليا بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القرارات الإستراتيتيجية (عبو ،2008: 77).

### ثالثا: الدول والقوى الكبرى[1]

تتفاوت الدول في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية طبقا لعديد من المؤشرات، من بينها درجة الإستقلالية التي تتمتع بها كل وحدة سياسية. وبدون توفر هذه الإستقالية يصبح من الصعب القول بأن تلك الدولة تتمتع بالإستقلالية، غير أن صياغة السياسة الخارجية للوحدات الدولية لا يكون في منأى عن ضوابط وضغوطات خارجية، كما أنها حين تنفذ تلك السياسات الخارجية قد لا تستطيع تنفيذها إلا بالإشتراك مع الآخرين، لإعتبارات عديدة، إما لنقص الموارد أولدرجة تحكم تلك القوى الخارجية وتغلغلها في الأنظمة السياسية لهذه الدول، وتشكل الدول والقوى الكبرى أحد أبرز هذه العوامل التي تؤثر في إستقلالية السياسة الخارجية الجزائرية (السيد ،1998: 84). فمهما كان القرار عقلانيا يخضع للمبادئ والأسس الوطنية ويضمن أمن الدولة ومصلحتها ويحافظ على وحدة

---

([1]) يقصد بالدول والقوى الكبرى، تلك التي تتحكم في السياسة الدولية، ولها تأثير كبير في توجهات السياسة الخارجية للبلدان، والدول الصغيرة والمتوسطة خاصة على مستوى إفريقيا، وتشمل الدول والقوى الكبرى كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والصين وروسيا والإتحاد الأوربي.

بقائها، أوكان براغماتيا يعتمد على إستباق الأحداث والمجريات الدولية أويعتمد على قيم وقواعد النظام السياسي، أو يعتمد على الرؤية المعاصرة والمتطورة لعملية صنع وإتخاذ القرار الخارجي، التي تقتضي تحقيق مجال من الربح في قضية معينة أوتقبل هامش من الخسارة في قضية أخرى، إلا أن هناك مجالا كبيرا من التدخل الخارجي ومجالا من التحكم في تنفيذ وتوجيه السياسة الخارجية للدولة (قدور ،2014). وأشار إلى ذلك عديد المفكرين مثل دويشا وفضة وعروري والعابدي ومكلورين ومعزالدين وكابلن وغيرهم، في أن النشاطات المتطفلة والتدخلات للدول العظمى، لها تأثيرات كبيرة وواضحة على السياسات الخارجية، ومن الطبيعي أن تقيد الدول العظمى، ونتيجة ديناميكية العلاقت التبعية، سياسات وأفعال ونشاطات الدول الصغرى، ثم إن مدخلات النظام العالمي وخاصة الدول العظمى تعمل كمقيد ومحدد للسياسات الخارجية للدول الصغيرة، أولتعزيز قدراتها وقوتها (العزام ،1998: 115).

وبما أن إفريقيا عامة والجزائر على وجه الخصوص تسبح فوق مخزونات كبيرة من المواد الأولية والطاقوية، ويعني هذا إمتلاكها لإحتياطيات كبيرة من النفط والغاز، إضافة إلى العديد من الموارد والمواد الأولية، ثم إن الجزائر تشكل منطقة إستراتيجية بموقعها الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وهي بوابة للدول الأوربية نحو إفريقيا، يتضح جليا كيف أن القوى والدول الكبرى تحاول الإختصاص والإنفراد بعلاقاتها مع الجزائر، وسيطرتها على توجيه سياسة الجزائر الخارجية على النحو الذي يلائم توجهاتها. ويَظهر تعامل الجزائر مع الدول الكبرى من خلال التجارة الخارجية التي تشكل أهم المداخل الإقتصادية في تحريك السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تمثل الصادرات نحو الإتحاد الأوربي وعلى سبيل المثال سنة 2013 ما يقارب من 52،32 مليار دولار أي 65% من الصادرات الإجمالية للجزائر، وهو ما يعني أن الجزائر لها توجه نحو أوربا من خلال شراكتها الإقتصادية معها، وهو الأمر نفسه الذي يفسح المجال للإتحاد الأوربي في خلق ضغط على الجزائر في سياستها الخارجية، خاصة في الأمور المتعلقة بالتوجه الإستراتيجي للإتحاد الأوربي، سواء تعلق الأمر بالأوضاع في إفريقيا أوفي الشرق الأوسط ومن خلاله القضية الفلسطينية (وزارة الخارجية ،2014).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى في إفريقيا محط إهتمام لها، ذلك أنها تتوفر على موارد أولية وتعتبر مناطق وأسواق إضافية لتصريف منتجاتها. ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إكتساب حلفاء وأصدقاء في إفريقيا لأغراض صراعية، بل بات التركيز ينصبُ على التعامل حول كفية خوض معارك إستباقية في إفريقيا، يكون الهدف منها حرمان الخصوم في المستقبل من الموارد الأولية، وضمان السيطرة الأمريكية عليها قبل إكتمال التوازن الجديد (جميل

،2006: 91)، وترى الولايات المتحدة إلى إفريقيا أنها مجموعة من المواقع الإستراتيجية، التي عبرها يمكن التحكم في الخارطة الدولية. وبهذا أصبحت إفريقيا هدفا معلنا للتوسع الأمريكي في العالم، منذ أن وضعها فريق العمل الأمريكي في الإستراتيجية الأمريكية في الفترة الحالية والمقبلة، والتي حلت محل الفترة السائدة خلال الحرب الباردة. فإضافة إلى الشراكة الإقتصادية الكبيرة بين البلدين خاصة في قطاع النفط والشركات الأمريكية التي تنشط في هذا المجال، أكدت كتابة الدولة الأمريكية أن هناك حوارًا إستراتيجيا بينها، يؤكد على التنسيق الوثيق والشراكة المتينة بين الولايات المتحدة والجزائر حول عديد المسائل الثنائية والإقليمية، بما فيها التطورات السياسية والأمنية ومكافحة الإرهاب وتعزيز العلاقات الإقتصادية ودعم المجتمع المدني، وأشار وزير الخارجية الأمريكي **جون كيري**، إلى أن السعي في هذا المجال جاء من أجل تحقيق التقدم لأولويات الولايات المتحدة والجزائر المشتركة، في أن تكون منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط منطقة مستقرة ومزدهرة، حيث تعتبر الجزائر في نظر الولايات المتحدة شريكا قويا في مكافحة التهديدات الإرهابية (وكالة الأنباء ،2014).

إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر فرنسا أيضا من بين الدول القوية التي لها تأثير على السياسة الخارجية الجزائرية، نظرا إلى العلاقة التاريخية التي تجمع البلدين. حيث تعتبر فرنسا بالنسبة للجزائر الدولة الإستعمارية القديمة، التي لاتزال تَلقى سياساتها تأثيرا على النظام الجزائري، بحكم القرب الجغرافي والعلاقات الكبيرة والمتينة بينهما، ومن منطلقٍ تَعتبر فيه فرنسا أن الجزائر منطقة تتواجدة في مجال النفوذ الإستراتيجي الفرنسي، والتي يتوجب عليها بكل الطرق وعبر كل الوسائل الحفاظ عليها، وأُولى هذه الوسائل هي ما أسمته بالوجود الثقافي والأيديولوجي عبر إرساء أفكارها ونسقها العقدي داخل المجتمع الجزائري، ثم التأثيربعد ذلك في سياستها الخارجية خاصة ما يتعلق بالدائرة الإفريقية، ووجدت فرنسا إقبالا جزائريا في المنظمة الفرونكفونية، من خلال إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، في قمة بيروت التاسعة للفرونكفونية عزم الجزائر الإنظمام إلى الفرونكفونية وبشكل هادئ، رغم أن بعض الأطراف في الجزائر لا ترحب بهذه الفكرة، وأضاف أن لا شيئ يمنع إنظمام الجزائر إلى الفرونكفونية بعد مرور 40 سنة من إستقلالها وإختيار طريقها في هدوء وبشكل تدريجي (الزيدي ،2010: 236).

وسياسة فرنسا الخارجية عامة تتسم بالعالمية والشمولية، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تُعامل كقوة عالمية وكقطب فاعل في السياسة الدولية، ومحرك فاعل في الدبلوماسية العالمية، مركزةً في ذلك على بعض المؤهلات الذاتية، فهي قوة إقتصادية لا

يستهان بها وعضو دائم في مجلس الأمن إلى جانب توافرها على قوة نووية (بلعيد ،2005: 11-12).

وخلاصة لما سبق فإن عملية هندسة وصناعة القرار السياسي الخارجي في الجزائر، ترجع إلى عدة عوامل من بينها وبدرجة كبيرة مصالح الدولة، الرئيس ومختلف السلطات، حسب ذكاءها في التعامل مع المواقف الخارجية، وبعض المؤسسات التنفيذية والوحدات الجمهورية للأمن والقوى الخارجية من مؤسسات ودول، حيث يفترض أن يقوم هناك توازن مضبوط بين هذه الأقطاب رغم بعض التجاذبات التي تظهر من حين لآخر، ويتوج هذا التماسك والتوازن بحفظ البنية الأمنية، والتصورالإستراتيجي للدولة في مستويات مختلفة تشمل الأمن الداخلي والخارجي، ويعتبر هذا جواب يثبت فرضية البحث التي أشارت إلى أنه، تشترك في صناعة قرار السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي جهات مختلفة، حيث يلاحظ أن هناك علاقة بين الفواعل الداخلية (ممثلة بمختلف السلطات، وشخصية رئيس الجمهورية وأجهزة الدولة) وبين (الأجهزة غير الرسمية)، إضافة إلى (العوامل الخارجية) الإقليمية والدولية. وعليه فإن عملية صناعة السياسة الخارجية هي عملية جماعية. ثم إن التدفق الهائل للمعلومات، من البيئة الخارجية يجعل من المستحيل، على فرد واحد متابعة هذا التدفق وحساب الإحتمالات والبدائل، حيث تتنافس في هذا المجال مختلف المؤسسات لفرض وجهة نظرها، حول المسار الصحيح للسياسة الخارجية، بما يتفق ومصالحها وما يتماشى ومبادئ الخارجية الجزائرية وسماتها ونسق السياسة الداخلية (**Fearon**,1999 :291).

وعلى وجه العموم يصعب التحديد بدقة ما هي الوحدة المحددة لصناعة القرار في أي نظام من النظم السياسية المعاصرة، نظرًا لأن مسألة إستقاء المعلومات وضبط مصدر القرار يشكلان صعوبة بالغة، وهو أمر ناتج عن تخوف البنية القرارية لأية دولة كانت، من إختراقها من قبل أطراف أجنبية، كما أنه يجب الإيقان من تغير في أدوار هذه المتغيرات وفي مواقعها، بسرعة لا يتصورها أحد، تبعا لحساسية وأهمية صناعة القرار.

## المبحث الثاني: أدوار الجزائر في العلاقات الإفريقية

تطرح العلاقات الدولية جملة من العمليات، تشترك فيها وحدات النظام الدولي كل حسب دوائر إهتمامه، فأحيانا تنفرد الدولة بدور واحد وأحيانا أخرى تتعدد أدوارها حسب أهدافها من ممارسة هذا الدور، وكذا حسب أهمية الحدث والدور نفسه، من هنا تكمن أهمية الدور الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية للسياسة الخارجية، ويتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في

الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به، وصياغته صياغة واعية ومدروسة (بوحنية ،2014). وكما أشارت إلى ذلك نظرية الدور التي يقوم مفهومها في العلاقات الدولية وعبر آلية السياسة الخارجية، على الأدوار المختلفة التي يرى صناع القرار وممارسوا السياسة الخارجية، بأن دولتهم جديرة بالقيام بها، من خلال المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي لابد من وجودها حتى تساعد على فهم وإدراك الدور، ثم التنبؤ والإستعداد لجميع التطورات والإحتمالات الناتجة عنه (السرحان،2012: 6)، وعليه فإن نظرية الدور تحاول تفسير سلوك الدولة وتوجهاتها التي تقوم عليها في سياسيتها الخارجية، من خلال إكتشاف أهم الأدوار التي تن سبها فتقوم ببلورتها إلى ما يناسب أهداف الدولة المسطرة في سياستها الخارجية (**Cameron,**2009:4).

إن التحرك الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية، تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات على غرار، المبادئ والأسس والتوجهات والسمات والمحددات التي تعتبر خريطة طريق تسير وفقها، تعتمد على تبسيط وفهم واقع محدد، وبناء على هذه المحركات والمؤشرات يمكن فهم دور الجزائر في الفضاء الجيوسياسي في الساحل الإفريقي، قد يكون هذا الدور متوافقا مع توجهات الجزائر ومساحتها وموقعا الجغرافي، وقد يكون خلاف ذلك، سيتطرق هذا المبحث إلى دراسة أهم الأدوار التي تضطلع بها الخارجية الجزائرية في محيطها الجيواستراتيجي المتمثل في الساحل الإفريقي، وسيحاول الباحث من خلاله إكتشاف مصادر كل دور، وماهي الأسس التي إعتمد وإرتكز عليها، ثم تقييم مدى نجاح وفشل هذا الدور، إنطلاقا من النتائج التي ترتبت عن ممارسة هذا الدور.

يخضع تحليل السياسة الخارجية في العلاقات الدولية إلى معايير، من خلالها يتم تحديد توجهات الدولة ونشاطها الخارجي، فمن جهة إكتفى بعض العلماء بمؤشر واحد في تفسير دور الدولة في سياستها الخارجية، ومن جهة أخرى إعتمد البعض الآخر من المفكرين على عدة محددات كتعريفات للدور، لكن وعلى العموم يتفق أغلبهم على أن أهم أدوار الدولة هي التي تكون لها إرتباط بعدد كبير من الأدوار، لأنها في الأخير تتكامل فيما بينها. وهو الأمر الذي دفع الباحث إلى دراسة أدوار الجزائر من خلال الجمع والربط بين بعض الأدوار لأنها تتكامل وتتداخل فيما بينها، فعلى سبيل المثال دور صانع السلام على المستوى الإقليمي لا يتأتى إلا من خلال مواجهة الحركات الإرهابية المتطرفة، والوقوف أمام أي محاولة لزعزعة الإستقرار بالمنطقة، وعبر تبني إستراتيجية دفاعية تخضع لمنطق ممارسة دور الشرطي، الذي يجعل الدولة من واجبها مواجهة

وقتال ومعاقبة الدول والأنظمة المتمردة، وبهذا يتحقق مفهوم الحامي الإقليمي (Regienal Protected)، نظرا لإمكانياتها وقدراتها التي تحقق لها واجب الحماية والسهر على حماية الإقليم.

**المطلب الأول: أدوار الجزائر الإقليمية (الحامي الإقليمي، وكيل مكافحة الإرهاب، صانع السلام، الشرطي )**

تنطلق أدوار السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة من عقيدة مفادها الدبلوماسية الأمنية، حيث تشكل الأوضاع السياسية والتدهور الأمني الذي يعيشه الساحل الإفريقي وبلدان الجوار المغاربي، بيئة خارجية ومدخلات للنظام الجزائري، وإعتمادًا على منظار الدور( the role perspictive) الذي يتضمن قيام الدولة بتوجيه مواقفها وأدوارها بعدما تدرس مختلف المواقف، تتولى هذه العملية مكاتب الشؤون الخارجية التي تقوم بدراسة الأوضاع في المنطقة، والتي تقوم بإرسال التقارير إلى المصالح الأمنية والعسكرية وإلى السلطة التنفيذية على مستوى رئاسة الجمهورية، فيتم من خلالها توجيه مواقف وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية بعد دراسة مختلف المواقف. والدبلوماسية الأمنية للجزائر تقتضي لزامًا إدراك ضرورة التعاطي مع الفضاء الإفريقي الهش والمتأزم، ولهذا يؤمن الموقف الجزائري في اللحظة الراهنة بأن الطريق الوحيد من أجل الشراكة الإفريقية يكمن في المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الإقتصادية (بوحنية،2014).

تحاول الجزائر اللعب على عدة جبهات في سياستها الخارجية، وهذا بالموازنة بين حماية أمنها وحدودها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، لما في ذلك من تبعات سياسية ودبلوماسية وحتى أمنية خطيرة. وإذا علمنا أن السياسة الخارجية الجزائرية تتسم بالطابع الأزموي، والذي يعني أن وتيرة العمل السياسي الخارجي تزيد وترتفع، كلما شهدت الجزائر أزمات سواء داخلية أو خارجية، عرفنا لماذا يستوجب الأمر في نظر الباحث تحركاً سريعاً للدبلوماسية الجزائرية، ذلك أن التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة- تجارة الأسلحة، المخدرات، إختطاف الأجانب- هي أزمات إقليمية ودولية ألقت بظلالها ومشاكلها على ساحة العلاقات الدولية، وألزم ذلك إستعمال كل الوسائل والإمكانيات لمجابهة هذا الخطر، وهو الأمر نفسه الذي يجعل عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، تستعمله كمحدد أساسي لصناعة القرار في سياستها الخارجية، كما أشارت إلى ذلك نظرية الدور فيما يتعلق بأدوار الدول من خلال **جوهر الدور**(the role essence) (السرحان،2012: 6).

وأعتبارًا من أن الإرهاب يهدد الأمن الداخلي والخارجي للجزائر، إتخذت الجزائر دور الحامي الإقليمي، فدخلت في مهمة التصدي ومكافحة هذا النشاط الخارج عن القانون، وذلك بالدخول في مشروع "مكافحة الإرهاب الأمريكي" وبالتعاون مع قوى دولية أخرى، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الغربية ولاسيما فرنسا، التي لجأت إلى الخيار العسكري في إفريقيا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، متمثلة تحديدًا في الحفاظ على طرق الوصول للموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط واليورانيوم، ومواجهة التهديدات التي تستهدف الأمن القومي الأمريكي والغربي، ومحاصرة النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، ومواجهة قوى التطرف والتشدد الإسلامي (حمدي،2014: 13)، فكلفت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر التي إعتبرها الرئيس الأمريكي بوش بأنها أكبر حليف في مكافحة الإرهاب خارج الحلف الأطلسي بأن تكون شريكها، تلعب دور الحامي الإقليمي بمكافحة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا والمنطقة المتاخمة للساحل الإفريقي، وبهذا حافظت الجزائرعلى صفة الشريك الحيوي في مكافحة الإرهاب العالمي، وزيادة على ذلك قامت بدور الشرطي أو الدركي للحفاظ على أمن إفريقيا الشمالية والغربية، وأولوية الإدارة الأمريكية في التعامل والتنسيق الأمني والعسكري مع دول الساحل الإفريقي ومنها الجزائر خاصة، ومن هنا جاءت مبادرة "بان الساحل" التي جمعت بين النفط والإرهاب كأهم ورقتين إستراتيجيتين يمكن من خلالهما تطوير العلاقات الأمريكية مع دول الساحل والصحراء وفي مقدمتها الجزائر (عبد الشافي،2014: 35).

وتكمن أهمية منطقة الساحل في أنها غنية بمصادر إمداد الطاقة والمعادن، فموريتانيا تمتلك إحتياطيات ضخمة من خام الحديد، وتعد النيجر رابع أكبر منتج لليورانيوم، حيث توفر ما يقرب من 7.8% من إنتاج اليورانيوم العالمي، ويغطي إنتاجها 12% من إحتياجات الإتحاد الأوربي، كما أن حجم الإحتياطيات المتاحة وغير المستغلة لهذه الموارد واعدة وضخمة، وتضم منطقة الساحل أيضا إحتياطيات نفطية كبيرة، كما تلعب دورًا مهماً في خطط أوربية لمشاريع الطاقة الشمسية مثل ديزيرتيك(Desertec)، ومنطقة عبور إستراتيجية لأنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يهدف إلى نقل الغاز النيجيري إلى أوربا(gazoduc transsaharien) (بوخوش،2013: 73)، وفي مجال حماية الإقليم شاركت الجزائر أيضا بحكم موقعها الإستراتيجي، مع القوات الخاصة الأمريكية كحليف إستراتيجي وإقليمي، حيث دربت القوات الخاصة الأمريكية قوى الجيش الوطني الجزائري على محاربة الجماعات السلفية للدعوة والقتال، ومن ثمة شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي، كذلك أُشركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب، التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء

لمواجهة الإرهاب (tscti)، ويشار إلى أن 7 من الدول التسعة المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع بإحتياطات نفطية هائلة (تلمساني،2008: 18)، وأنتجت تداعيات محاربة ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، آثاراً مباشرة على كل دولة من دول الساحل الإفريقي، فقد تسبب النشاط المسلح في إتحاد دول المنطقة وتوجيه ميزانياتهم نحو التسلح، مما أنتج ضغوطا على الموازانات الداخلية، إذ إرتفعت ميزانية الدفاع والأمن الجزائرية إلى ما قيمته 13 مليار دولار، وهو مؤشر يدل على إتجاه الجزائر نحو سياسة العسكرة the budget the state-milliarise (بوحنية،2014).

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **ميزانية الدفاع بالمليار دولار** | 2.6 | 2.8 | 2.9 | 3.2 | 3.9 | 5.1 | 5.6 | 6.8 | 9.6 | 11 | 13 |

**جدول رقم(1) يوضح تطور ميزانية الدفاع بالجزائر (2004-2014)**

وفي سياق التحركات الجماعية التي تستند عليها مبادئ السياسة الخارجية، في مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، الذي يستوجب على الجزائر الإنضمام إلى التجمعات الإقليمية السياسية والعسكرية والإقتصادية، وفتح مجال الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات، وهو المبدأ نفسه الذي يتناسب ويتوافق مع مبدأ لعب دور فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، تم بالعاصمة الجزائرية، إجتماع أمني شاركت فيه إحدى عشر دولة إفريقية: موريتانيا المغرب الجزائر ليبيا تونس مصر بوركينا فاسو، مالي النيجر السودان تشاد، يهدف لمناقشة مكافحة الإرهاب في منطقتي شمال إفريقيا والساحل، نظمته الجزائر بالتعاون مع الإتحاد الأوربي والمعهد الجهوي للأبحاث والجريمة والقضاء التابع للأمم المتحدة، سعى هذا الإجتماع إلى تقوية قدرات دول الجنوب للمكافحة الفعالة ضد تهريب المواد الحساسة، وتقليص مخاطر إستعمال الإرهاب لأسلحة الدمار الشامل، وهو الإجتماع الذي يدخل في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1540، حول منع حصول فاعلين من غير الدول على تكنولوجيا حساسة، ومما نص عليه القرار "مكافحة مخاطر الأعمال الإرهابية المؤثرة على الأمن والسلم الدوليين، ومنع

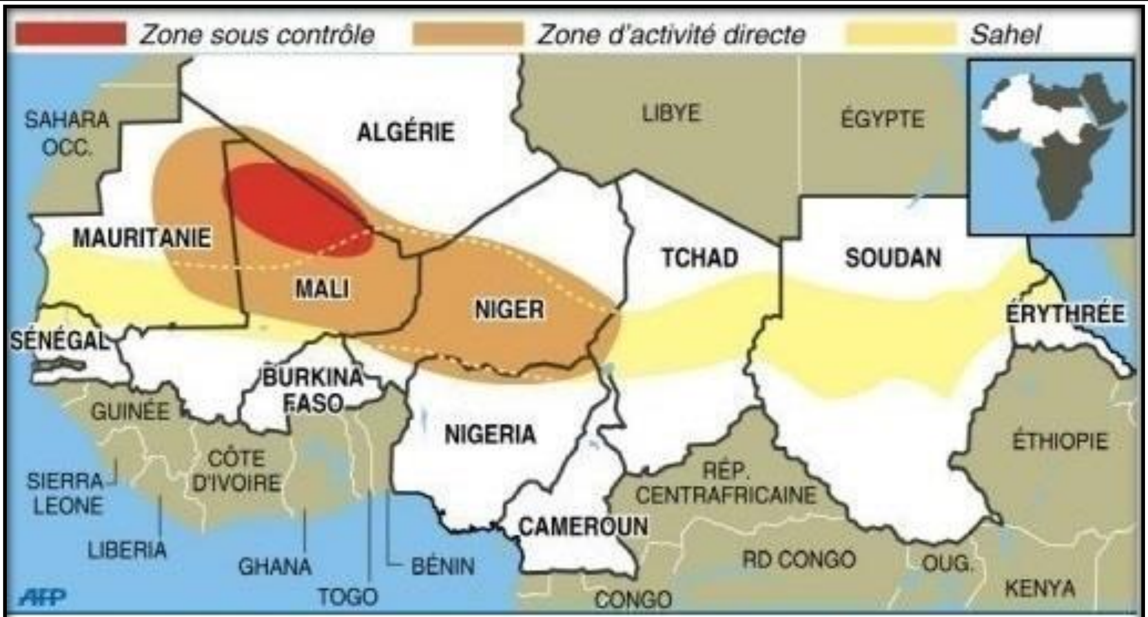
إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع فاعليين من غير الدول من الإستحواذ على هذه التكنولوجيات" (الجزائر،2012).

يلاحظ الباحث في سياق هذا الإجتماع دور القوى الكبرى في ممارسة توجيه سياسات الدول الخارجية، باستعمالها كدروع في الواجهة الأمامية لمواجهة الاخطار الإرهابية، وتكليفها بمهمات تمثيلية ونيابية عن القوى والمنظمات الدولية الكبرى، وتظهر أيضا المنافسة الكبيرة بين الأقطاب العالمية على إدارة الصراع والأزمات في العالم، فالإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، يشكلون سياسات الدول الخارجية بواسطة مقترحاتهم وتدخلاتهم المباشرة وغير المباشرة، من خلال رعايتهم ومشاركتهم لمثل هذه اللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وكما هو معلوم شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي تسبح فوق كميات هائلة من النفط والغاز والمواد الطاقوية والأولية، فإذا ما علمنا أن أغلب الشركات النفطية هي شركات متعددة الجنسيات، وأغلب دولها الأصلية دول أوربا وأمريكا وروسيا على وجه الخصوص، والعقود التي تبرمها الدول النامية ومنها الجزائر مع هذه الشركات، غالبا ماتكون تحت شعار الإستثمار، جرنا هذا إلى إستنتاج مفاده أنه في أغلب الأحيان ما تكون هذه العقود هي عقود إذعان للدولة، تجبرها على الرضوخ لسيطرة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات، نظرا لحجم الإستثمارات بينهما، وقيمة العقود التي تجمعهما (فخار،2010).

وتكمن أهمية مشاركة الجزائر في مثل هذه التنظيمات الإقليمية والدولية في المكاسب المحققة، وهذا التوجه في الدبوماسية الخارجية الجزائرية، نابع من مبدأ لعب دور فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، الذي تقوم عليه الخارجية الجزائرية، حيث تتوحد جهود الدول وتكون النتائج المكتسبة مضمونة بطرق سريعة ومختصرة، وأغلب مشاريعها ومنطلقاتها تعبرعن سياسات الدول والشعوب المكونة لهذه التنظيمات مجتمعة. فالعملية التشاركية للدول في إطار المنظمات والتحالفات الدولية كما قال **موريس إيست** تبلغ ما نسبته 54% من السلوك الخارجي للدول الصغيرة، حيث تفضل هذه الدول الصغيرة العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية، لإمكانية الإتصال بأكبر عدد من الدول بأقل التكاليف، وفي نفس الوقت توفر لها منبرًا عالميا لإيضاح وجهات نظرها (السيد،1998: 156).

وبما أن الإرهاب صار عابرًا للحدود وليس معنيا بمنطقة ما، كما قال **باري بوزان** في كتابه، ودعا بهذه المناسبة إلى المسؤولية المتشاركة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في مكافحته، ضمن هذا الإطار كان لزاما على الجزائر الدخول ضمن الأحلاف والمنظمات الدولية. وتحت غطائها ستلعب الجزائر دورًا فعالاً وستكتسب مكانة على الساحة الإقليمية والدولية. وهو الأمر الذي يقتضيه

التحليل تحت إطار نظرية الدور، حيث تستلهم الدولة أدوارها في ساحة العلاقات الدولية من خلال الربط بين واقع العلاقات الدولية ومجمل تفاعلاته، مع ما يتوافق معها من توجهات ومبادئ تساعد على ممارسة هذا الدور بفعالية كبيرة.

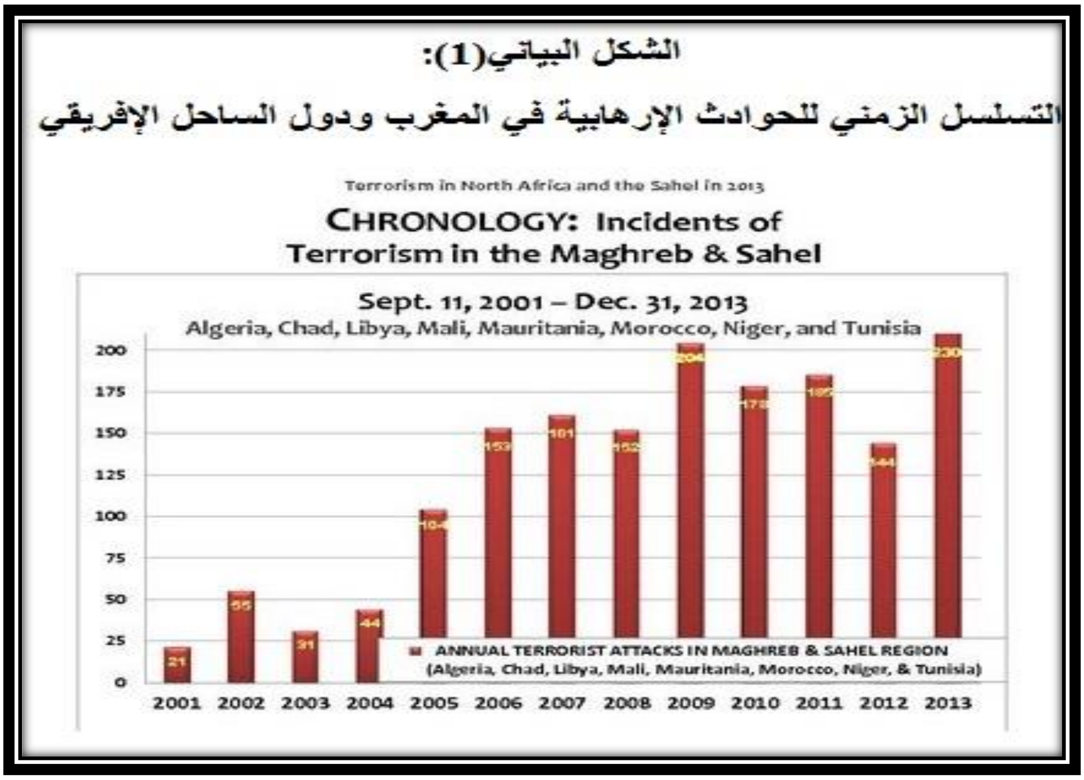


خريطة رقم(01)توضح إنتشار القاعدة في دول الساحل الإفريقي

تبين الخريطة أعلاه مناطق إنتشار القاعدة في دول الساحل الإفريقي، وتعتبر القاعدة أحد الجماعات الإرهابية الأكثر إنتشارا ونشاطا في المنطقة، والخريطة مقسمة إلى منطقتين، منطقة بالأحمر ترمز إلى أنها تحت مراقبة القوات المالية والجزائرية، رغم ذلك يتواجد فيها نشاط لخلايا القاعدة، أما المنطقة الثانية ذات اللون البني تشير إلى مناطق النشاط المباشر والمكثف للقاعدة، أما اللون الأصفر فهو يشير إلى دول الساحل الإفريقي(الجزائر،2012).ومن بين الأهداف التي تسعى إليها القاعدة في نشاطها وعملياتها المكثفة، البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا، وتوسيع دائرة النشاط بالتوغل جنوبا في الصحراء، إضافة إلى السعي نحو إثبات الوجود وتحقيق الصدى الإعلامي عالميا، وإعطاء إنطباع بأن للقاعدة فعلا فرعا في شمال إفريقيا يمتد في عمقها (بوبية،2009: 70).

إن مساحة الدولة الجزائرية الكبيرة، تعد من بين العوامل المساهمة في تحديد توجهات سياستها الخارجية، وهذا بتأثيرها الكبير على سلوك صناع القرار، وتساهم في إنجاز أهداف السياسة الخارجية المحددة، أكد على ذلك العالم **راتزل** أحد رواد مدرسة الحتمية الجغرافية في قوله

" أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسيات الدول" (السيد،1998: 150)، وهو ما تطرق إليه البحث بالتفصيل في المحددات الجغرافية، وأخذ الباحث كمثال للدراسة الجزائر، التي تتربع على مساحة شاسعة، والتي تمثل12/1 من إجمالي مساحة القارة الإفريقية، ولها إنفتاح على مجال جيواستراتيجي واسع ومهم، حيث يعتبر الجنوب الجزائري من بين المناطق الكبيرة التي تسمح بنشاط الجماعات الإرهابية الدولية والتنظيمات الإنفصالية للدول المجاورة، وعبور تجارة المخدرات نظرا لنقص التغطية الأمنية بها، ومن جهة أخرى تعتبر كأحد المنصات الإستطلاعية للجيش الجزائري لو أحسن إستغلالها، فمدينة عين قزام مثلا في الجنوب الجزائري تقرب من حوالي 15 عاصمة إفريقية منها إلى العاصمة الجزائرية، وهي في منطلق عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، بمثابة قاعدة متقدمة لمكافحة الإرهاب وحماية إقليم الشمال الإفريقي وجنوب الصحراء من الهجمات الإرهابية (زيتوت،2010)، و يعتقد الباحث أن القدرات الكبيرة للجزائر من خلال موقعها الجغرافي وشساعة مساحتها يتوافق مع الدور الذي تلعبه في إطار الحامي الإقليمي ودور الشرطي وصانع السلام.




يشير السلم البياني إلى أن الأنشطة الإرهابية عرفت تفاقما غير مسبوق في ظل ال12 سنوات الأخيرة، حيث إرتفعت الأعمال الإرهابية في العام 2013 بنسبة 60% عبر جميع أنحاء القارة الإفريقية، كما أن أهم أسباب هذا النمو في أنشطة الجماعات الإرهابية يكمن في العمليات الإرهابية، وأنشطة متعلقة بالتجنيد للعناصر الجهادية، وأيضا تدفق السلاح (زرواطي،2014)،

كما يعتبر سقوط الأنظمة في كل من الجارتين تونس وليبيا، والإنقلاب على الرئيس أمانوتوماني توري في مالي، كان له عظيم الأثر على عدم إستقرار المنطقة أمنيا، لأن نتائج التحول في الأنظمة السياسية ظهرت بشكل سريع، وتمثلت في إنتشار كميات كبيرة للأسلحة من مختلف الأنواع، وسقوطها في أيدي الميليشيات والمنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، ثم إن بعض الحركات التي طالبت بسقوط الأنظمة السياسية تحولت إلى حركات ومنظمات قتالية وإرهابية خاصة في ليبيا، بعد أن عادت مجموعات الطوارق التي شاركت في نظام معمر القذافي إلى مناطقها في الجنوب الليبي وفي مالي وتشاد، وهو ما يجعل نسبة العمليات المسلحة ترتفع في هذه الفترة، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الإفريقية، التي أنشئت في عام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيون، إلى منازلهم في شمال مالي، بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين إنتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت في العام 1984، أو ممن فروا من مواقع الحكومة المالية خلال تمرد عام 1963 (بوعشة،2015)،

لعبت الجزائر دورًا في عملية صنع السلام في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي والصحراء، بعد تنامي الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وإنتشار السلاح وتزايد نسبة خطر عمليات الإرهاب الدولي. فاستدعي الأمر محاربة هذه الجماعات الإرهابية التي إنتقلت من كونها جماعات تنشط على المستوى الداخلي للجزائر، إلى جماعات دولية لها جماعات موالية في معظم دول شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء، وأصبحت تشكل خطرا ليس فقط على الجزائر، بل أيضا على الدول الإفريقية دول الساحل الإفريقي مالي والنيجر وموريتانيا كافة، وتركزت العمليات الإرهابية على ضرب المواقع العسكرية وخطف الأجانب.

إن هذا الواقع يعتبر أساسًا دفع السياسة الخارجية الجزائرية أن تستمد منه دورها في عملياتها فيما يعرف بـ **جوهر الدور**(the role essence)، حيث يعتبر إنتشار الجماعات المسلحة والإرهابية المحدد الأساسي الذي ساعد صناع القرار في السياسة الخارجية على توظيف قدرات الدولة لبناء دورها، هذا التحول أرغم السلطات الجزائرية على ملاحقة هذه التنظيمات الإرهابية ليس فقط في الجزائر، بل في جميع الدول التي تنشط فيها، تحت إطار أحد مبادئ الخارجية الجزائرية وهو مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، والذي يحتم على الجزائر إشراك جميع البلدان المعنية بظاهرة الإرهاب، في عملية المكافحة والتنسيق وتوحيد وتكثيف الجهود وتبادل المعلومات الإستخباراتية، وكذا المشاركة مع بعض الدول الكبرى والقوى العالمية، على غرار فرنسا والولايات المتحدة وروسيا، والتي بدورها أبدت إستعدادها للمشاركة مع دول الساحل الإفريقي في مواجهة هذا الخطر ووضع حد لتنامي هذه الظاهرة (عبد الحليم،2012).

وإنقسمت آليات هذا العمل إلى آليات سياسية، تعتمد على المستوى الداخلي والخارجي، منها عقد لقاءات مع رؤساء ومسؤولي دول المنطقة والعمل في إطار الإتحاد الإفريقي، والمساهمة الفعالة في إنشاء منظمة صحاري العالم، أما الآليات الأمنية فتمثلت في تدريب الجمارك الجزائرية على مكافحة التهريب والإرهاب، إضافة إلى إجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتجهيز المطارات الداخلية والدولية والموانئ والمعابر الحدودية بمختلف أجهزة المراقبة والكاميرات، والمساهمة في إنشاء وإستغلال منظمة الدرك الإفريقي(OGA)، ضمن هذا الإطار ذكر وزير الخارجية الجزائري المكلف بالشؤون الخارجية، أن هناك تنسيقا بين دول إفريقيا لمحاربة الإرهاب، في إطارالإستراتيجية الإفريقية والعالمية، فضلا عن وجود تنسيق بين دول الجوار بشمال إفريقيا بخصوص إحلال الأمن وتطوير التنمية، حيث كشف **عبد القادرمساهل** عن عقد قمة إفريقية بالجزائر ستجمع 7 دول منها الجزائر، موريتانيا مالي النيجر ليبيا تشاد وبوركينافاسو، بهدف تنسيق الجهود حول الوضع الأمني بالمنطقة وسبل تنميتها، على إعتبار أن أمن وسلامة المنطقة يمس ويخص جميع الدول (بلخير،2009).

وتجسد هذا المنظور أيضا في قمة غدامس بين الجزائر وليبيا وتونس، حيث ظهر تعاون وتوافق في الأفكار بين تونس وليبيا التي شهدت خللا في المجال الأمني، بعد سقوط أنظمتها بعد أحداث الربيع العربي، وإنتشار السلاح خاصة في الجارة ليبيا، حيث تم الإتفاق على التعاون في مجال أمن الحدود والحد من إنتشار الأسلحة، ومراقبة تحركات المجموعات الإرهابية، فالكثير من التقارير تشير إلى إنتشار غير مسبوق للسلاح في أيدي التنظيمات الإرهابية والجهادية، وحصولها على ترسانة متطورة من أسلحة نظام القذافي بعد سقوطه سنة 2012، مع حرية كبيرة للتنقل، حيث كانت من نتائجه المباشرة أحداث عين أميناس "تقنتورين"[1] بالجنوب الشرقي الجزائري في 16 يناير 2013. حيث قامت جماعات إرهابية جهادية بإختراق القاعدة البترولية في عين أميناس، وإستعملت الأراضي الليبية كقواعد خلفية، ونتج عن ذلك إصابة وقتل العديد من عمال القاعدة البترولية جزائريين ومن جنسيات مختلفة، وقَتل الجيش الجزائري بعد تدخله أغلب العناصر الجهادية، وقام بتحرير بقية العمال الرهائن (بوابة إفريقيا،2014).

إن الواقع الممارس في السياسة الخارجية الجزائرية يبدو صعب التحليل للوهلة الأولى، كما أنه يتسم بالتناقض أحيانا أخرى، فمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تلتزم بعدم التدخل في

---

([1]) شن "فيصل الموقعون بالدماء" التابع لمختار بن مختار، في 16 يناير 2013 على القاعدة الغازية "تقنتورين" بعين أميناس، هجوما أودى بحياة 29 من أفراد المجموعة المسلحة، و35 أجنبيا من جنسيات مختلفة يابانية، فيليبينية، رومانية، بريطانية، أمريكية.

الشؤون الداخلية للدول، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمجال العسكري، وهو ما صرح به الوزير الأول عبد المالك سلال حيث قال: "إن جيش الجزائر لن يتدخل خارج حدوده التي ينتشر فيها بقوة، فهو حامي الحدود والوطن طبقا للدستور، وأكد أن الدولة الجزائرية بقوتها موجودة في حدودها خاصة مع الجارة ليبيا" (الأخبار،2014). فكثير من الجماعات الإرهابية لها فروع في دول الساحل الإفريقي، وتتخذ من هذه الدول قواعد خلفية لإنطلاق هجماتها، وأماكن لإنشاء معسكرات تدريبها بحكم وعورتها وإتسمامها بالطابع الجبلي وشساعة مساحتها الصحراوية، وتشكل القبائل التي تسكن هذه المناطق دعما لوجستيا وماديا، سواء بتزويدها بالغذاء و الرجال أو عن طريق تأمين ملاجئ آمنة، وهذه المناطق تعتبر من بين المناطق التي يكون فيها الإحتكاك المباشر بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بين تجار السلاح والمخدرات والتهريب الذين يحتاجون إلى الجماعات الإرهابية لتأمين مرورسلعهم بأمان، وبدورهم كذلك يشكل تجار الأسلحة ومهربي البنزين والمخدرات والمواد الإستهلاكية أحد الروافد اللوجستية المهمة لهذه الجماعات، فإذا ما إرتكزت السياسة الخارجية الدفاعية للجزائرعلى مفهوم محاربة التنظيمات الإرهابية فقط داخل الحدود الجزائرية، إستنادا إلى مبادئ السياسة الخارجية، وربما بعض الجماعات والعناصر الإرهابية، هي على مرمى حجر من خطوطها الحدودية، ضمن إقليم الدول المجاورة، ستفقد لا محالة وعبر الوقت السيطرة على القواعد الخلفية التي تنطلق منها هذه الجماعات، وتنشط عبرها جماعات الجريمة المنظمة[1]، خاصة إذا علمنا أن الحدود الجنوبية الجزائرية تمتاز بالشساعة والطول، فدولة مالي لوحدها مثلا تشكل حدودها مع الجزائر 1376 كم، وعملية مراقبتها كاملة ستشكل عقبة في وجه القوى الأمنية الجزائرية.

لدى يعتقد الباحث أن من واجب العقيدة الفلسفية للسياسة الخارجية الجزائرية، أن تتغير إتجاه المعطيات الأمنية الجديدة في المنطقة، وعلى ساحة العلاقات الدولية، ولم يعد الإلتزام بمبدأ بقاء الجيش داخل الحدود الوطنية قيد الفعالية، نظرًا لكون الفواعل الخارجية وبالتحديد التنظيمات الإرهابية تعيش في وسط هلامي ولا تلتزم بحدود دولية معينة، ولا يمكن التعامل معها بسهولة، فمن الأحسن فتح المجال لبعض العمليات والمهمات التي تستوجب ملاحقة فلول الجماعات الإرهابية، وهذا من أجل تحقيق السلام ومحاربة الإرهاب والقضاء على قواعده الخلفية، طبعا

([1]) يعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب العربي نفسه وإن بصورة جزئية شبكة إجرامية، حيث يختطف مواطنين غربيين بهدف ممارسة إبتزاز مزدوج: يتمثل أولا في أخذ الفدية، وثانيا في إطلاق سراح أعضاء الجماعة المسجونين. وأصبح التداخل بين الجريمة المنظمة - إختطاف رهائن، تهريب مخدرات، سرقة وكالات مصرفية، إبتزاز المهربين والإرهاب قويا، بحيث يَعرِض الإرهابيون حمايتهم على العصابات التي تهرب المخدرات عبر الصحراء، وتحولت ممارسة القاعدة للأعمال الإرهابية كغطاء، من أجل ممارسة الجريمة المنظمة وجني المال من وراء ذلك.

هذا لايكون إلا من خلال التنسيق مع وحدات النظام الدولي والدول المجاورة المسؤولة عن ترابها وإقليمها.

ثم إن الجزائر ومن منطلق شساعة حدودها تعطي أولوية لمعالجة التحديات الأمنية، كالإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والإتجار بالبشر وظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات تكلف خزينة الدولة تكاليف باهضة لا تستطيع تحملها بمفردها، من أجل هذا توجب على النظام الجزائري والخارجية الجزائرية تحقيق روح من التضامن والتعاون والتكامل أكبر مما هو عليه، مع دول المنطقة سواء دول المنطقة المغاربية تونس والمغرب وليبيا، أو دول الساحل الإفريقي والصحراء.

**المطلب الثاني: الزعيم الإقليمي**

تلعب الجزائر دور**الزعيم الإقليمي**[(1)](Regional Leader) في سياستها الخارجية ،إلى جانب الأدوار المذكورة سابقا، ويعني دور الزعيم الإقليمي ذلك الدور الذي تؤديه الدولة من خلال تلك الموارد والقدرات التي تمتلكها، فتمكنها بذلك من السيطرة على الإقليم. وهذا الدور في إعتقاد الباحث هو نتاج حقبة ماضية دامت أيام الثورة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي وما بعد الإسقلال، تلك الفترة التي كانت فيها الجزائر ناشطة في المجال الخارجي، وتعتبر قبلة للثوار من مختلف الدول الإفريقية، وتشكل دولة رائدة في مكافحة الإستعمار وتدافع عن الإعتقاد التحرري. وتنطلق زعامة الجزائر لإقليم شمال إفريقيا وإقليم دول الساحل الإفريقي من توجهات ومنطلقات سياسسية وإقتصادية وعسكرية، إلى جانب بعض المعطيات التي جعلت من الجزائر تحتل مكانة مقارنة مع باقي دول المنطقة.

ففي الجانب السياسي هناك مؤشرات عديدة على زعامة الجزائر لإقليم شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي والصحراء، ويتحدد ذلك من خلال، ترأسها الأحلاف والمنظمات الإقليمية، ورعاية محادثات وحوارات الوساطة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات، وتقلد الشخصيات الجزائرية مناصب عليا، في المنظمات الدولية. فتحولت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى طرف رئيسي في إعادة توجيه مسارات التفاعل الداخلية، في القضايا والأزمات الداخلية والإقليمية، وهو ما يتجلى بوضوح في منهج تعامل الدبلوماسية الجزائري مع أزمة مالي، حيث كانت الطرف الأبرز بدعم موافقتها على مرور المقاتلات الفرنسية عبر أجوائها، وقصف مواقع المتمردين في

(1) ويعرف أيضا الزعيم الاقليمي في العلاقات الدولية بـ regional power أي تلك الدولة ذات القوة الإقليمية، والتي لديها سلطة ونفوذ على منطقة جغرافية معينة، وتمارس السلطة والنفوذ داخل هذه المنطقة.

شمال مالي، وإنتهاءًا برعايتها لجولات الحوار على أراضيها بين الحكومة والحركات السياسية المتمردة في شمال البلاد (المركزالإقليمي،2014). وفي نفس المجال جدد وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، إلتزام الجزائر بالإستمرار في بذل جهودها ضمن فريق الوساطة لحل الأزمة في منطقة شمال مالي، مؤكدًا أن الجزائر تعمل مع فريق الوساطة من أجل التوصل إلى إتفاق نهائي في الجولة المقبلة من الحوار (وزارة الخارجية ،2015). و من خلال المؤسسات والمنظمات التي تنتمي إليها الجزائر يستنتج الباحث الدور الذي تقوم به الجزائر في المجال الإقليمي، ضمن مبدئ السياسة الخارجية الجزائرية القائم على، لعب دور في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، فالجزائر بدورها تحاول أن تكون في سياستها الخارجية من بين البلدان المؤثرة في العلاقات الدولية والإقليمية على وجه الخصوص. حيث تتوحد جهود الدول والوحدات السياسية في إطار هذه المنظمات، ويكون التنسيق بينها في أعلى مستوياته، وبذلك تتحق النتائج المرجوة في أقصر وقت، ومن أجل الإستفادة من إنضمامها للإتحاد الإفريقي ومؤسساته في إطار علاقات التعاون الإفريقي- إفريقي، كشف مؤخرا وزير الخارجية الجزائري عن إنشاء مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، متكون من لجنة خماسية (الجزائر،جنوب إفريقيا، نيجيريا، غينيا الإستوائية، وإثيوبيا) وتتمثل مهمة هذه اللجنة التي تترأسها الجزائر في قيادة العمل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب (الشروق،2014).

يرجع النسق العقائدي الذي يميز السياسة الخارجية الجزائرية في قيادة الاقليم والمنطقة، إلى تبوؤها المراكز والمناصب القيادية في مختلف المنظمات السياسية والتجمعات العسكرية الإقليمية والقارية، حيث إرتقى وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إلى منصب الدبلوماسي الأول، والملقب "بسيد إفريقيا" بعدما كان مفوض دائرة السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي لسنوات عدة (2003-2008)، تضم هذه الدائرة التي تعد الأكثر حيوية في الإتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن الذي يوازي في إفريقيا مجلس الأمن القومي الأمريكي، ويتولى المفوض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال إجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن، لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الإفريقية، ومما هو ملاحظ أن هذا المنصب ولحساسيته، بقيت الجزائر محافظة عليه حيث خلف الدبلوماسي الجزائري إسماعيل شرقي منذ 2013، السيد رمطان لعمامرة، وهو ما لفت إنتباه بعض الباحثين والمحللين السياسيين بالقول، أن الهدف الأساسي من تعيين جزائريين في المناصب المهمة، هو إبقاء الهندسة الإفريقية للسلم والأمن تحت السيطرة الجزائرية، إضافة إلى أن هناك تواجد للجزائر على مستوى الأمم المتحدة

من خلال السيد: سعيد جنيت الذي يشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل إفريقيا الغربية (نيكلز،2014).

وكون الجزائر تمضي نحو قيادة المنطقة في عديد المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية، قامت بالمساهمة في تطبيق خطة العمل الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته، عبر إستضافة المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب[1]، (المعروف أكثر بالإسم الفرنسي المختصرCAERT) ، الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا (نيكلز،2014).

وأشار وزير خارجية النيجر **"محمد بازوم"** في الإجتماع الوزاري المشترك الثالث لمسار نواكشوط[2] المنعقد في 21 فيفيري 2014 بنيامي بالنيجر، إلى أن الجزئر تلعب "دورًا محوريًا" في تعزيز الأمن بمنطقة الساحل، مضيفًا "إلى أن هذا البلد يجند الكثير من الوسائل، لمكافحة إنعدام الأمن بالمنطقة، وأعتبر أن الجزائر مدعوة إلى لعب دور محوري مثلما تقوم به من خلال دبلوماسية فعالة". ومن جهته أشار الممثل السامي لبعثة الإتحاد الإفريقي حول مالي والساحل **"بياربويويا"**، "إلى أن الجزائر تلعب دورًا هامًا في منطقة الساحل الصحراوي، وأنها تلعب دورا كبيرا في تعزيز السلم بالمنطقة" (الخبر،2014).

وإعتبارًا من أن الجانب الأمني هو الذي يميز ظاهريا علاقات الجزائر الخارجية في الوقت الحالي، خاصة مع دول منطقة الساحل والصحراء، نظرًا للواقع الذي يتسم بالإنفلات الأمني، إثر الإنقلاب في مالي وهشاشة الدولة في موريتانيا، وسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، وحوادث الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وضعف الدولة في نيجيريا وتشاد، تظهر رغبة الجزائر في قيادة المنطقة عسكريا، حيث تسعى الجزائر من خلال سياستها الخارجية، ومن خلال دور الزعيم الإقليمي إلى لعب دورالزعيم الذي يقتضي في الجانب العسكري قيادة منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي والصحراء بالتواجد العسكري والإنتشار على الحدود والتدخل والمشاركة وقيادة المنظمات الاقليمية في العمليات العسكرية، التي تستهدف المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة. وتعود جذور التنافس من أجل الريادة المغاربية والإفريقية إلى بداية الستينات، عندما

---

([1]) المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، مركز تابع للإتحاد الإفريقي أنشأ بمبادرة من الجزائر، ويقع مقره بالجزائر العاصمة، وتتمثل مهامه في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الإشراف على التكوين والدراسات، وإنشاء قاعدة معطيات لجمع وتبادل وتحليل المعلومات، والقيام بمهمة اليقظة والإنذار في مجال الإرهاب.

([2]) مسار نواكشوط أطلق بتزكية من الإتحاد الإفريقي، يهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات والأمن عبر الحدود، وتعزيز قدرات مصالح الأمن والمخابرات، في منطقة الساحل، وتدعيم التعاون الإقليمي في مجال الأمن، عبر تفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل، فضلا عن إقامة مبادلات مع منظمات إقليمية وشبه إقليمية ، وكذا مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

تبين طموح الجزائر المستقلة في التحول إلى قوة إقليمية، ويرجع ذلك أيضا إلى أسباب إقليمية خصوصا أن "قوة الردع العسكري" في إطار النظام الدولي الحالي، أصبحت شيئا مطلوبا في سوق التحالفات الجيواستراتيجية. والجزائر تملك أكبر جيش في المنطقة من حيث العدد والقدرات اللوجستية، وهو ما أشار إليه المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل الإفريقي **رومانو برودي** حيث إعتبر أن "الجزائر تتمتع بالهيكل العسكري الضروري والذكاء الذي يمنحها مؤهلات ربما لانجدها لدى الآخرين" وهو بالضبط ما تطمح إليه الجزائر (بوخوش،2013: 87).

وأكثر ما يبدو الدور الريادي والقيادي للجزائر، في سعيها نحو التسليح وتطوير قدراتها العسكرية، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في مشتريات الأسلحة، وشهد سوق التسليح في القارة السمراء نموًا كبيرًا خلال السنوات الخمس الماضية ناهز 53%، ويُرجع بعض المحللين زيادة نسبة تسلح الجزائر إلى البحث عن الزعامة في إفريقيا والمنطقة العربية ومحاولة قيادتها عسكريا، وإعطاء الأولوية للجانب الأمني العسكري على إعتبار أن الجيش هو الحاكم الفعلي للبلاد وبالتالي يجب عليه الحفاظ على إمتيازاته. حيث بلغت ميزانية الحكومة الجزائرية لعام 2014 فيما يخص تسلح وزارة الدفاع 13 مليار دولار بزيادة تصل إلى 10% عن سنة 2012، وسبق أن أشار معهد ستوكلهوم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن واردات الجزائر من الأسلحة خلال الفترة ما بين 2009 -2013 إرتفعت بنسبة 36 % متبوعة بالمغرب 22% والسودان ب9%، وأن روسيا هيمنت على واردات الجزائر من الأسلحة بنسبة 91%، تليها فرنسا التي تشتري منها الجزائر ما نسبته 3% ثم بريطانيا 2%. وتحولت الجزائر إلى أكبر مستورد للسلاح مقارنة بين الناتج الإجمالي الخام مع الميزانية المخصصة لهذه الأسلحة (ولد القابلة،2014).

| الدولة | حجم القوات العسكرية | الإنفاق العسكري بالمليون دولار |
|---|---|---|
| **الجزائر** | 147000 | 5600 |
| **تشاد** | 23350 | 436 |
| **مالي** | 7750 | 174 |
| **موريتانيا** | 15870 | 115 |
| **النيجر** | 5300 | 53.1 |

**جدول رقم(2) يوضح القدرات العسكرية للجزائر ودول الساحل الإفريقي(2009-2010)**

الجدول الذي بين أيدينا يبين حجم القوات العسكرية للجزائر مقارنة مع بلدان الساحل الغربي الإفريقي والتي تم التطرق إليها بالدراسة، حيث يظهر فيه بوضوح الفارق بين الجزائر التي تنفق حوالي 5600 مليون دولار، بينما تنفق تشاد والتي تعد في المرتبة الثانية بعد الجزائر فقط 436 مليون دولار، وهو فرق شاسع، وإستنتاجا من الجدول يتبين لنا أن نسبة زيادة حجم القدرات العسكرية والإنفاق العسكري، في الجانب الجزائري، إن دل على شيئ فإنما يدل على رغبة الجزائر في إمتلاك قدرات عسكرية، وهو ما جعل ميزانية الدفاع والأمن الجزائرية ترتفع إلى ما قيمته 20 مليار دولار، ويعتبر هذا المؤشر دليل على إتجاه الجزائر نحو سياسة العسكرة" the budget the state-milliarise" (بوحنية،2014).

وعن مشاركته في صناعة القرار الخارجي، وكفاعل من الفواعل المساهمة في السياسة الخارجية الجزائرية، تعتبر مصادقة البرلمان الجزائري على ميزانية الحكومة، ومنها ميزانية الدفاع التي بلغت قيمتها عام 2014، حوالي13مليار دولار، دليل على مساهمة السلطة التشريعية إلى جانب السلطة التنفيذية في رسم وصناعة السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يتمثل دورها الفعلي في الموافقة على برنامج الحكومة ومن خلاله ميزانية الدفاع، وهذا يدخل في ممارسة البرلمان لمهامه الأساسية، ويتماشى هذا الموقف في نظر الباحث مع خريطة الطريق التي رسمتها الحكومة الجزائرية في توجهاتها في السياسة الخارجية الجزائرية، والذي تؤكده هذه الميزانية حيث يتطلب دور الزعيم الإقليمي، إتباع إستراتيجية وخطة واضحة، من بينها رفع ميزانية الدفاع ورفع مستوى التسليح، ويترتب عن ذلك إشراك جميع الفعاليات والسلطات في هذه الخطة، وهو ما يوحي بالإنسجام والتوافق بين عوامل قوة الدولة.

إن ظاهرة السعي نحو إمتلاك قدرات هائلة من السلاح التي تنتهجها الجزائر، والتي جعلت منها رائدة وأولى الدول في إفريقيا في مجال مشتريات الأسلحة، تدل على عزم الجزائر على قيادة وتزعم المنطقة عسكريا، ومنه ستتحول إلى قوة إقليمية، وسيتحقق ذلك إذا ما إلتقت هذه الإستراتيجية وإجتمعت مع عوامل الإرادة السياسية والذهنية السياسية والخطة الإستراتيجية، بالإضافة إلى المقومات الإقتصادية والتاريخية التي تستطيع أن تجعل منها دول قوية، خاصة على المستوى الإقليمي، حيث يقول أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية:

أن القوة = (القوة التاريخية + القوة الجغرافيا + قوة عدد السكان + القوة الثقافية + القوة الإقتصادية + القوة التكنولوجية + القوة العسكرية) × (الذهنية السياسية) × (الخطة الإستراتيجية)

× (الإرادة السياسية) (أوغلو،2011: 35). وقامت الدبلوماسية الجزائرية الخارجية في خطوة نحو الوصول إلى هذا الهدف، والذي يحقق ويضمن مصالح الجزائر على المستوى الإقليمي، ويكفل لها لعب دور الزعيم الإقليمي، على إطلاقها وبمعزل عن الهندسة الإفريقية للسلم والأمن، المبادرة الخاصة في مجال التعاون الأمني، بين ما يعرف بدول منطقة الساحل، ممثلة في القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومقرها تمنراست جنوب الجزائر (نيكلز،2014).

أشار الباحث في المبحث الأول من هذا الفصل إلى دور المؤسسة العسكرية في المساهمة في السياسة الخارجية للدول، بالإضافة إلى الفواعل الأخرى وهو ما تحقق بالفعل على مستوى الواقع، حيث تلعب المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في صناعة وهندسة السياسة الخارجية الجزائرية، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة العسكرية تمتاز بخصائص كثيرة، منها الإنتظام ولها من الوسائل ما يسهل لها إحتكار العنف الشرعي، ومن مهامها الأولى والأساسية تحقيق السلم والأمن الداخلي والخارجي والحفاظ عليه، وبهذا تجدها أحيانا يتطور دورها إلى درجة الوصي على السياسة، خاصة إذا ما ظهرت هناك بوادر عدم إستقرار داخلي وخارجي، وضعف في مؤسسات الدولة، وهو الموجود في الجزائر حيث تراجع دور المؤسسة الرئاسية خلال مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وغيابه عن عديد الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية، فوجد الجيش نفسه مضطرًا بحسب قراءته للتدخل في السياسة الخارجية، خاصة في القضايا ذات البعد الأمني والعسكري (محفوض،2008: 132-133).

وفي هذا السياق قام نائب وزير الدفاع، رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني الفريق قايد صالح، بجولة لمختلف المناطق الحدودية التي تربط الجزائر بدول الجوار، وألح على الوحدات العسكرية الموجودة بهذه النقاط، بالمزيد من اليقظة لمواجهة كافة الإحتمالات التي يمكن أن تطرأ على الحدود، إلى جانب التعزيزات الأمنية والعسكرية والمخابراتية غير المسبوقة، التي سارعت الجزائر إلى نصبها في مختلف مواقع حدودها، هذه التحركات لبعض المسؤولين العسكريين داخليا وخارجيا في ضوء التحديات الأمنية الجديدة، والتجاذبات بين مختلف أقطاب المشهد السياسي والعسكري والأمني في البلاد، دليل على ملامح جديدة في النظام الجزائري ومنها السياسة الخارجية، والتي تلوح بوضوح بدور العسكر الكبير في صياغتها (زابريس،2014).

وعلى الرغم من عدم إستخدام الجزائر قواتها العسكرية المسلحة في مكافحة الإرهاب الخارجي، إلا أنها دخلت في مواجهات عنيفة مع التنظيمات الإرهابية في حدودها مع ليبيا، وتشير إتجاهات عديدة إلى أن بعض القوى الدولية تسعى إلى دفع الجزائر للتحول نحو القيام بدور

شرطي المنطقة، بهدف منع إنتشار عدم الإستقرار في المنطقة جنوب المتوسط، خاصة في ظل إمتلاك السلطات الجزائرية خبرة طويلة في مكافحة ومواجهة الجماعات المسلحة خلال حقبة العشرية السوداء، لكن اللافت للأنظار أن السلطات الجزائرية ركزت في أسلوبها، على التسويات ذات الطابع السلمي والحلول القائمة على الحوار، خوفا من التورط في صراعات عسكرية قد تفرض تداعيات سلبية عديدة على أمنها ومصالحها (المركز الإقليمي،2014).

في الجانب الإقتصادي يبدوا أن الجزائر قد بدأت في إستخدام الأداة الإقتصادية لتوسيع نطاق دورالزعامة الإقليمية، لاسيما مع الإحتياجات المتزايدة التي فرضتها الأوضاع السياسية والإقتصادية الداخلية في بعض دول الساحل الإفريقي، وبرز الدور الجزائري من خلال منح القروض والمساعدات ومسح الديون. والقوة الإقتصادية للدولة تنبع من عدة معايير، أهمها ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية، والأساس الثاني يتعلق بالعامل البشري الذي يساهم في تحويل هذه الإمكانيات إلى وسائل قوية تستند عليها مبادرات السياسة الخارجية، ومن هنا يأتي دورها في المؤسسات الإقتصادية العالمية والإقليمية، وعبر هذه القوة أيضا تمارس دورها في إطار الأحلاف العسكرية، حيث تلعب دور المبادر والمتزعم للقضايا والأحداث وتتجنب مواقع الضعف، الذي تستغله بعض الدول الكبرى والقوى الخارجية (السيد،1998: 155).

كما يمكن إعتبار الدولة الغنية والكبيرة، هي التي على الأقل تستطيع نظريا أن تستفيد من مصادرها الطبيعية، لأغراض إستعمالها والضغط بها سواء كان ذلك في أوقات السلم أو أوقات الحرب، وبناء قوة الدولة يحتاج إلى توفر القدرة الإقتصادية التي من خلالها تستطيع مقاومة أي ضغوط خارجية، إقتصادية كانت أو سياسية وبها تستطيع إتخاذ قراراتها الخارجية، وتَبَنيِّ مواقف أو إنتهاج سياسة معينة بكل إستقلالية (الرمضاني،1991: 167). وفي هذا السياق يمكن إعتبار الجزائر دولة محورية على المستوى الإقليمي، بإعتبار أن الدولة المحورية هي تلك التي تتمتع بالقوة النسبية مقارنة بجيرانها، ولعل هذه القوة هي التي تسمح لها بممارسة النفوذ على الدول الأخرى، بل والتأثير في مجريات الأحداث بالمنطقة (حمدي،2014: 18).

يعتبر الإقتصاد الجزائري مقارنة مع دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي والصحراء، من بين الإقتصاديات المتقدمة والتي حققت تقدما كبيرًا خلال السنوات الماضية، وفي هذا المجال صنفت جريدة **"نيكست أفريك"** الإقتصاد الجزائري كرابع إقتصاد إفريقي عام 2014، وتوقعت إرتفاع نسبة النمو الإقتصادي الجزائري من 2.8% في 2013، إلى 4% في 2015 (طواهر،2015).




تشير النسب في الأعمدة البيانية إلى الناتج المحلي الجزائري. (والناتج المحلي الإجمالي أوالدخل المحلي الإجمالي) (قنديل،2011: 325) (GDI) هو القيمة الكلية للبضائع المنتجة والخدمات المقدمة في إقتصاد معين، بقيمة الدولار داخل حدود دولة ما في سنة معينة. وهو يعكس قوة إقتصاد الدولة أوضعفه، ليس من ناحية القيمة فقط، ولكن من حيث طبيعة مكونات هذا الناتج، فكلما كان الناتج يعتمد على أنشطة إنتاجية، وقيمة مضافة عالية، كان ذلك دليلا على قوة الإقتصاد، وكلما إعتمد على الأنشطة الريعية وإنتاج المواد الأولية كان دليل على ضعف الدولة، وعند قراءة النسب التي تشير إليها الأعمدة البيانية للناتج المجلي الجزائري، يظهر كيف أنه كان يرتفع من سنة إلى أخرى، بداية من سنة 2006 حيث كان يتراوح 103.2، ثم تراجع في سنة 2010، ويرجع سبب تراجعه إلى الأزمة العالمية التي أصابت الإقتصاد الدولي وأغلب البنوك والدول الكبرى، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى ويبلغ أقصى قيمة له 210.18 سنة 2014 (البنك الدولي،2015)، إن الناتج المحلي الجزائري لا يعتمد كثيرا على الأنشطة الإنتاجية، وهو بالتالي يعتبر إقتصاد ريعي يعتمد على النفط والمواد الطاقوية، ونظرًا إلى ما سبق فإنه يصنف ضمن الإقتصاديات الضعيفة، لكنه ومقارنة مع دول منطقة المغرب العربي أودول الساحل الإفريقي والصحراء فإنه يعتبر إقتصادًا قويًا، ويمكن إستغلال تلك القوة الإقتصادية في قضايا سياسية ذات بعد إقليمي، تمكنه من لعب دور الزعيم الإقليمي (الصاوي،2015).

إن الإقتصاد الجزائري يعتمد كثيرا على المواد الخام، حيث تمتلك الجزائر كميات كبيرة من الزنك والرصاص والملح والحجر الجيري والذهب، وخام الحديد الذي يتواجد في أكبر منجم له في الشمال الشرقي الونزة وبوخصرة، ولديها وبكميات تجارية خام التنجستين النادر الذي يدخل في كثير من الصناعات والإستخدامات التطبيقية، من صناعة السيارات والطائرات وحتى الأقمار

الصناعية، وذلك لقساوته وصلابته وخفة وزنه مقارنة ببقية المعادن، لكن على العموم يطغى على الإقتصاد الجزائري خاصة في حقل التصدير قطاع المحروقات، حيث يعتمد إعتمادا مباشرا على النفط والغاز، إذ يشكل قطاع البتروكيماويات 60% من الميزانية العامة و97% من إجمالي الصادرات، وتحتل الجزائر المركز العاشرعالميا في إحتياطيات الغاز، وجاءت روسيا في المركز الأول وقطر في المركز الثالث والسعودية في المركز الرابع والكويت في المرتبة العشرين، وتبوأت الجزائر المركز التاسع في صادرات النفط الخام (العيسى،2014)، ورغم الإمكانيات الإقتصادية والمواد الخام التي تحتوي عليها بلدان الساحل الإفريقي، من نفط وغاز ويورانيوم وذهب، إلا أنه من جانب التنمية الإنسانية تعد من بين الدول المتخلفة، التي لا تستطيع أن تؤثر كثيرا على مجريات الأحداث في الإقليم، فمالي تعتبر من بين أفقر الدول الإفريقية وهذا لعوامل عدة، منها ماهو جغرافي كون أغلب أقاليمها صحراء قاحلة تتميز بقلة المياه، وعدد سكانها حوالي 13.4 مليون نسمة، تحتل المرتبة 160عالميا بين الدول حسب ترتيب الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لسنة 2010، تليها بوركينافاسو في المرتية 161، وتحتل تشاد المرتبة 163، أما النيجر ففي المرتبة167 (عمروش،2014: 167).

تعد المبادرات الإقتصادية التي تقوم بها الدول ذات البعد الإقليمي والدولي، من بين مظاهر قوتها الإقتصادية والسياسية، ذلك أن منح المساعدات المالية لبعض الدول الفقيرة والضعيفة، ومنح القروض وإعفاء الديون والمساهمة في المنظمات الإقليمية والدولية بمبالغ مالية كبيرة، يحقق لها مكانة في ساحة العلاقات الدولية، نظرًا لإرتباط القضايا الإقتصادية بالقضايا السياسة، وتعد هذه الأعمال وجها من أوجه السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، وهو ما يتفق مع الإتجاه الذي تذهب إليه نظرية الدور فيما يتعلق **بمنظار الدور**(the role perspictive)، فمن خلال هذا المنظار قامت الدولة الجزائرية بتوجيه مواقفها وأدوارها، بعدما درست مختلف المواقف، وبعدما درست الواقع في منطقة الساحل الإفريقي (السرحان،2012: 6).

ففي الوقت الذي الذي تمر فيه دول الساحل الإفريقي بالتأزم تنمويا وأمنيا، إستفادت الجزائر من وضع مالي مريح، سمح لها بتقليص قيمة المديونية إلى حدود 5 ملايير دولار، مقابل ديون مستحقة لدى دول إفريقية وأخرى عربية وآسيوية تقدر ب1.6 مليار دولار، قامت بإلغائها وفقا لإتفاقيات ثنائية أو تسويتها، على غرار ما قامت به مع الدول الإفريقية منذ 2010 بالغاء ديون تفوق قيمتها الإجمالية 902 مليون دولار، كانت مستحقة لدى بلدان أعضاء في الإتحاد الإفريقي، وهذا بمناسبة الذكرى 50 لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، وهي كل من البنين وبوركينافاسو

والكونغو، وإثيوبيا وغينيا وغينيا بيساو، وموريتانيا ومالي والنيجر والموزمبيق، وساوتومي وبرانسيبي والسينغال والسيشل وتنزانيا، تتجسد هذه المبادرة في الإرادة السياسية الجزائرية في تحقيق التضامن الإفريقي والوفاء كليا بالتزامات الحكومة الجزائرية، من أجل تحقيق الترقية الإقتصادية والإجتماعية للقارة (الخبر،2013).

وفي مجال القروض والمنح دخلت الجزائر نادي المقرضين لصندوق النقد الدولي، حيث وظفت في هذا الصندوق 5 ملايير دولار، وسمح لها هذا التوظيف ودخول نادي المقرضين، بتدعيم حصصها لدى هيئة بروتن وودز، والتي تعد من بين أهم الهيئات المالية المقرضة في العالم، حيث تستخدم الموارد المالية التي تم تخصيصها والمقدرة بأكثر من 500 مليار دولار، لدعم ميزانية العديد من البلدان التي تعاني من العجز (صواليلى،2013). وعن المساعدات الإقتصادية للدول الإفريقية فلقد بلغت حوالي 80 مليون دولار، موجهةً إلى دول أغلبها من بلدان الساحل الإفريقي، تستند هذه المساعدات المالية إلى البعد البراغماتي للعقيدة الدبلوماسية الجزائرية في منح المساعدات للدول الصديقة، رغم ما تشهده العلاقات الدولية وخاصة الإفريقية من توتر في بعض الأحيان ومن تحول وتذبذب في الآراء، كما أن الأمر يمكن إرجاعه إلى دور الجزائر في تزعم المنطقة وإلى مبدأ مفاده أن إستقرار هذه الدول هو إمتداد لإستقرار الجزائر، ولذلك لم تتخلف عن مساعدة هذه الدول التي تعاني من مشاكل تنموية وأزمات أمنية (مسلم،2014).

في إطار نظرية الدور والتي من بين أبعادها دراسة الجهد المبذول في دور واحد، حيث تحدد قيمة الدور (**Cameron,**2009:4)، يعتبرالكثير من المطلعين على سياسة الجزائر الخارجية أن العلاقات الجزائرية الإفريقية، عرفت إنكفاءً كبيرا في السنوات الأخيرة، مقارنة بالمرحلة التي تلت الإستقلال بداية الستينات، حيث كانت الجزائر تلعب دورًا قياديا في القارة السمراء، بفضل سياستها الخارجية التي أعطت إفريقيا مكانة مهمة في خطها الدبلوماسي، ودليل ذلك تلك المؤشرات التي تدل على تراجع هذه الدبلوماسية، بالرغم من المكاسب المحققة في السياسة الخارجية الجزائرية، ويمكن تقييم السياسة الخارجية الجزائرية في لعب دور الزعيم الاقليمي من وجهة نظر الباحث، من خلال عدة زوايا حيث يرى أن إمتلاك قوات عسكرية والزيادة في حجم ميزانية الدفاع لدى المؤسسة العسكرية الجزائرية، ومنه الفعل السياسي الخارجي، إذا لم يرتبط بالعمليات العسكرية الفعالة وملاحقة الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة، خاصة عند الحدود الجنوبية للجزائر، والتي لا تزال تشهد إضطراب أمني، مع إنتشار السلاح الليبي في المنطقة، وإرتفاع عمليات المنظمات الإرهابية، فليس لذلك قيمة كبير، ولا فائدة ترجى من ذلك، إذا ما

قارناه بمتطلبات دور الزعيم الذي تسعى الجزائر إلى لعبه في المنطقة. وإذا لم ترتبط المبالغ المخصصة للتسليح وقيم الإنفاق العسكري بخطة إستراتيجية وإرادة سياسية واضحة الحدود والمعالم فلن يتحقق دور الزعيم الاقليمي الذي يراود الذهنية السياسية والإستراتيجية الجزائرية.

أما ما يخص المساعدات الجزائرية التي تمنحها للدول الصديقة والضعيفة، وإعفاء الديون فيرى الباحث أن هذا العمل من شأنه أن يوطد العلاقة بين الجزائر وهذه الدول، خاصة إذا كان يستند على مبدأ مفاده مساعدة الدول الصديقة، وتعزيز مكانة الجزائر الإقليمية والقارية، لكن ووفقا **لجوهر الدور**(the role essence)، والذي يُعنى بدراسة العلاقة بين صناع القرار في السياسة الخارجية ومدى توظيف قدرات الدولة لبناء دورها (السرحان،2012: 6). يلاحظ أنه لم تتوافق قدرات الدولة الإقتصادية مع ما ينبغي أن تكون عليه نتائج المساعدات الإقتصادية، والدليل على ذلك من وجهة نظر الباحث، أن دبلوماسية الجزائر الخارجية ، لم تحسن إستغلال تلك المساعدات الإقتصادية في توظيفها كورقة من أجل دعم قضاياها في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، وأشار إلى ذلك أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر،**أحمد عظيمي** قائلا نحن نجهل شروط منح المساعدات وتسائل: هل هذه المساعدات مُنحت بقرار سيادي، أم أنها قُدمت تحت الضغط وبأوامر من الدول العظمى؟ وهو ما يؤكد فرضية أن الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا، تملك أوراق تضغط عليها على السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في الأزمات.

وقارن الأستاذ أحمد عظيمي بين المساعدات الأمريكية لمصر، وبين تلك التي تمنحها الجزائر قائلا: إن أمريكا إستطاعت أن تسيطر على صناعة القرار المصري بملياري دولار، في حين أن الجزائر تمنح مساعدات لدول مثل موريتانيا وبوركينافاسو والنيجر ومالي والتشاد، ثم تخرج هذه الدول في بيان مشترك تدعوا فيه إلى التدخل الأجنبي في ليبيا، في الوقت الذي تحارب فيه الجزائر ضد هذا التوجه. والعبرة من هذا التساؤل هو ضرورة ترشيد المساعدات، وأن تمنح وفق شروط محددة، تضمن خدمة مصالح الدولة الجزائرية، لكن من جهة أخرى هناك توافق بين هذه المساعدات والدور الذي تسعى إليه الجزائر خارجيا مع مساحتها وقوتها، وهو الأمر الذي أشارت إليه نظرية الدور من خلال الأبعاد التي يجب أن تتحقق في ممارسة الدور، حيث يرى الباحث أن دور الزعيم الإقليمي في منح المساعدات المالية والإقتصادية ومسح الديون يتوافق مع البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر، ويتوافق أيضا مع قدراتها الإقتصادية ومساحتها الشاسعة بالمقارنة مع دول الساحل الإفريقي والصحراء(**Cameron,**2009:4).

ومن جانب آخر يرى بعض المحللين أن التعامل الجزائري في منح المساعدات ومسح الديون للدول الصديقة والضعيفة، هوعمل ناتج عن عقيدة دبلوماسية براغماتية، وعن تراكم تاريخي للمارسات الخارجية الجزائرية، وهو ما يجعلها لن تتوقف وستبقى مستقرة دائما لا يحددها ظرف إقتصادي أوسياسي، وهو الشأن الذي يطبع العلاقات الدبلوماسية الدولية، وهو ما تشير إليه نظرية الدور في إحدى خصائصها، حيث تبحث النظرية في أهم الأسباب التي تركت الدولة تتبنى مثل هذه الأدوار، وبين الواقع الممارس في السياسة الخارجية (**Beneš**,2011:7 )، ومن جهته أكد **بوحنية قوي** أستاذ العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح بورقلة جنوب الجزائر، أن المساعدات الإقتصادية الجزائرية لدول منطقة الساحل الإفريقي تنطلق من مبدأ مفاده، أن إستقرار هذه الدول هو إمتداد لإستقرر الجزائر، لذلك لم تتخلف عن مساعدة هذه الدول، وكونها خرجت عن الموقف الجزائري في مسألة القبول بالتدخل الأجنبي في ليبيا، فهوأمر يراه بوحنية أنه حساس، وهذه الدول بما أنها ليست مستقرة وتعاني من أزمات أمنية وتنموية، فمواقفها تستند إلى تغير الظروف وليست مستقرة، وهو ما كان يجب أن تتفطن إليه الجزائر (مسلم،2014).

إلى جانب ممارستها دور الحامي الإقليمي ووكيل مكافحة الإرهاب والشرطي وصانع السلام، ودور الزعيم الإقليمي، تمارس الجزائر على الساحة الإقليمية أيضا دور **الوسيط** (Mediator) والذي يعني تلك الدولة التي تعتقد أن لها دورًا مهماً، يتمثل في التوفيق بين الصراعات وسوء فهم الدول والتكتلات والأفراد، وأكثر ما برز هذا الدور في عمليات التوفيق والصلح التي أجرتها بين الفرقاء الماليين، وهو ما سيتطرق إليه البحث بالتركيز في الفصل القادم بدراسة دولة مالي كأنموذج في علاقات الجزائر الخارجية معها.

# الفصل الثالث: مبادرات وإستجابات الجزائر وتفاعلها مع دولة مالي

تتميز العلاقات الجزائرية مع دولة مالي بالترابط الكبير ذلك أنها تستند لموروث تاريخي قديم، نظرًا للحدود التي تجمعهما معا، وهو ما يميز أغلب العلاقات الدولية بين البلدان المتجاورة، وهي بذلك تعتبر علاقاتها مع مالي تدخل ضمن المجال الإستراتيجي، وتدخل ضمن نطاق توجهاتها المبنية على مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، وتجمع البلدين عدة روابط منها القبائل والجماعات السكانية التي تعرف بالطوارق، ولها إمتداد واسع في بلدان الساحل الإفريقي خاصة في الأراضي الجزائرية والمالية والنيجر، ومن جهتها مالي تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعتمد عليها، خاصة في المجال السياسي والتعاون الأمني، وما ساعد على ذلك قرب المسافة والتجاور الجغرافي، حيث ترك كلا من الجزائر ومالي تفكر في تكوين علاقات متينة وروابط بينهما، من أجل الإستفادة من بعضهما البعض، وهو ما سيرفع من قيمة المصالح الإستراتيجية لكلا البلدين، ولم يكن ذلك وليد الحاضر،بل إن الأمر يرجع إلى تاريخ قديم وإلى أيام الثورة الجزائرية وحتى يومنا هذا، حيث جمعهتما علاقات سياسية وأمنية وعسكرية سواء مباشرة، أو في إتحادات وتنظيمات إقليمية وقارية ودولية، ودعت إلى هذا الترابط أيضا، الأحداث والتطورات الإقليمية التي تسارعت وتيرتها في السنوات الماضية، خاصة ما تعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات وإختطاف الأجانب وتجارة الأسلحة، وعملت الجزائر في أكثر من مرة كوسيط دبلوماسي لحل الأزمة التي تتجدد بين فترة وأخرى في بمالي، وكانت حريصة على إعادة تشكيل نسيج مشتت بمالي، بسب المشاكل والقلاقل التي عرفتها مالي على المستوى الداخلي، هذا الدور ترك البلدين يحققان إنسجاما كبيرا في علاقاتهما.

تطرق الباحث في الفصل الماضي إلى دراسة أدوار الجزائر في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، ومن بينها مالي أما الفصل الرابع والأخير فسيتناول بالدراسة العلاقة التي تربط بين كل من،(محددات وأسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية) مع (نظرية الدور)، و(نظرية تحليل النظم) لديفيد إيستون، حيث سيطبق ذلك بالخصوص في العلاقات الجزائرية المالية، وستتم الإجابة عن التساؤلات المطروحة، حول ماهية العلاقات التي تجمع كلا من الجزائر ومالي؟ هل هي علاقات سياسية أم أمنية وعسكرية أم هي إقتصادية وإجتماعية؟ وهل الجزائر كانت من خلال هذه العلاقات تعبر عن خطة ومبادرة ذات توجه إستراتيجي؟ أم أنها عبارة عن إستجابات وردود أفعال لنداءات مالية وللظرف والواقع الإقليمي؟ ثم سيتناول الفصل أيضا بالدراسة، أهم الفواعل الخارجية في هذه العلاقات، باعتبارها تدخل ضمن نطاق البيئة الخارجية في التحليل النظمي، من

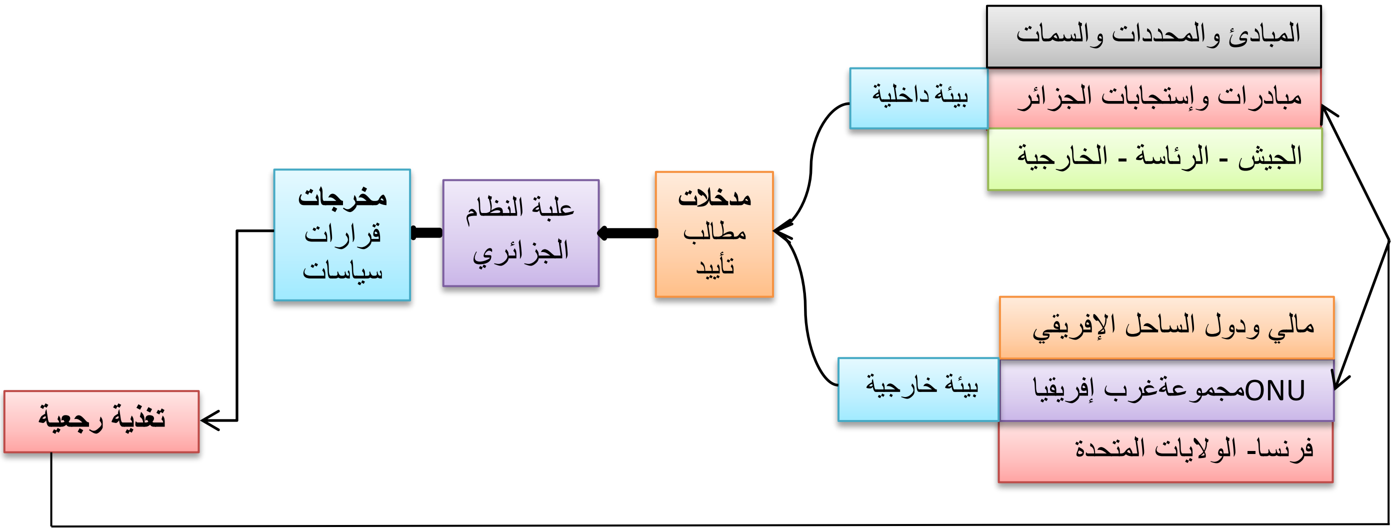
خلال دراسة الدور الفرنسي والأمريكي في المنطقة، وفي الأخير سيتم تقييم هذه العلاقات وفقا لنظريتي الدور وتحليل النظم.

عرفت العلاقات الجزائرية مع دولة مالي بحكم الجوار الجغرافي رواجا خاصة في السنوات الأخيرة، لمَّا شهدت المصالح الإستراتيجية للبلدين نوعا من الإضطراب، بسبب سوء الأوضاع وتدهورها في بعض مناطق الجانبين، وإنعكست بدورها هذه التأثيرات على السياسات الداخلية للبلدين، ونتج عنها مشاريع وبرامج ومخططات إستراتيجية خارجية على عدة أصعدة، خاصة ما يتعلق منها بالجانب العسكري من خلال اللقاءات بين الأجهزة الأمنية والإستخباراتية العسكرية للبلدين، وتبادل الخبرات في المجال العسكري، وملاحقة الجماعات الإرهابية المتطرفة ومساعي تحقيق الأمن والسلم في المنطقة الجوارية، أما سياسيا فسعت الجزائر لأن تكون وسيطا دبلوماسيا في العلاقات الداخلية المتوترة التي تعرفها مالي، بين النظام المالي من جهة والإنفصاليين وجماعات الطوارق من جهة أخرى، حيث أشار الرئيس المالي **أبوبكركايتا** إلى أن العلاقة بين مالي والجزائر عميقة، ولن تتأثر تحت أي ظرف من الظروف فهناك علاقات أخوة وثقة متجدرة بين البلدين، كما أضاف أن الجزائر كانت دائما تبدي إهتماما بالوضع في مالي، مبرزا الدور الذي تلعبه لإعادة تشكيل النسيج في مالي بعدما فرقته المشاكل والإضطرابات(وزارة الخارجية،2014)، ما ترك الجانبان ينجذبان إلى بعضهما أكثر، هذا وجوانب أخرى سيتم التعرض إليها بالتحليل في هذا الفصل، من خلال نظرية تحليل النظم لديفيد إيستون، وستتركز الدراسة على إستكشاف جوهر العلاقات بين البلدين، وتوضيح الجوانب والأسس التي قامت عليها.

يقتضي التحليل النظمي في هذا البحث توفر نظام بيئي يجمع بين البيئة الخارجية والداخلية، وعلبة تفاعل تتمثل في النظام الجزائري، وتغذية إسترجاعية. عبرالبيئة يتلقى النظام مدخلاته المتمثلة في المطالب والتأييد، وتتشكل البيئة الخارجية للنظام الجزائري، من بيئة إقليمية متمثلة في دول الساحل الإفريقي ودولة مالي على الخصوص، وأخرى دولية تشكلها القوى الكبرى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي في نفس الوقت تلك الفواعل الخارجية التي تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية، أما البيئة الداخلية فتتمثل في النظام الجزائري، ومختلف الفواعل التي شاركت وبيَّنَ الباحث فعاليتها في الفصل الماضي. من خلال البيئتين سيدرس الباحث مدى إستجابة النظام الجزائري لهذه المدخلات والمطالب، بعد تمحيص القرارات، ومطابقتها مع مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى السمات التي تتصف بها الخارجية الجزائرية، ومن خلال التغذية الإسترجاعية التي نتجت عن مخرجات النظام الجزائري بإتجاه البيئتين الداخلية

والخارجية، سيتم تقييم المبادرات والخطط الإستراتيجية التي جاءت من كلا الطرفين، طبعا سيتم التركيز على الجانب الجزائري باعتباره مجال الدراسة والبحث.

**تطبيق نموذج تحليل النظم في الحالة الجزائرية: نموذج رقم (8)**




**مخطط من إعداد الباحث**

## المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المالية- تراجع سببه الأزمة

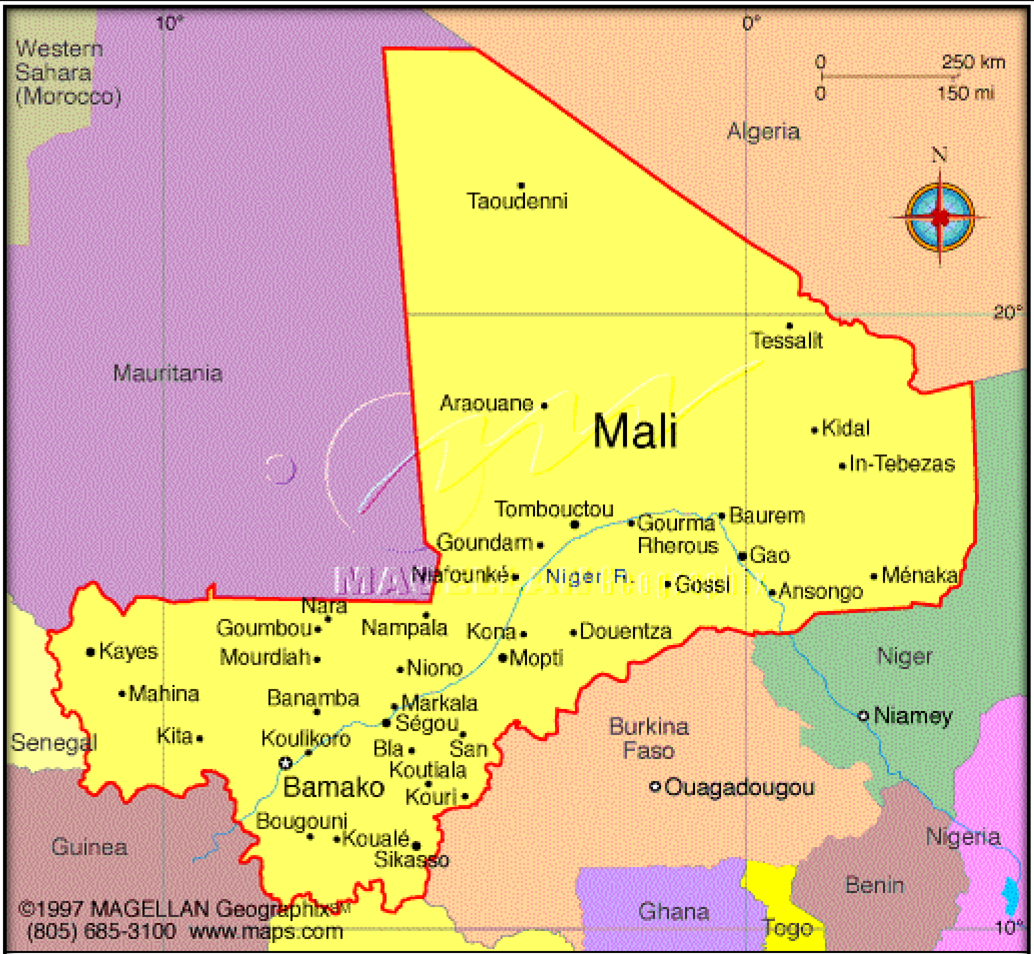
إستفادت العلاقات الجزائرية - المالية كثيرا بالجوار الجغرافي، حيث تجمعهما علاقات سياسية وأمنية وعسكرية وإقتصادية، في ظل حسن الجوار ودفء العلاقات بين النظامين الجزائري والمالي على مر سنوات إستقلال البلدين، وإزداد التوجه الجزائري نحو العمق الإفريقي، خاصة بعدما توحدت توجهات بلدان إفريقيا وعلى الخصوص بلدان الساحل الإفريقي، ولم تعرف العلاقات بين الطرفين إنكفاء وتراجعا إلا في أوقات قليلة، ذلك أن المصالح الإستراتيجية المشتركة بين البلدين وطدت العلاقة بينهما. ثم إن إمتداد الشريط الحدودي بين البلدين وتوغل الجزائر في الصحراء الإفريقية والفضاء الجيواستراتيجي لها، كان من بين الأمور الأساسية والمهمة التي تركت العلاقات ترتفع بين الطرفين، ولا يمكن الحديث عن العلاقات الجزائرية مع مالي من دون الرجوع إلى أثر العامل الجغرافي، وأثر العامل السكاني، والتاريخي بين البلدين، عبر روابط سسيو- ثقافية، وسسيو- إقتصادية وإثنية، شكلت بمجملها علاقات إستراتيجية.

تقوم منهجية هذا المطلب على الإجابة على الفرضيتين الثانية والثالثة حيث تشير كلاهما إلى أن العلاقة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي في الغالب هي علاقات أمنية وسياسية وتزداد كلما

إزداد وتعاظم دور الجزائر الإقليمي، وأيضا أن هناك علاقة بين الأحداث في الساحل الإفريقي وبين مبادرات الجزائر وإستراتيجيتها الخارجية، فكلما ظهرت وقائع وأحداث في الساحل الإفريقي، قامت الجزائر بتجيير تلك الأحداث لصالح السياسة الخارجية الجزائرية، حسب العقائد والمقومات والمبادئ التي تستند عليها.

إن الفترة الزمنية التي سُطرت لدراسة هذا البحث كانت منذ سنة 2009 إلى غاية نهاية 2014، وبعد إستقصاء وتتبع مسار العلاقات بين الجزائر ومالي، إتضح للباحث من خلال الأزمة التي عصفت بالجار مالي، إنكفاء وتراجع قبيل وأثناء بداية الأزمة، ثم تزايدت وتيرة العلاقات بين البلدين بعد ذلك ، وهو ما ترك البحث يتجه بالأساس بالتركيز على العلاقة بين البلدين، من خلال الأزمة المالية والتي بدأت وإرتفع فيها منسوب العمليات خاصة سنة 2011، بعد عودة مقاتلي الطوارق والعرب من الجيش الإفريقي للعقيد الليبي معمر القذافي، أوالذين كانوا مع المعارضة والثوار الليبيين إثر سقوط النظام الليبي، وهو مؤشر أيضا على صحة ما جاء في سمات السياسة الخارجية الجزائرية، من أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية يزداد كلما كانت هناك أزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن خلال هذا سيخضع تحليل العلاقات الجزائرية المالية، وفق نظرية تحليل الأنظمة السياسية ونظرية الدور في العلاقات الدولية، إلى الترتيب الزمني للأحداث في مالي،

مالي هي إحدى دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا الكبرى، تبلغ مساحتها 1241231كم$^2$، ويبلغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة عاصمتها باماكو، تحصلت على إستقلالها من فرنسا عام 1960، نظامها السياسي جمهوري، ينتخب فيها الرئيس كل خمسة سنوات بموجب الدستورتتكون من ثماني مناطق (فليجة،2002: 296). وهي دولة داخلية لا منفذ لها على البحر، تحيط بها كل من: الجزائر1376كم من الشمال الشرقي، والنيجر821 كم من الشرق، وساحل العاج 532 كم، وغينيا858كم، وبوركينافاسو1000كم من الجنوب ومن الغرب السنغال419كم، وموريتانيا2237 كم. وأطول مسافة بين أقصى الشرق والغرب 1851كم، وبين الشمال والجنوب 1609كم. ومن أهم الثروات الطبيعية في مالي الذهب والفوسفات والكاولين(صلصال نقي أبيض، عادة يستخدم في صناعة الخزف الصيني) والملح والحجرالجيري واليورانيوم والجبس والجرانيت والطاقة المائية (الموسوعة العربية،2014).




خريطة رقم(02) توضح دولة مالي

عرفت مالي منذ إستقلالها أزمات متفرقة ومختلفة، أدت في كثير من الأحيان إلى نزاعات مسلحة خاضت هذه النزاعات حركات الطوارق (1) المتمردة ضد الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالب سياسية إثنية بلغت حدود المشروع الإنفصالي، حيث إنطلقت حركة تمرد الطوارق في جانفي 1963 من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة وجمال، وإستمرت هذه التمردات تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى، وفي سنة 1964 تأسست عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة إحتجاجًا على معاناة شعوب المنطقة من تردي الأوضاع الإجتماعية، ولم ترتبط هذه الحركات بجماعة إثنية محددة، بل ضمت كل من الطوارق والعرب وضمت

(1) الطوارق باللغة الفرنسية"touraeg"، ويفضلون أن يُطلق عليهم إسم"إمازيغن Imazighan" أو "إيموهاغ Imuhagh"، وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها "الرجال الأحرار" أو "الرجال الشرفاء"، أما إسم الطوارق فلا يعرفه إلا المثقفون والمتعلمون منهم. ويعود أصلهم إلى عهود سحيقة من التاريخ، وهم ليسوا سوى مجموعات منحدرة من الأقوام الذين عمروا شمال إفريقيا والصحراء خلال العهود القديمة، ويعتبرون جزء من الأمازيغ. أنظر: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، نبيل بوبية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية،2010، ص20.

حركات أخرى (**Dossier**,2013)، ومنذ ذلك التاريخ ومالي تعيش على إيقاع العنف الذي يجري في شمالها مع المجموعات المسلحة الطوارقية، ثم تلتها أحداث عام 1990، ثم تمرد عام 2006 وجرى حينها التوصل إلى إتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية، تحت رعاية الجزائر وحققت حينها الحكومة بعض مطالب الطوارق باستثناء الإستقلال طبعا، وكان من أبرز بنود الإتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق كونها كانت مناطق منسية، وخارجة عن حسابات السلطة المركزية في باماكو، ثَمَّ إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن، في المناطق التي شهدت أعمال عنف (النويني،2014: 65-66).

ويمكن إرجاع أسباب ظهور الأزمة أيضا إلى عدة عوامل، لكن في الأخير هنالك مؤشرات ساهمت في بروزها إلى السطح في كل مرة، وتحول الصراع إلى صراع جذري عام 2012 بإنخراط جماعات إسلامية مسلحة متطرفة فيه، ودخول فرنسا ومن وراءها القوى الغربية والمجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا(إكواس)، إلى جانب الحكومة المالية مع بداية عام 2013، في حرب ضد هذه الجماعات الإسلامية التي سيطرت على شمال البلاد. ففي2002 جرت إنتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس **أمانو توماني توري**، وأعيد إنتخابه مرة أخرى سنة 2007، وفي منتصف جانفي عام 2012 كانت بداية الأزمة، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد[1] والتي هي فرع من الحركة الوطنية الأزواديةMNLA، والتي تأسست في أكتوبر 2011، عدد من المدن المالية يوم 17جانفي 2012، وهي "مناكا" الواقعة غرب الحدود مع النيجر، و"تساليت"على الحدود مع الجزائر، وقبيل إجراء الإنتخابات الرئاسية بحوالي شهر، نفذ الرائد "هيا أمادوساناغو"، إنقلابا عسكريا أطاح بالرئيس أمانو توماني توري، وتزعم مجلس عسكري يدعي باللجنة الوطنية للإنقاذ الوطني وتأهيل الدولة، وتحت ظغوط دولية وإقليمية، سلم قادة الإنقلاب السلطة إلى رئيس مجلس النواب لحين إجراء إنتخابات رئاسية، وأدت هذه المشكلات إلى التأثير على إستقرار البلاد وأمنها، بالإضافة إلى الحالة الإقتصادية التي أثرت على البلاد عامة وشمالها خاصة (المركز العربي،2013).

---

([1]) الأزواد هو الإسم الذي يطلق على مجموع القبائل الطوارقية والعربية، إلى جانب قلة السواري Sorilles أوالبيل، وهم من الزنوج حيث يمثل الطوارق أكثر من ثلثي هذا المزيج، ويقطنون بمنطقة بشمالي مالي والنيجر، والحركة الوطنية الأزوادية MNA حسب ماجاء في بيان تأسيسها، أنها تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلى الأهداف المشروعة، وإسترجاع كافة الحقوق التاريخية المغتصبة، وأعلنت أنها تتبنى نهج العمل السياسي والقانوني، وتنبذ العنف وتدين الإرهاب بكل أشكاله، سواء كان إرهاب الدولة أوإرهاب الجماعات والأفراد.




خريطة رقم (03)توضح الأوضاع في شمال مالي بعد الإنقلاب

وإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى إجتمعت لتكوّن في النهاية محصلة لأزمة كبيرة، من بين هذه الأسباب: إتساع مساحة الدولة وقلة عدد السكان والتوزيع الديموغرافي غير المتجانس، وعدم الإستقرار السياسي، وعدم التوزيع العادل للثروة والسلطة مابين الشمال والجنوب، وغالبا ما إتُهمت العاصمة بالإهمال الإقتصادي المتعمد للشمال، وقالت الحركة الوطنية الأزوادية إن المسؤولين إختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفذوا إتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الشمال والجنوب تماما، في ظل إمتداد قبائل الطوارق في شمال البلاد على إمتداد الصحراء الكبرى، من موريتانيا حتى شمال تشاد، وإنتشار السلاح في يد العناصر الإسلامية المتشددة والتي قاتلت في ليبيا، وعدم تمكن قوات الإنقلاب العسكري من إيقاف تقدم

الحركات المتمردة في الشمال، التي نجحت في الإستيلاء على المدن الرئيسية ثم أعلنت إستقلال الإقليم (المقاتل،2014).




خريطة (04)توضح إقليم الأزواد

يعد النظام الجزائري أحد فروع النظام الاقليمي والدولي، كما أشار إلى ذلك **ديفيد إيستون** بأن أي نظام يمكن أن يشكل في حد ذاته نظاما متكاملا، فالنظام السياسي هو نظام ضمن مجموعة ونسق من الأنظمة الإجتماعية الأخرى، وهي بذاتها نظام فرعي ضمن النظام الدولي (شلبي،1996: 133). ثم إن مخرجات هذا النظام لها أثر سواء على النظام نفسه أوعلى البيئتين الداخلية والخارجية، يظهر هذا الأثر أكثر في العلاقات بين مالي والجزائر، من خلال زيادة حجم العلاقات بينهما أوتراجعها، ويمكن تقييم ذلك لمعرفة مدى فعالية العلاقات بين الطرفين، من خلال دراسة المخرجات ومقارنتها بالمدخلات، ودراسة مدى توافقهما معا أوإختلافهما، ومن هذا المنطلق سيحافظ النظام على ذاته وتستمر العلاقات بين الجانبين إذا كانت المخرجات موافقة للمدخلات، لكن إذا ظهر هناك تعارض بين المدخلات والمخرجات وغاب التوافق بينهما فسيتعرض النظام إلى الإهتزاز. وينعكس ذلك على شكل مشاكل وإضطرابات تعرفها الدولة من فترة إلى أخرى، سواء كانت هذه الإضطرابات داخلية أو خارجية على مستوى حدودها، وهو ما تستند عليه نظرية النظم كونها أسّست لنظام يقوم على الإنتقال من مستوى إلى مستوى آخر، بين ما هو داخلي متعلق بالسياسات المحلية الوطنية وما هو خارج الدولة، وميزتُه أنه يعمل على عديد المستويات المحلية والوطنية الإقليمية والدولية ويعمل على الربط بينها (عياد،2004: 12).

عرفت العلاقات الجزائرية مع مالي إتفاقيات بين الطرفين أكان ذلك على المستوى الثنائي أوفي إطارالمنظمات الإقليمية، وتمحورت مجمل هذه الإتفاقيات بين الجوانب السياسية الأمنية والعسكرية، وبين الجوانب الإقتصادية الإجتماعية والثقافية، ومن بينها الإتفاقية الموقعة بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، من خلالها تم إنشاء غرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة، لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، تحت إسم "لجنة الأركان العملية المشتركة" وفقا لخطة تمنراست، التي تم الإتفاق عليها خلال إجتماع قادة الجيوش الأربعة في 14 أوت 2009، والتي تضمنت قرارًا مشتركا بإنشاء مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة تمنراست (لعلامي،2010)، وتم إعطاؤها الطابع العملي والفعال في أفريل 2010 بتمنراست الجزائرية، وهو ما يعكس درجة تموقع الدول المعنية لتحقيق مصالحها وأهدافها وفقا لإمكانتها وقدراتها.

هذه الإتفاقية يعتبرها الباحث كمدخل لدراسة العلاقات بين الجانبين، كونها تدخل ضمن الإطار الزمني للبحث ولها أثر في العلاقة بين الجزائر ومالي، وإذ تمثل مدخلا من مداخل البيئة الخارجية للنظام الجزائري، ويتضح جليا دور المؤسسة العسكرية كأحد الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال الإنسحاب الذي قام به من الأراضي الشمالية لمالي، ومن خلال توقيف الدعم وتسليم المعدات العسكرية الذي كان قائما قبيل الأزمة، وإنطلاقا من تطورات الأزمة في شمال مالي مع محاولة الربط بينها وبين هذا الإتفاق وبين فاعل المؤسسة العسكرية، يتبين للباحث مدى وثوق الصلة بينهم، فالنظام السياسي الجزائري ومن خلاله المؤسسة العسكرية، يعتمد في علاقاته الخارجية على المبدأ القائم على التعاون بين الدول المتجاورة، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة وهو ما ظهرمع دول الميدان، مالي والنيجر وموريتاتيا، حيث هدف الإتفاق بينهما إلى القضاء على الإرهاب وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومكافحة الجريمة المنظمة، ولا تتسامح الخارجية الجزائرية مع أي تهاون أو تراجع في هذا المجال، وهو ما وتر العلاقات بين مالي والجزائر قبيل إندلاع الأزمة، حيث إتهمت الجزائر وموريتانيا النظام في مالي (أين تعرف معظم الوحدات المقاتلة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إنتشارًا خارج الجزائر)، بالتراخي أوحتى التواطؤ مع هذا التنظيم، وقد إضطرت مالي طوعا أوكرها للقبول بتدخل الجيش الموريتاني ضد هذه الوحدات على أراضيها (الحرة،2010).

ومما هو ملاحظ في قرار إنسحاب القوات الجزائرية من شمال مالي، أنه صادر عن المؤسسة العسكرية، وهو ما يؤكد سابقا بأن المؤسسة العسكرية تضطلع بأمور الدولة الداخلية في حالة السلم، لكن لما يتعلق الأمر بالأزمات وأمن وإستقرار الجزائر، فإن مهامها ستتحول تلقائيا

إلى الدفاع عنها، ولا يتنافى ذلك مع عمل الجهاز الرئاسي حيث يرتبطان معا من خلال منصب رئيس الجمهورية الذي يشغل في نفس الوقت القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وهنا يظهر أيضا دور الفواعل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، التي عقدت مع الجزائر إتفاقية الشراكة الأمنية، يتضمن هذا الإتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلةعام 2010، وفي سنة 2011 شكل البلدان فريق إتصال ثنائي بشأن مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني (**guardian**,2013)، ويخص بالتحديد مناقشة كيفية حصر نشاط "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وأهمية التركيز على محاربة تجارة المخدرات لعلاقتها الوطيدة بتمويل الإرهاب في الساحل الإفريقي، ويأتي في هذا المجال أيضا تسليم الولايات المتحدة للجزائر تقارير حول نتائج عمليات مسح منطقة الساحل، التي أنجزتها طائرات إستطلاعية أمريكية بعد خطف سبعة أجانب في النيجرغالبيتهم فرنسيين، ونَوَّه الجنرال **رونالد لادني** قائد القوات الجوية الأمريكية في إفريقيا(أفريكوم)[1]، بالدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في المغرب العربي والساحل الإفريقي، وقال "إننا مستعدون للعمل مع الجزائر من أجل ضمان الإستقرار والتصدي لهذه التهديدات" (قدادرة،2010).

وباستخدام تحليل نظرية إيستون للنظم في العلاقات الدولية، يعتقد الباحث أن هذا المدخل كان له ما يوافقه ويوازيه من مخرجات، حيث ظهر ذلك في الإستجابة المباشرة للمدخلات من خلال مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، ومنهج التعاون بين دول الميدان والتنسيق الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتبين ذلك جليا في مقاطعة الجزائر لقمة بامكو للقيادة المشتركة لجيوش الدول الأربعة، النيجر ومالي الجزائر موريتانيا، المنعقدة بمالي في 13 أكتوبر 2010، وهذا يرجع كما قالت صحيفة "أندبندنت" إلى أن الجزائر ومالي لن تستطيعا أبدا كما يُعتقد الجلوس إلى طاولة واحدة، والتناقش صراحة بشأن مسألة إحلال الأمن في الشريط الساحلي – الصحراوي (الحرة،2010)، جاء القرار الجزائري مستندًا إلى أهمية التعاون وتكاثف الجهود فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وضرورة العمل الجماعي المشترك بين دول المنطقة، هنا يظهر تراجع وإنكفاء العلاقات بين البلدين، حيث تعد عدم مشاركة الجزائر في قمة باماكو عبارة

---

([1]) القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا(USAFRICOM) هي وحدة مكونه من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة إفريقية في أفريقيا عدا مصر، حيث تقع في نطاق القيادة المركزية الأمريكية. وكانت القيادة الأفريقية قد تأسست في 01-10-2007، كقيادة مؤقتة تحت القيادة الأمريكية لأوروبا، والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسئولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة أفريقية. وقد بدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسميا في 01-10-2008 ، من خلال إحتفال في وزارة الدفاع حضره ممثلون عن الدول الأفريقية في واشطن دي سي.

عن أزمة سياسية، وإذا ما طرحت فكرة هل أنَّ هذه المخرجات كانت سلبية أم إيجابية؟ تكون الإجابة حسب الواقع وحسب رأي الباحث أنها إيجابية، ذلك أنها عملت على الوفاء بالمطالب وحولتها بشكل يرضي الجهات التي تقدمت منها المدخلات، حتى وإن أثر ذلك على العلاقات الجزائرية- المالية، إلا أن النظام الجزائري حاول المحافظة على الإستمرار، وكانت له القدرة الإستجابية(Adaptive Capability) (مهنا،1980: 101).

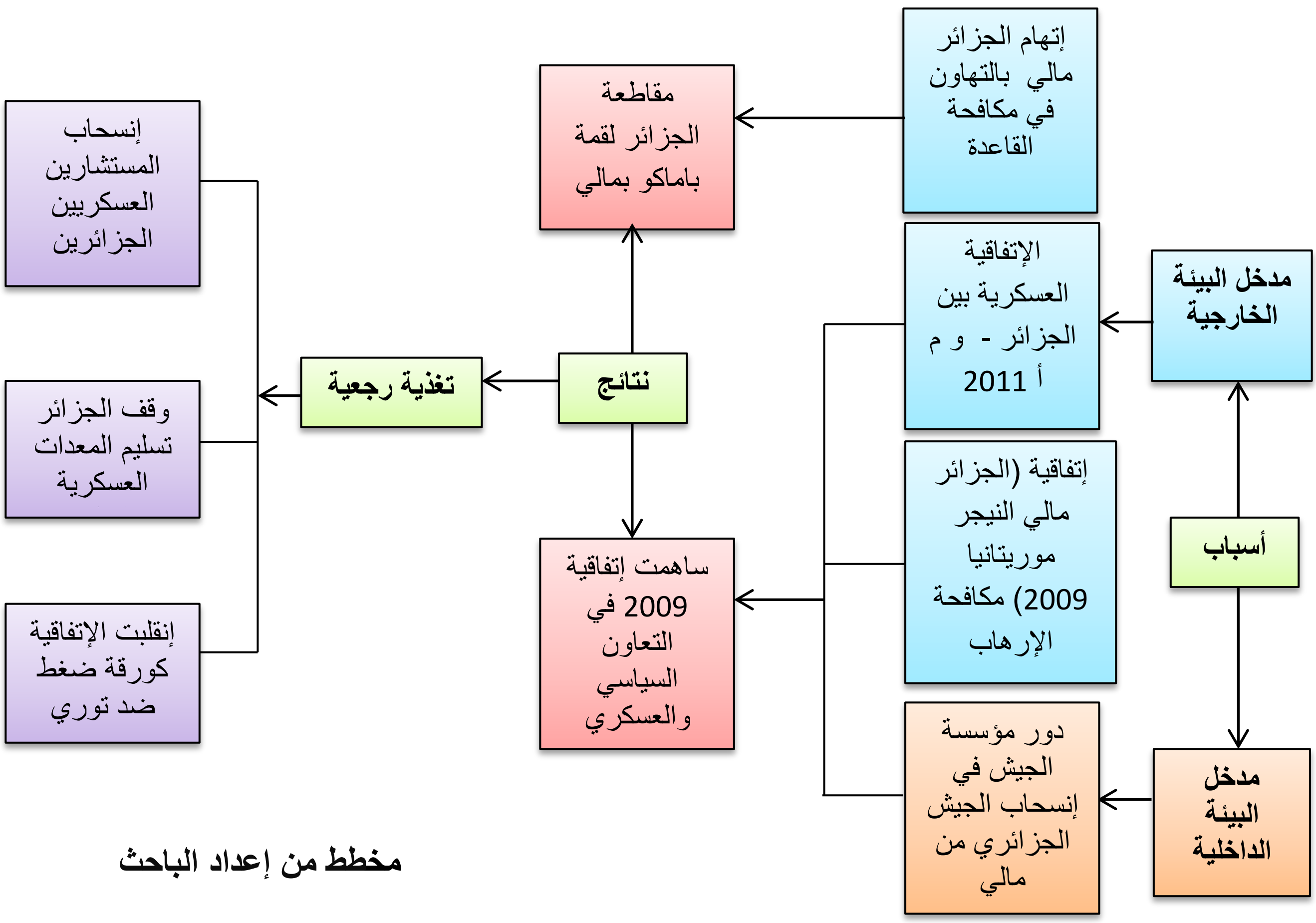
ويعتبر الباحث أن هذا القرار جاء ليُبرز أهمية ومكانة العامل الأمني في المنطقة، بعدما عرفت الجزائر في السنوات الماضية آثار العمليات الإرهابية المسلحة على المستوى الداخلي، وأثّر هذا أيضا على علاقاتها الدولية والإقليمية، وهو ما يؤكد خاصية الإعتماد المتبادل التي يتميز بها التحليل النظمي، حيث يظهر التفاعل بين الأجزاء والوحدات، ويتطور هذا التفاعل إلى نقطة الإعتماد المتبادل (Interdepandence) ، يَعني أن أفعال أي طرف من أطراف النظام سيكون لها تأثير على بقية الأطراف أوعلى النظام كليا. فالإنكشاف الأمني وإنتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، وتجارة المخدرات والمهربين في شمال مالي، والذي يعتبر فناءً خلفياً للجزائر وعلى مقربة من حدوده، حيث يمثل أحد أطراف النظام في البيئة الخارجية، ستظهر آثاره لامحالة على الجزائر وبيئتها الداخلية، ولكي يحافظ النظام الجزائري على نفسه **Self-maintenance**، قام بممارسات الغرض منها الخروج من هذه الأزمة بأقل التكاليف، وبرزت نتائجه في التغذية الإسترجاعية (عبد القادر والمنوفي،2002: 120).

وهو ما يتوافق ويتطابق مع فرضية البحث الثانية، التي تشير إلى أن أغلب العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي هي علاقات أمنية سياسية عسكرية، وتزداد كلما تعاظم دور الجزائر الإقليمي . إن للأزمة في مالي أثر في تراجع مستوى العلاقات بين البلدين، من خلال تأثر السير الحسن للأمور بينهما، خاصة في مسألة إنسحاب المستشاريين العسكريين، ووقف إرسال المساعدات العسكرية الجزائرية لمالي، بما يوحي بوجود توتر سياسي بين الجزائر ومالي ممثلة برئيسها توري.

التغذية الإسترجاعية(Feedback) يقصد بها، عملية تأثير وربط بين المخرجات والمدخلات، أوهي ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، أي تلك الآثار التي أحدثتها القرارات والسياسات في البيئة (المنوفي،1985: 99). وتمثلت بالنسبة للنظام الجزائري بإتجاه البيئة الخارجية وعلى الخصوص مالي، في قرار إنسحاب المستشارين العسكريين الجزائريين من شمال مالي، وتوقفت الجزائر عن تسليم المعدات العسكرية خلال معركة تيساليت الحاسمة في أوائل

مارس 2012، مباشرة بعد بداية الأزمة في المناطق الشمالية، وجاء هذا عقب تعرض الجيش المالي الذي يدعمه المستشارين العسكريين الجزائريين للمحاصرة، يأتي الموقف الجزائري والذي يدل على أنها تعاقب "توري"، بسبب ما تعتبره جهات جزائرية تواطؤ مع تنظيم القاعدة ضد الجزائر، وبسبب تقاعسه عن تفعيل التعاون الأمني الإقليمي مع دول الميدان الأخرى(موريتانيا، النيجر، مالي) ضد حركات التمرد، وبررت الجزائر عدم تدخلها في مالي عقب الأزمة، بأن الأمر يتعلق بحركات التمرد شمال مالي، وهو أمر يتعلق بالشأن الداخلي لمالي، وهذا يدخل ضمن مبدأ السياسة الخارجية الجزائرية، القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، حتى وإن كانت ثمة تجاوزات أمنية عسكرية من قبل هذه الجماعات. والسلطات الجزائية تبرر موقفها من الأمر على حد تعبيرها، بأن الإتفاقية كانت تهدف إلى التعاون فيما يخص محاربة الجماعات الأرهابية المسلحة، منها القاعدة وليس حركات التمرد الداخلية (الطوارق،2013).

**تطبيق نموذج تحليل النظم – تراجع العلاقات بين مالي والجزائر: نموذج رقم (9)**




**مخطط من إعداد الباحث**

يأتي الإنقلاب الذي قامت به المؤسسة العسكرية في مالي ومن خلالها، قيادة الأركان بقيادة الكابتن **أمادوسانوجو** بعد التمرد الذي حدث داخل مؤسسة الجيش في مالي، كأحد مدخلات البيئة الخارجية للنظام الجزائري (Inputs) حيث سيستخدم الباحث أسباب ونتائج وتداعيات الإنقلاب في هذا التحليل، وترجع أسباب هذا التمرد الذي قامت به المؤسسة العسكرية في مالي إلى الإتهامات المقدمة من طرف بعض قيادات الجيش للرئيس المالي **أمانو توماني توري**، إثر إخفاقه في توفير التجهيزات الكافية لقوات الدفاع الأمني، من أجل إنجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أراضي البلاد، إلى جانب الفساد الذي إستشرى لدى الرئيس توري والجماعة الحاكمة معه، حيث يشتبه على نطاق واسع أن لإدارة توري علاقات مع أنصار سياسيين، وأصحاب أعمال مجرمين لهم صلات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)، وكانت الإستراتيجية التي إعتمد عليها توري في مواجهة مناطق الشمال كيدال،غاو،تمبكتو(والتي تشكل ثلثي البلاد من حيث المساحة ولكن فيها 10% فقط من السكان) من الإنزلاق نحو التوتر والمطالبة بالإنفصال، والتوجه نحو التمرد المسلح، أن قام بالإستعانة بالنخب المحلية الإنتهازية والفصائل المسلحة والميليشيات سهلة القياد للقيام بوظائف الدولة (بوخرص،2012).

أيضا أدى التمرد العسكري في مالي، والذي عقبه الإنقلاب العسكري على الرئيس، إلى توتر الأجواء في الشمال المالي، وإستغلت الحركات الأزوادية الوضع بغية إعلان تمردها على العاصمة باماكو، وتنوي من وراء هذا الإجراء إلى إعلان إستقلال الأزواد، أدى إلى إنتشار الجماعات المسلحة والأعمال الإجرامية في مناطق الشمال المالي المحاذية للحدود الجزائرية، وهذا ما شكل قلقا للدبلوماسية الجزائرية وتركها تتحرك باتجاه مالي، إنطلاقا من أن هذه التحركات للجماعات المسلحة كانت ولا تزال تشكل خطرا على الفضاء الجيواستراتيجي الجزائري، وستزيد من تعميق آثار الأزمة في المنطقة الخلفية للجزائر، وإعتبارا أيضا من أن هذا التحرك يدخل ضمن سياق تحرك الدبلوماسية الجزائرية أثناء الأزمات، ومثالا على التهديد الآتي من الجانب الخلفي للجزائر، قامت جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في 22 أكتوبر2011، باقتحام مخيمات اللاجئيين الصحراويين المتواجدة بمنطقة تنذوف الجزائرية، حيث تسلل عناصر مسلحين من دولة مالي إلى مقر ضيافة الأجانب داخل مخيم الرابوني مستخدمين أسلحة نارية، وإختطفوا ثلاثة أجانب (إسبانيين وإيطالي) (محمدي،2011)، حدث وقع داخل الأراضي الجزائرية إتجاه رعايا أجانب، وكانت الأراضي المالية منطلقا له، هذا يعني أن الخطر لم يعد بعيدا عن الجزائر بل تسلل إلى الداخل الجزائري، وهو نفس الموضوع الذي سوف نتناوله لاحقا عندما نتحدث عن الهجوم الإرهابي على القاعدة الغازية في تقنتورين.

إلى جانب هذا هناك عوامل ومدخلات لعلبة النظام الجزائري من البيئة الداخلية، تمثلت في سمات السياسة الخارجية الجزائرية والتي تتميز بارتفاع نشاطها، وزيادة وتيرة التحركات الدبلوماسية في مرحلة الأزمات، وهذا يعد أيضا مدخلا من مداخل التحليل النظمي، باعتباره صادر من البيئة الداخلية للنظام الجزائري، وهو ما تركه يتجه نحو الحركة والنشاط والإندفاع للأمام، أي أن النظام الجزائري يتسم بردات الفعل تجاه الأزمات، أي أنه كلما ظهرت أزمة داخلية أوخارجية، تزداد كثافة وحركية السياسة الخارجية الجزائرية، بينما تشهد حالة الركود والجمود أثناء الإستقرار السياسي في البلد. وردة الفعل تتمثل في تحويل الجهود والممارسات نحو هذه الأزمة باعتبارها تهدد أمن وإستقرار النظام الجزائري ومختلف مؤسساته، سواء كان هذا التهديد يخص المجالات الأمنية أوالمجالات السياسةّ، وهيبة الدولة في النظام الدولي أو يخص الجانب الإقتصادي (بوعشة،2004: 31-39).

فالإنقلاب العسكري في مالي، وقبله التمرد داخل المؤسسة العسكرية، وإنتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى عملية إختطاف الرعايا الأجانب، التي تقوم بها القاعدة في الجنوب الجزائري، هي أزمات تركت الجزائر تتفاعل دبلوماسيا معها وتتحرك أمنيا وعسكريا، في إطار المصلحة الوطنية، وضمن مشروع مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي سبيل تحقيق التعاون الإستراتيجي الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وضمن التعاون بين دول الميدان-الجزائر مالي والنيجر وموريتانيا.

قبل التطرق إلى مخرجات النظام الجزائري، والتي تعبر عن رد فعل النظام لمدخلات البيئتين الخارجية والداخلية، يشير الباحث إلى أن عملية التفاعل التي تتم داخل أبنية النظام الجزائري، وحسب نظرية إيستون لتحليل النظم تتم بعد أن تتفاعل المدخلات مع مدركات صانع القرار، وأثناء هذه العملية يتم إستعراض الإختيارات والبدائل ويوضع كل منها في ميزان الربح والخسارة، ومن هناك يختار النظام أحسن البدائل، وهذا بتعظيم المنافع وتقليل الأضرار (المودودي،2009: 19-20)، ومن هذا المنطلق وبعد دراسة النظام الجزائري لمختلف مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية، جاءت مخرجاته في قرارت تشير إلى أنها تدين الإنقلاب الذي قامت به المؤسسة العسكرية في مالي، وقررت وقف التعاون العسكري والإستخبراتي والإنساني إلى حين عودة الإستقرار في مالي، قرار أشار إليه المتحدث باسم الخارجية الجزائرية **عمار بلاني** حيث عبر عن " قلق الجزائر البالغ" حيال الوضع في مالي، الذي يعتبر أكبر بلد جار للجزائر في الساحل الإفريقي، وقال بلاني " إن الجزائر تتابع بإنشغال كبير الوضع في مالي، وتدين من حيث المبدأ وبناء على ميثاق تأسيس الإتحاد الإفريقي، الإحتكام إلى العنف ونرفض بشدة أي تغيير

خارج الأطر الدستورية "، وأضاف " نعتقد أن الحل في الأزمات الداخلية في مالي، ينبغي أن يتم في إطار السير العادي للمؤسسات الشرعية لهذا البلد، وفي إطار إحترام القواعد الدستورية "، مشيرا إلى أن الجزائر " تؤكد تمسكها الصارم بعودة النظام الدستوري في هذا البلد المجاور". ويأتي دور فاعل الحكومة الجزائرية في السياسة الخارجية الجزائرية كأحد الفواعل الداخلية، من خلال القرار الصادر عنها أولا بإدانة الإنقلاب، ثم في إعطائها تعليمات صارمة لحرس الحدود الجنوبية، بتوخى أقصى درجات الحذر، بعد الذي حصل في مالي (الشرق الأوسط،2012).

إعتمدت مخرجات النظام الجزائري على مقاربة الإنتظار والترقب خاصة في بداية الأزمة، يرجع ذلك إلى أنها تلتزم الحذر في رهاناتها، وهذا بهدف حماية مصالحها الإستراتيجة، حيث لا تريد الجزائر المغامرة منذ البداية بإتخاذ قرارت تعرقل مسار علاقاتها بمالي، في إطار التعاون الإستراتيجي بين البلدين (بوخرص،2012). وهو الذي أشار إليه الباحث سابقا من أن النظام السياسي الجزائري يعمل على إختيار البدائل، بعد إستعراض المكاسب المحققة من وراء هذا القرار، وأهم الخسائر التي يمكن أن تنجم من جراء إتخاذ هذا القرار ويقوم بتفضيل أحسن الإختيارات. وحسب مخرجات النظام الجزائري يرى الباحث أن تعامل النظام الجزائري مع مدخلات البيئتين كانت إيجابية وموافقة للمخرجات، كون الجزائر غلّبت مصالحها الإستراتيجية في مسألة إدانة الإنقلاب وهو أمر موازِ لما أشار إليه عمار بلاني في بيان وزارة الخارجية الجزائرية، وأن ذلك يوافق ما جاء في ميثاق تأسيس الإتحاد الإفريقي، من أجل تفادي الإنتقال غير السلمي للسلطة في مالي، وضرورة خضوع أي عمل سياسي إلى الدستور الوطني، كما أن عدم إستقرار الوضع في مالي، وإنتشار الأعمال المسلحة من شأنه أن يخلق أزمة تنتقل عبر الحدود إلى كافة الدول المجاورة، وهذا الذي تخشى الجزائر من حدوثه، من خلال الدعوة إلى عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي.

مخرجات النظام الجزائري التي إستجابت لمدخلات البيئتين الداخلية والخارجية، تولدت عنها تغذية إسترجاعية (Feedback) باتجاه البيئتين، تمثلت في ثلاث أشكال: سياسية- أمنية وعسكرية- إقتصادية، فكان أن إنقطعت العلاقات السياسية الجزائرية - المالية مباشرة بعد الإنقلاب والتمرد العسكري الذي أطاح بالرئيس توري، وهي تداعيات تعود إلى مرحلة الرئيس توري، فكما تمت الإشارة إليه سابقا، أن الجزائر تراجع منسوب علاقاتها مع مالي، بعدما إتهمت الرئيس المالي بالتواطؤ مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومنه يرى بعض المحللين أن الجزائر عاقبت توري وتخلت عنه أثناء أحداث الإنقلاب، وتبعا لتطورات الأحداث في مالي يُرجح أن الوساطة التي كانت قد أشرفت الجزائر عليها، بين باماكو والمسلحين الطوارق قبل بداية

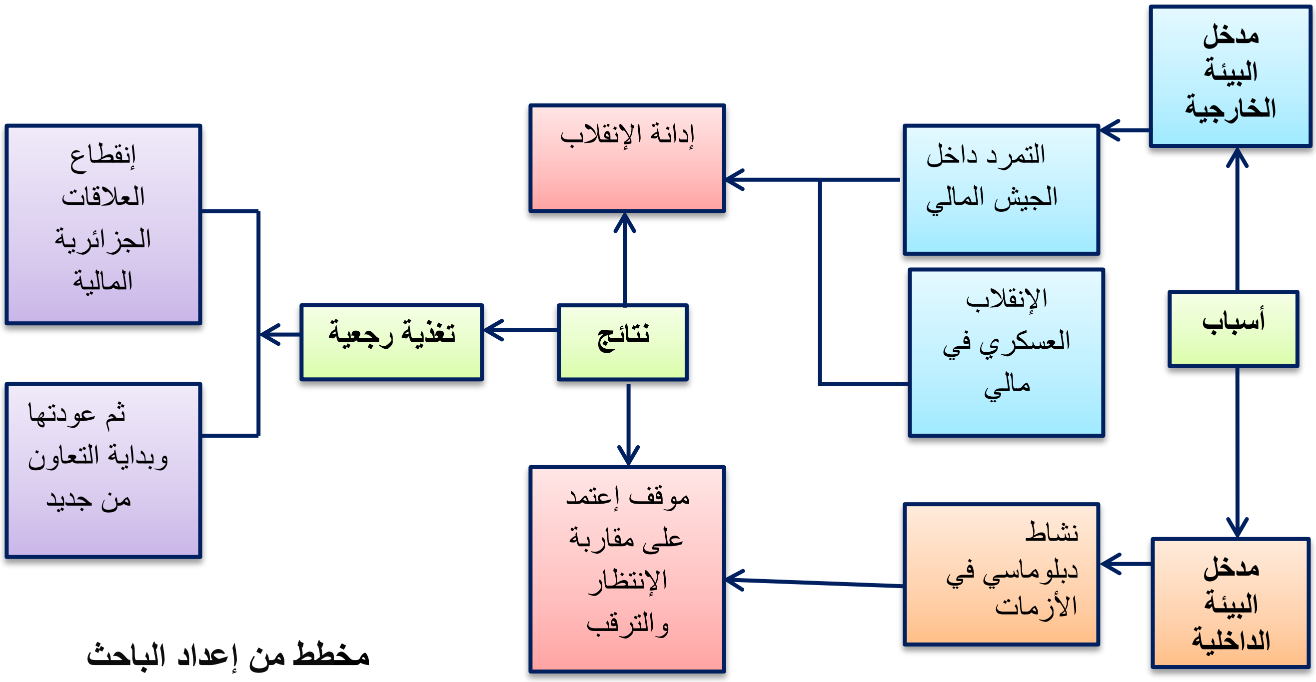
الأزمة، ستتوقف في ضوء تطورات الأزمة المالية، أما في الجانب العسكري فلقد قامت الجزائر بسحب مستشاريها العسكريين، وأوقفت تدعيم الجيش المالي بالمعدات العسكرية، إلى جانب تدعيم الحدود الجنوبية وتشديد المراقبة عليها عسكريا، وفيما يخص الجانب الإقتصادي فقد قررت الحكومة توقيف مساعداتها في إطار إعمار مناطق الشمال المتاخمة للحدود الجزائرية، والتي يسكنها المعارضون للحكومة المركزية في باماكو (الشرق الأوسط،2012).

لكن وبعد إستقرار الأمور وتسليم السلطة إلى هيئة إنتقالية، سريعا ما عادت الأمور والعلاقات بين مالي والجزائر إلى وضعها الطبيعي، وإنتخب رئيس جديد لمالي في 22جويلية2013، هو أبوبكركيتا. وعادت العلاقات بين الجانبين إلى سابق عهدها، وزاركل من الرئيس المالي أبوبكركيتا ووزير المصالحة الوطنية وتنمية مناطق شمال مالي الجزائر، وإتفق الرئيسين الجزائري والمالي على إنشاء آليات جديدة من شأنها تعزيز التعاون الثنائي، من خلال إنشاء لجنة ثنائية حول الشمال تجتمع كل شهر لمتابعة تنفيذ القرارات، من أجل تسوية سلمية لمسألة شمال مالي، وكذا إعداد تفاهمات جديدة فيما يخص تعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وتنشيط آليات التعاون الحدودي، ومرافقة مالي في جهود الإستقرار والحفاظ على الوحدة الترابية للبلد، والمصالحة بين جميع الأطراف طبقا لقيم التعايش والوفاق السائدة في مالي، طالبا في نفس الوقت من الرئيس الجزائري، تدخل الجزائر رسميا وعودتها كمشرف وقائد للمفاوضات بين الحكومة المالية والمعارضين، وباشرت بالفعل الجزائر هذا من خلال مساهمتها في ترقية الحوار الوطني، طبقا للوائح مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، وقرر الرئيسان أيضا تجسيد برنامج خاص للتنمية الإقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامجج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين بمناطق كلا البلدين (فيتوقايتو،2014)، وأشار من جهته شيخ **عمرديارا** وزير المصالحة الوطنية وتنمية مناطق شمال مالي، إلى أن الجزائر ومالي تجمعهما علاقات إستراتيجية، تتجاوز الإعتبارات الحاضرة، وقال أن الجزائر ظلت دائما حاضرة وواقفة إلى جانب مالي، وستضل هذه العلاقة طالما أن هناك علاقة ثنائية إستراتيجية بين البلدين (وكالة الأنباء،2014).

تعد الحدود الجنوبية للجزائر بمثابة حزام أمني، يعزل الجزائر عن مشاكل الساحل الإفريقي ، ونظرا لما تشكله مناطق الساحل الإفريقي من عمق إستراتيجي، وتهديدات أمنية لإستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري. ونظرًا لما تحمله المنطقة ومالي على الخصوص من مميزات تطبعها، مثل فشل الدولة وهشاشة نظامها، وشساعة الرقعة الجغرافية وتحقيق الإشباع والتماسك الإجتماعيين لتجسيد مشاريع التنمية، وهذه

تعتبر بمثابة تحديات وتهديدات أمنية كبرى، فإن الأمر يستدعي من النظام الجزائري، طرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية إتجاهها (سايج،2010).

**تطبيق نموذج تحليل النظم – تراجع العلاقات بين مالي والجزائر: نموذج رقم (10)**




**مخطط من إعداد الباحث**

**المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المالية- تفاعل جزائري ومالي**

**أ) إنفلات أمني تسبب في نشاط دبلوماسي جزائري**

تطورت الأمورفي مالي بعد إنقلاب المؤسسة العسكرية على السلطة الحاكمة، ونتج عن ذلك إنفلات أمني في المناطق الشمالية لمالي، وإنتشرت الجماعات الإرهابية المسلحة ونشطت عمليات التهريب والجريمة المنظمة، تزامنا وإنتشار السلاح القادم من الأراضي الليبية، ودخلت بذلك المنطقة في دوامة عنف مستمر، مما خلّف آثارا على مصالح الجزائر الخارجية، بعد أن تم إقتحام القنصلية الجزائرية في منطقة غاو التابعة لإقليم شمال مالي(غاو،تمبكتو،كيدال)، والمتواجدة ضمن إقليم الأزواد في 05 أفريل2012. كان من أبرز نتائج ذلك، إحكام جماعة الأزواد المحسوبة على قبائل الطوارق سيطرتها على مدن الشمال، إقتحام القنصلية الجزائرية في غاو وإختطفت جماعة متطرفة، القنصل الجزائري ونائبه وخمسة دبلوماسيين جزائريين كرهائن، هذه الجماعة(جماعة التوحيد والجهاد) التي يرجح أن لها علاقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي

ينشط بسهولة في المناطق الصحراوية الصعبة لمنطقة الساحل، حيث يحصل على الدعم المادي من الفدية لقاء تسليم الرهائن للدول الغربية، وتهريب المخدرات والإتجار بالبشر (عمروش،2014: 184).

يعد هذا الحدث مدخلا من مدخلات البيئة الخارجية للنظام الجزائري(Inputs)، قامت بدفع النظام الجزئري نحو النشاط والحركة، وتواصلت تطوراته وتبعاته إلى أشكال أخرى من بنيها، أن الخاطفين طالبوا من السلطات الجزائرية طلبين (Demands) تمثلا في، دفع فدية مقدارها 15 مليون يورو مقابل الإفراج عن الدبلوماسيين الجزائريين، ومن جهة أخرى طالبوا الخارجية الجزائرية بالإفراج عن السجناء المعتقلين التابعيين لتنظيم القاعدة(أبو إسحاق السوفي)، على أساسه يتم الإفراج على الدبلوماسيين الجزائريين، مدخلات جعلت النظام الجزائري في حيرة من أمره، لأن القضية أصبحت بين الدولة الجزائرية والجماعات الإرهابية المتطرفة، ولا يعتبر النظام في مالي طرفا فيها، غير أنه ولسبب نشاط الحركات والجماعات الإرهابية على الأراضي المالية، يمكن التعاطي معها في إطار علاقات الجزائرمع مالي (سكاي نيوز،2012).

وأسفرت هذه العملية عن إنتقال الأحداث وفق نظرية إيستون بين المستويين الداخلي المحلي والخارجي، حيث إنتقل تأثير قضية الرهائن من قضية خارج الحدود الوطنية، إلى قضية رأي عام ومواطنين داخل الجزائر، زيادة على أنها تخص بالذات عائلات الدبلوماسيين المُختَطفين، فلقد شكلت القضية في الداخل الجزائري ضغطا، من خلال تعامل الرأي العام والإعلام والصحافة الوطنية معها، حتى الإعلام الدولي كان له دور في نقل تطورات الأحداث والأخبار أولاً بأول، ويعتبر التفاعل الذي مارسته كل من الصحافة الوطنية، وضغط الرأي العام وعائلات المختطفين، أحد مدخلات البيئة الداخلية للنظام الجزائري أيضاً، ففي الوقت الذي كان فيه المختطَفين ينتظرون مصيرا مجهولا بين أيدي الخاطفين، كانت عائلاتهم تعيش تحت رحمة الأخبار الواردة من هنا وهناك، خاصة من الجماعات الإرهابية والحركات المتطرفة، وبالفعل ومن حين لآخر كان الخاطفين يبثون مقاطع فيديو تظهر صحة الرهائن، إلى جانب مطالبة ومناشدة الرهائن السلطات الجزائرية والرئيس الجزائري بالخصوص عبد العزيز بوتفليقة، العمل على إطلاق سراحهم وتلبية مطالب الخاطفين (عياد،2004: 12).

وشَعر الرأي العام بالسَّخط على الحكومة في تعاملها مع ملف المختطفين، حيث دعا الرأي العام السلطات الجزائرية إلى التحرك نحو قبائل الطوارق في مالي، من أجل التوسط لدى الخاطفين لإسترداد الدبلوماسيين (عمروش،2014: 184). ومن جانبه عمل النظام السياسي

الجزائري على خلق جو من التأييد الداخلي، والذي عادة ما يظهر في حالات الثورات والأزمات التي تهدد أمن وأسس المجتمع، من خلال طرح قضية الرهائن على أنها قضية أمن وطني، وتدخل في إطار الدفاع عن سلامة الإقليم، وبهذا يخضع الرأي العام والمواطنين إلى جملة من الإجراءات والترتيبات الخاصة بالنظام الجزائري في قضية الرهائن (شلبي،1996: 138-139).

تمثلت مخرجات النظام الجزائري(Outputs) إتجاه أزمة الرهائن الذين إختطفوا من طرف حركة الجهاد والتوحيد، في القرار الصادرعن السلطات الجزائرية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية والذي يقتضي تشكيل خلية أزمة وفتح باب المفاوضات مع المختطِفين، إستنادًا إلى أن الأمر يقتضي ذلك، في إطار المصلحة الوطنية، حيث أكد على ذلك وزير الشؤون الخارجية **رمطان لعمامرة**، أن الجزائر تظل مجندة لإطلاق سراح دبلوماسييها المختطَفين في شمال مالي، وجدد تعاطفه مع المواطنين المختطَفين باعتبارهم ضحايا واجبهم المهني، مؤكدًا إلتزام الدولة الكبير ببذل كل الجهود للتوصل إلى نهاية سعيدة للمسألة (وزارة الخارجية،2013). وأكد على أن الجزائر لن تخضع للإرهاب في مسألة دفع الفدية حيث قرر النظام الجزائري عدم الإستجابة للخاطفين بدفع الفدية، والإفراج عن سجناء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خاصة في ظل التقارير التي تتحدث عن حصول تنظيم القاعدة من الحكومات الأوربية على فديات بنحو 90 مليون دولار منذ سنة 2008. وأبرزت وزارة الشؤون الخارجية، أنه طِوال فترة الإحتجاز لم تدخر السلطات الجزائرية المختصة جهدًا، من أجل الوصول إلى إطلاق سراح دبلوماسييها دون قيد أو شرط، وهو ما يندرج ضمن النسق العقائدي الجزائري، والمرتبط بالإلتزام الدولي والقائم على رفض دفع الفدية للمختطِفين (السكينة،2014).

وإلتزمت خلية الأزمة التي ترأسها **مراد مدلسي**، إثر تنصيبها على مستوى الخارجية حيث أولت لها السلطات الجزائرية متابعة كل التطورات ذات الصلة بعملية الإختطاف، بالسرية والهدوء التام وتم تبرير ذلك بأن القضية حساسة. جاء إعلان قرار تشكيل خلية أزمة وفتح باب المفاوضات مع المختطِفين، هذه المرة من طرف وزارة الخارجية، التي تُعنى بالشؤون الخارجية والدولية، من خلال وزير الخارجية الجزائرية، وهو ما يفسر الإضطلاع المباشر بهذه القضية، كفاعل من الفواعل المساهمة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

ومن أجل محافظة النظام الجزائري على نفسه، من الأخطار الخارجية ولغرض بقاءه منسجما وفعالا في الإطار الوطني والإقليمي، وضمن سياق الأزمة في مالي والتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، على غرار أحداث الربيع العربي بالمنطقة والتوترات الأمنية على مستوى الجنوب الجزائري، جاءت مخرجات النظام الجزائري بما يوازي ويوافق المصالح الوطنية، والمبادئ

والأهداف الإستراتيجية والإتفاقيات الدولية، وهو ما يظهر من خلال النتائج والتغذية الإسترجاعية (Feedback)، بإتجاه البيئتين الداخلية والخارجية، وتكمن أهمية التغذية الإسترجاعية في أنها ضرورية لبقاء النظام حيث تساعد على تعديل أهداف الدولة وتغيير سلوكها، ومن أجل هذا خاضت الدبلوماسية الجزائرية مفاوضات كبيرة من أجل الإفراج عن الرهائن الجزائريين. فبغض النظر عن كيفية سير المفاوضات وأطرافها والمراحل التي مرت بها بين الجانبين، إلا أن النتائج المحققة عنها، كشفت عن إطلاق سراح خمسة دبلوماسيين مختطَفين مرحليا. ففي 15-07-2012 وبعد قرابة ثلاثة أشهر من الإختطاف تم الإفراج عن ثلاثة مختطَفين، وفي 30-08-2014 أُفرج مرة أخرى عن إثنان آخران، لكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للقنصل ونائبه، حيث أعدم نائب القنصل الجزائري الطاهر تواتي في أوت 2012، بعد إنتهاء مهلة منحتها حركة الجهاد والتوحيد للجزائر، كي تبادله بأحد قادتها وإثنين من أعضائها، وهو القيادي في القاعدة أبو إسحاق السوفي، الذي إعتقل في الجنوب الجزائري رفقة مساعديه، أما القنصل بوعلام سايس الذي كانت الحركة تراهن عليه من أجل الضغط على الجزائر، في مسألة الفدية والإفراج عن المختطَفين، فقد توفي تحت تأثير مرض السكري وضغط الدم ونقص الأدوية، وصعوبة الظروف في الصحراء الكبرى، لكن البعض لا يستبعد أن تكون الحركة إغتالته (سعد الله،2014).

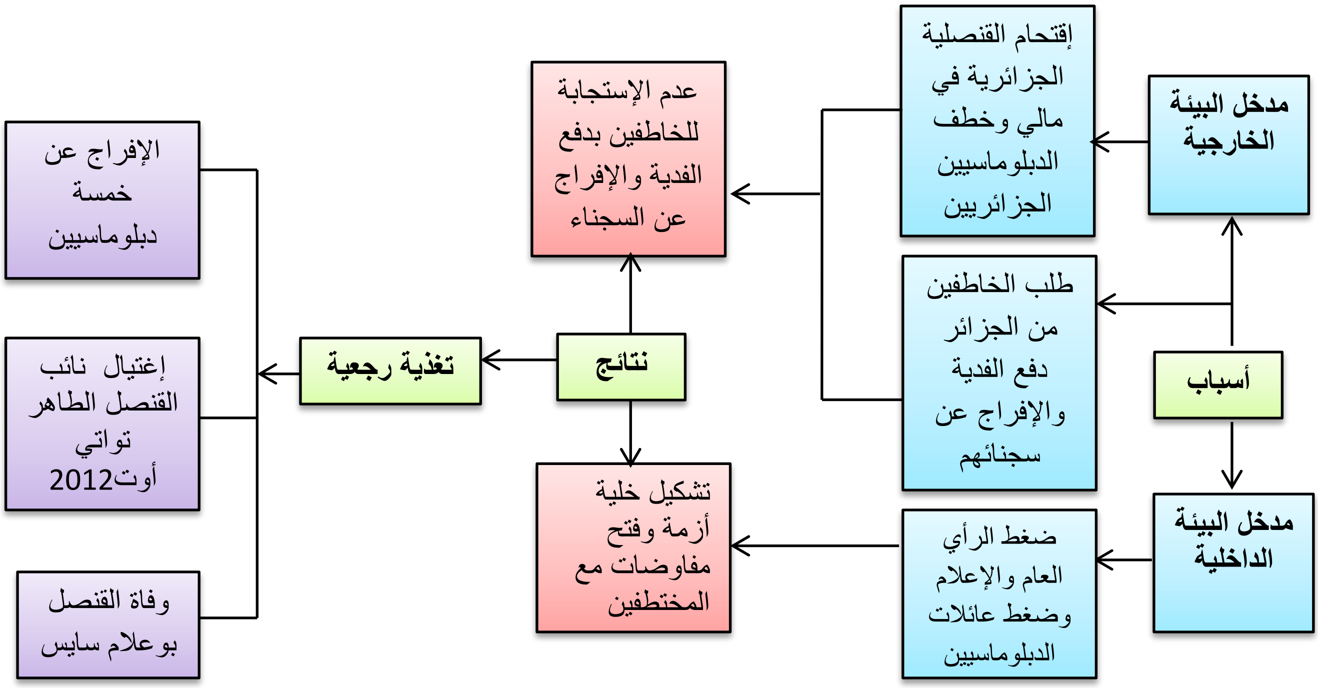
وحسب ماجاء على لسان السلطات الرسمية الجزائرية، فإن قرار الإفراج عن الرهائن المختطَفين والذي كان نتيجة مفاوضات كبيرة وشاقة، أظهر حنكة العمل الدبلوماسي الجزائري، وطول نفسها في المفاوضات، حيث لم تخضع فيه السلطات الجزائرية لطلبات جماعة التوحيد والجهاد خاصة ما تعلق بدفع الفدية، وكانت الجزائر تستند في ذلك إلى القرار الأممي، فالجزائر إستطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابين لقاء الإفراج عن الرهائن، وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وطُورت اللائحة داخل الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009، في مؤتمر "سرت" ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17-12-2009 (بوخرص،2012).

يعتبر القرار الذي خرجت به المجموعة الدولية بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن وليد المساعي الجزائرية الحثيثة، وهو في نفس الوقت يعبر عن تسارع وتيرة السياسة الخارجية في ظل أزمة الإرهاب الدولي، وهي السمة التي تطبع السياسة الخارجية الجزائرية، أي أن تنامي وتيرة عمليات الإرهاب الدولي على مستوى دول الساحل الإفريقي، والصحراء ما وراء الحدود

الجنوبية للجزائر، والذي يعد منطقة إستراتيجية للجزائر، كان بمثابة المحفز والمحرك الذي ترك الجزائر تعمل جاهدة من أجل إستصدار هذا القرار، وهو ما يؤكد صحة فرضية البحث التي تشير إلى أنه كلما ظهرت وقائع وأحداث في الساحل الإفريقي، قامت الجزائر بتجيير تلك الأحداث لصالح السياسة الخارجية الجزائرية، حسب العقائد والمقومات والمبادئ التي تستند عليها، وقال مصدر أمني رفيع أنه إضافة إلى السلطات الجزائرية المتمثلة في خلية الأزمة، هنالك مسؤولون ورجال أمن في أربع دول شاركوا في عملية تحرير الدبلوماسيين الجزائريين، وهي فرنسا التي منحت قواتها الجوية، التي تسيطر على سماء دولة مالي منذ بداية عملية سرفال ممرا آمنا، ولولا الممر الآمن وإمتناع قوات فرنسية ومالية وإفريقية عن التعرض لقافلة سيارات الوسطاء التي إلتقت بممثلين عن الخاطفين عدة مرات، لما أمكن إنهاء أزمة الرهائن. كما كان لأعضاء من جماعة الدعوة والتبليغ وهي منظمة دينية موجودة في شمال مالي، وأعضاء من حركة تحرير الأزواد، والحركة العربية الأزوادية ووجهاء قبليين ومسؤولين أمنيين، وسياسيين في بوركينافاسو وفي حكومة مالي وضباط في القوات الفرنسية في شمال مالي، وشخصيات سياسية في ليبيا دور في العملية الأمنية للإفراج عن الرهائن (السكينة،2014).

في رأي الباحث أن مخرجات النظام الجزائري بإتجاه البيئتين كانت سلبية وإيجابية في نفس الوقت، فإسترجاع خمسة رهائن، وعدم التدخل عسكريا ومحاولة أن تكون المفاوضات في إطار دبلوماسي تسوده السرية، يعد ذلك بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية إنتصارا سياسيا، مرده إلى الطريقة التي تعاملت بها السلطات الجزائرية مع هذه الأحداث، حيث إلتزمت السرية في كثير من الأحيان، كما أنها عملت على الوفاء بالإلتزام الدولي في قضية دفع الفدية. وهو ماجاء في نظرية تحليل النظم، من أن تقييم نجاح الأنظمة السياسية في تعاملها مع المخرجات، يستند إلى نتائج- التغذية الإسترجاعية- التي ترتبت عن هذه المخرجات، ورغم أن الدبلوماسية الجزائرية لم تستجب إيجابيا لمدخلات حركة التوحيد والجهاد في دفع الفدية والإفراج عن سجنائها، إلا أن النتائج التي تعتبر سلبية بالنسبة لحركة الجهاد والتوحيد، يعتبرها الباحث مكاسب إيجابية محققة للنظام الجزائري، تدخل في إطار المصلحة الوطنية وفي تأمين حياة الأفراد والمواطنين والعامليين الرسميين خارج حدود الدولة، زيادة على المحافظة على سيادتها محليا وإقليما ودوليا، وهو ما ظهر في عملية الإفراج عن الرهائن الجزائريين الخمسة، وفي نفس الوقت شكلت هذه الحادثة مِحكا كبيرا للدبلوماسية الجزئرية، أين فقدت إثنان من دبلوماسييها - القنصل ونائبه - وهذا مايعتبر إنتصارًا للدبوماسية الجزائرية بطعم الهزيمة.

### تطبيق نموذج تحليل النظم – تفاعل الجزائر مع مالي : نموذج رقم (11)




**مخطط من إعداد الباحث**

### ب) الجزائر بين مصلحتها والضغوط الخارجية

ساهمت الأزمة في مالي على بلورة فكر سياسي خارجي للدبلوماسية الجزائرية، من خلال المدخلات التي كانت ترِد إلى النظام الجزائري، إثر كل تحرك سياسي أوأمني أوعسكري أوإقتصادي بين الجانبين، كما أن لتأثيرات البيئة الخارجية من منظمات دولية وإقليمية دور في توجيه سياسة الجزائر الخارجية والتأثير عليها، مثلما تمت الإشارة إليه في الفواعل المساهمة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، ممثلة في كل من فرنسا والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا. فبعد سقوط النظام في مالي إثر إنقلاب المؤسسة العسكرية على الرئيس توري، حاولت المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، إتخاذ إجراءات من أجل الخروج من هذه الأزمة، وطرحت أزمة في مالي، الجزائرعلى أنها فاعل رئيسي مساهم، يلعب دورا فعالا في المنطقة من أجل المساهمة في حل الأزمة، ولإعتبارين إثنين هما: الأزمة في مالي، وخطر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، إتفقت المجموعة الدولية على دفع الجزائر، من أجل قيادة المجهود الحربي الدولي، ضد الفوضى المتزايدة على طول حدودها الجنوبية المضطربة (بوخوش،2013: 85).

لم تكد تمر أيام قليلة على بداية الأزمة في مالي، حتى تعالت أصوات المنظمات الدولية والإقليمية والقوى الكبرى، لتدخل عسكري سريع يحد من تفاقم الأزمة المالية، ويعيد مالي إلى المسار الديمقراطي، عن طريق إنتخابات من خلالها يتم تسليم السلطة لهيئة شرعية ورئيس منتخب، وأمام التخوف الجزائري من فشل الدولة في مالي ومن الإنفلات الأمني فيها، حيث ينتقل دائما تأثير فشل دولة ما وهشاشتها إلى دول الجوار أولا، باعتبار أن الدولة الفاشلة جار سوء لباقي الدول المجاورة لها، وفي هذا المجال تشير التقديرات إلى نحو 80% من تكاليف الفشل تتحملها البلدان المجاورة (النويني،2014: 96).

ومقارنة بين الجزائر ومالي ومعظم دول الساحل الإفريقي، فإن قدرات المؤسسة العسكرية الجزائرية ووضعها الإقتصادي ونسبة الإستقرار السياسي فيها، زيادة على الإرادة السياسية في لعب دور فعال على المستوى الإفريقي، وعلى المستوى الإقليمي، تُؤهلها لأن تمارس دورا كبيرا في حل الأزمة المالية، وتعتمد الجزائر في تعاملها مع الدوائر الجيوسياسية الإفريقية لأمنها القومي، ومنها دول الساحل الإفريقي ومالي على الخصوص، بالإعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أمنية أكبر للإقليم الصحراوي، وهذا بمراقبة وحراسة أوسع للحدود البرية عبر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية، ويمكن إرجاع هذا إلى سببين إثنيم هما، تخوف الجزائر من التدخل الأجنبي، والثاني هو تحول مفهوم الأمن الجزائري الذي أصبح يتضمن أبعادًا غير عسكرية، وبالتالي تهديدات أوسع وغالبا ما تكون عبر قومية وصعبة التحديد جغرافيا خصوصا في الصحراء (حسام،2011: 105).

كما أن المنظومة العقائدية الجزائرية إستبعدت تدخل الجزائر عسكريا، غير أن الأمر لابد منه إذا تعلق بمكافحة الإرهاب، حيث قال وزير الخارجية الجزائرية **مراد مدلسي"** نعتقد أن إستعمال القوة يجب أن يتم عن تبصر من أجل تجنب أي خلط أوغموض، بين سكان مالي الطوارق الذين لهم مطالب مشروعة، والجماعات الإرهابية وتجار المخدرات الذين يجب أن يكونوا الهدف الأول، لكونهم مصدرالخطر الذي يهدد المنطقة، وأشار إلى إمكانية مشاركة الجزائر ضمن هذا العمل الرامي إلى محاربة الإرهاب بالمنطقة، وأن الجزائر سبق لها وأن أبدت إرادتها في المضيى قدما في مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل، لكن إشترط مدلسي أن يكون التدخل العسكري في شمال مالي، مرفوقا بعمل يهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية في مالي، وإعادة بناء دولة مالي المستقبلية" (بوخدشة،2012).

ودعت الجزائر إلى عدم النظر للأزمة في مالي على أنها أزمة أمنية فقط، باعتبار أن الجزائر تعمل وفقا لمبدأ الإيمان بالسلام العالمي، ورفض مبدأ القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية[1]، وأن الإرهاب ماهو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الأخرى المتنوعة، وأكدت على أن الحل الأمني غير كاف وحده لمعالجة المشاكل، التي تراكمت بفعل الفقر المتجذر والإختلالات الهيكلية، التي يعاني منها الإقتصاد المالي، وهو ما يعني مرافقة العمل العسكري بخطة تنموية حقيقية تستهدف النهوض باقتصاد مالي ودول المنطقة، وأن مسؤولية المجتمع الدولي تتعدى مكافحة الإرهاب في المنطقة، لتشمل أيضا التنمية الشاملة التي تبقى هي الحل الحقيقي لكل مشاكل المنطقة(بوخوش،2013: 88).

تأتي مدخلات البيئة الخارجية للنظام الجزائري(Inputs) هذه المرة وفق التحليل النظمي، من جانب المنظمات الدولية والقوى الكبرى، والتي صنفها إيستون ضمن النظم السياسية الدولية، حيث تعمل على بلورة مدخلات للنظام، لتساهم العملية السياسية داخل علبة النظام في تحويلها إلى مخرجات، وفي هذا المجال تلقت الجزائر دعوات كثيرة من قبل هيئات ومنظمات ودول كبرى من أجل المشاركة في حل النزاع المالي، في مقدمتها واشنطن وباريس، حيث تقتنعان بأن الحرب في مالي دون موافقة الجزائر بخبرتها المميزة في محاربة الجماعات المسلحة، ووزنها الإقليمي وقربها الجغرافي، يمكن أن تتحول إلى مغامرة عسكرية بل إلى كابوس، وجاءت الإشارة إلى دور الجزائر المحوري في التدخل في شمال مالي أيضا، من المبعوث الأممي الخاص إلى منطقة الساحل الإفريقي **رومانو برودي**، حيث إعتبر أن"الجزائر تتمتع بالهيكل العسكري الضروري والذكاء الذي يمنحها مؤهلات ربما لا نجدها لدى الآخرين"(بوخوش،2013: 87).

وتمثلت مدخلات البيئة الخارجية للنظام الجزائري أيضا، في تطورات الأحداث وتسارعها، وتولد عن ذلك مطالبة فرنسا من الجزائر السماح لها بعبور الاجواء الجزائرية للتدخل عسكريا في

(1)- يعني مبدأ الإيمان بالسلام العالمي، ورفض مبدأ القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية في العقيدة الخارجية الجزائرية، ما يتوافق مع النظرية البنائية حول الأمن التي تتمحور حول أعمال مدرسة شمال أوربا التي تجمع بين أكاديمية كوبنهاغن للسلام والمدرسة الإنجليزية، فهي تجمع بين **"باري بوزان"** و**"أولي وويفر"** اللذان تحدثا عن المركب القيمي للأمن، وأن الأمن مركب من خمسة نقاط وهي: الأمن العسكري بمعنى أمن الدولة من التهديدات الخارجية، والأمن الإقتصادي من خلال توفير الحاجيات المادية للشعب، والأمن السياسي من خلال وجود نظام سياسي مستقر لتوفير شروط الحكم المستقر، والأمن المجتمعي من خلال وجود تجانس بين رموز الهوية والوحدة، مهما كانت مستويات تركيب المجتمع من حيث عدد الأقليات، والأمن البيئي من خلال الحفاظ على وسط بيئي يضمن شروط إستدامة الحياة والأجيال، وكل هذا يتحقق من خلال بناء هوية أمنية مشتركة، لمجموعة من الدول تتعرض لنفس طبيعة التهديدات، مثلما تعاني منه منطقة الساحل تماما، وذلك بربطها بوجود قناعة بأن التهديدات هي عبر وطنية وتقتضي العمل عبر الوطني المشترك، بالإضافة إلى إيجاد هوية أمنية مشتركة ينتج عنها إستراتيجية كاملة متعددة الأبعاد تتضمن قواعد إلتزام واضحة وبعيدة المدى، قد ينتج عنها في النهاية بناء كيان إقليمي مؤسس. أنظر "الجزائرر هينة الساحل الافريقي"، http://www.algerian-vision.com

شمال مالي، وكان الهدف المعلن من وراء هذا التدخل، هو القضاء على الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثانيا إعادة توحيد مالي المقسم، وترميم هذا البلد الذي عرف ديمقراطية نموذجية مقارنة مع جيرانه، ثم نشر الأمن والإستقرار في المنطقة، لكن من وراء ذلك هنالك أهداف غير معلنة، تمثلت في أن الطاقة هي المحرك الأساسي لهذه الحروب التي تقودها فرنسا، حيث تعتبر فرنسا القوة الأجنبية الأكثر نشاطا في منطقة المغرب العربي والساحل، وهذا لرغبتها في الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، فعلى سبيل المثال لدى فرنسا أكبر قاعدة عسكرية في النيجر، التي تُحكم سيطرتها على منابع اليورانيوم الذي يمول 40% من الطاقة في فرنسا، والتي تكفي لسد حاجيات 80% من حاجيات فرنسا، وكون المنطقة تجاورها ثروات ضخمة من البترول، فمن الشمال كل من الجزائر وليبيا، ومن الجنوب نيجيريا وخليج غانا عموما، إضافة إلى الحصول على أسواق كبيرة لمنتجاتها، ولقد عملت فرنسا دائما على تقديم الدعم العسكري، وتمويل عمليات التدريب لكل من موريتانيا ومالي والنيجر(عمروش،2014: 181).

كما أنها قامت بتحفيز منظمة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقياECOWAS، على نشر قوات عسكرية في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة وإحتواء الفوضى الأمنية، إنتهى هذا الضغط الفرنسي على المستوى الإقليمي والدولي، بأن دفعت فرنسا مجلس الأمن إلى إستصدار القرار رقم 2056 في 5جويلية 2012، حول الوضع في مالي، وقد طلبت مالي رسميا من الأمم المتحدة التدخل الأجنبي في الشمال بعد فقدانها السيطرة على هذا الإقليم، في رسالة من السلطات الإنتقالية مؤرخة في 17-09-2012، إلى الأمين العام طلبا للإذن بنشر قوة عسكرية دولية، بواسطة قرارلمجلس الأمن من أجل مساعدة القوات المسلحة المالية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإستعادة المناطق المحتلة في شمال مالي، ويظهر جليا رغبة فرنسا الملحة في نشر قوات إفريقية قوامها 3300 جندي في شمال مالي، بدعم مالي ولوجستي وتحت رقابة فرنسية. في بداية الأمر يبدو أن موقف القوى الكبرى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدخل في مالي كان متضاربًا، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية كان موقفها غامضا نظرًا لتصريحات قائد أفريكوم، الجنرال **كارتر هام،** في الجزائر بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض التدخل الدولي في المنطقة وتفضل الحل السلمي بين الماليين، وإعادة الشرعية للحكم مع إعترافه بأن الأزمة في مالي معقدة ومركبة، وهذا ما يدعوا إلى الشك في مدى صدقية هذا الموقف الأمريكي المتحفظ، وتحول الموقف الأمريكي المتحفظ إلى موقف مساند للتدخل، ثم إن واقع التدخل الأجنبي بقيادة فرنسا، دعا إلى ضرورة دعم لوجستيكي أمريكي، والأخطر من ذلك تحليق طائرات أمريكية دون

طيار في شمال مالي، والتي هي مؤشر قوي على إمكانية تدخل أمريكي في المنطقة، كون الولايات المتحدة متفوقة عسكرياً على فرنسا (عمروش،2014: 182).

لم تقتصر المدخلات باتجاه النظام السياسي الجزائري على البيئة الخارجية فقط، بل ساهمت في ذلك أيضا البيئة الداخلية، بمدخلاتها ممثلة في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تهدف، إلى الإلتزام بمبدأ السلام العالمي، وعدم إستخدام القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، والخوف من إنتقال الأزمة إلى داخل الحدود الجزائرية، كما أن لِمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، تأثير على عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، فأي تدخل جزائري في مسألة من مسائل الدول المجاورة، يعد خرقا لمواد الدستور وإنتهاكا لحرمة الأمم. وتتَّبِع الجزائر في ذلك منهج نبذ الحروب والنزاعات وكل ما يرمز إلى العنف والإستعمار، خاصة ما يتعلق بالدخول في الأحلاف العسكرية، حيث تنص المادة 89: من الدستور الجزائري" بأن تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرياتها" (دستور الجزائر،1976). وجاء ذلك أيضا في المادة 93: "حيث يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" (دستور الجزائر،1976).

وتعود هذه الأسباب أيضا إلى القلق من التدخل الأجنبي، وإمتداد التهديد المتطرف إلى أراضيها، ويعتقد بعض المحللين أن هذا التدخل في مالي سيورط البلاد في مغامرة كارثية، وأن أخذ الجزائر زمام المبادرة خارج حدودها الوطنية، في محاربة تنظيم القاعدة والتوجه الإسلامي المتطرف، من شأنه أن يساعد على عودة الجماعات المسلحة المتباينة، وتوحدها تحت راية تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ضد الجزائر، وقال **عبد العزيز رحابي** الدبلوماسي الجزائري ووزير الإتصال السابق "هذا هو بالضبط مافعله الأمريكيون بباكستان"، فقد إنتهى الأمر بباكستان التي أُرغمت على تحدي الجماعات المتطرفة، بأن أصبحت الهدف المفضل لتلك الجماعات، ومن شأن ذلك أن يدفع بالمزيد من عشرات الآلاف اللاجئين إلى الحدود الجزائرية، ومزيدا من تدفق السلاح (بوخرص،2012).

وظهر الموقف الجزائري مرة أخرى متذبذبا، حيث أبدت رغبتها في التدخل الأجنبي، كون هذا القرار يتناسب وموقفها مع مالي، التي ترغب في إستعادة مناطق الشمال من الجماعات المسلحة، عن طريق نشر قوات أجنبية، وهو ما تذهب إليه الجزائر في مسألة مكافحة الإرهاب،

ومن جهة أخرى تعلن رفضها لأي تواجد عسكري أجنبي على حدودها، حِفاظًا على علاقاتها الجيدة مع مالي التي تحمل نفس الفكرة وتتوافق معها، ويمكن إرجاع هذا التذبذب في الموقف الجزائري وتغير وجهة نظرها إتجاه التدخل الأجنبي، إلى الضغط الممارس عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلنتون** إلى الجزائر في 29-10-2012، وإجتمعت بالرئيس الجزائري **عبدالعزيز بوتفليقة** حيث كانت الجزائر ترفض بشدة التدخل العسكري شمال مالي، وطالبت منح المزيد من الوقت للبحث عن حل سياسي للأزمة، غير أنها غيرت رأيها وإنحازت إلى واشنطن بعد الإجتماع الأخير بين كلنتون وبوتفليقة (الطوارق،2012). كما يمكن إرجاع ذلك إلى محاولة الجزائر، الحد من النفوذ الفرنسي لصالح النفوذ الأمريكي، وهذا تقديرًا للإعتراف الأمريكي للدور الفعال، الذي يمكن أن تقوم به الجزائر بخصوص التدخل العسكري في شمال مالي، بالنظر إلى الحدود المشتركة مع جمهورية مالي والتي تزيد عن 1376كلم (رحيمي،2012).

جاء طلب الرئيس الفرنسي **فرنسوا هولاند** من الجزائر بفتح مجالها الجوي من أجل مرور المقاتلات الفرنسية فيما يسمى بعملية **القط المتوحش**، يوم الجمعة11-01-2013، إستجابة لطلب رسمي من الرئيس المالي، وبموافقة من المجتمع الدولي ومن مجلس الأمن من أجل إنقاذ البلاد من خطر الجماعات والحركات الإسلامية الإرهابية المتطرفة، وصد التقدم المثير للقلق للقوات المسلحة والمجموعات الإرهابية نحو الجنوب العاصمة باماكو، فقد قال سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة **جيرارأرو** إن جميع أعضاء مجلس الأمن عبروا عن دعمهم للعملية العسكرية الفرنسية في مالي، وأعتبر الأمين العام للأمم المتحدة **بان كيمون**، أن الأحداث التي تشهدها مالي تؤكد ضرورة تطبيق القرار الدولي 2085 الذي يتضمن بندًا لوضع خريطة طريق للمرحلة الإنتقالية، وقد أبدت كل من روسيا والإتحاد الأوربي وحلف الشمال الأطلسي (ناتو) تأييدهم للعملية العسكرية الفرنسية في مالي، وأعلنت بريطانيا وألمانيا عن إستعدادهما لتقديم مساعدات تدعم تلك العملية (الجزيرة،2013).

تواصلت مدخلات البيئة الداخلية باتجاه النظام الجزائري، هذه المرة بالتحديد من طوارق الجزائر، حيث أشار كبير أعيان قبائل الطوارق **محمود قمامة** في ولاية تمنراست الواقعة في أقصى الجنوب الجزائري، عِلماً أن الجزائر تحوي في تركيبتها البشرية طائفة الطوارق التي تتركز في الصحراء الجزائرية، أكد رفضه للتدخل العسكري في شمال مالي، وأضاف نحن كأعيان منطقة الأهقار نطالب الجزائر بالصمود في موقفها ضد التدخل الأجنبي والإصرار على الحل السياسي وطلب الحوار، لأننا نعرف وفق كل التجارب السابقة بداية التدخل الأجنبي، لكننا لا

نعرف له نهاية وما حدث في ليبيا خير دليل على ذلك، ودعا رئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة أن لا ينجر للضغوط الفرنسية والأمريكية ، لأن الدخول في شمال مالي من شأنه أن يهدد الأمن والإستقرار بالدولة، ويضر بأمنها الإقليمي وأن ذلك له تبعات سلبية على طائفة الطوارق (مصرس،2012).

ومن بين التأثيرات التي كانت صادرة باتجاه النظام السياسي الجزائري، من الحركة الأزوادية باعتبارها أحد الفواعل السياسية في مالي، وباعتبار هذا العمل مدخلا من مدخلات البيئة الخارجية، ماقامت به في إقليم شمال مالي، من إعلان إنفصالها عن دولة مالي، وأصدر الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير أزواد المعروفة إختصارا بـ MNLA **بلال آغا الشريف** بيانا في 06-04-2012 يعلن فيه بشدة إستقلال أحادي الجانب للأزواد، داعيا المجتمع الدولي إلى الإعتراف باستقلال الأزواد، وأكدت الحركة إعترافها بحدود دول الجوار، ورغبتها بالإنخراط في ميثاق الأمم المتحدة، وتعهدت بالعمل على توفير الأمن والشروع في بناء مؤسسات، تتوج بدستور ديمقراطي لدولة أزواد المستقلة، وقد عزت الحركة قرارها إلى رغبة الأزواديين في الإنفصال عن مالي التي مارست أشد أنواع الإضطهاد والإبادة بحق الشعب الأزوادي (الشرق الأوسط،2014).

وفقا لتحليل إيستون للأنظمة فإن نظرية النظم تقتضي، وجود سلسلة من البيانات والمتغيرات تجتمع لتكوِّن المدخلات، وأن أي تغيّر يحدث في أحد هذه المتغيرات سيؤدي إلى إحداث تغيرات على عدد آخر من المتغيرات، سواء بإتجاه عودة النظام إلى حالته الطبيعية، أو إلى إحداث توازن آخر يكون على مستوى وظرف مختلف (دورتي وبالستغراف،1985: 100). ففي هذه الحالة يُفترض على النظام السياسي الجزائري أن يستجيب للبيانات والمتغيرات الواردة، من البيئتين الخارجية والداخلية على شكل مدخلات، وهذا بتحويلها إلى مخرجات (Outputs) تتناسب تأثيراتها وقوتها حسب مكانة وهيبة الجهة التي ورد منها الطلب، وأيضا حسب الموارد المتاحة للدولة (المنوفي،1985: 97).

فمع بداية الأزمة وقفت الدبلوماسية الجزائرية في وجه أي تدخل أجنبي، وإعتبرت أن القضية هي قضية داخلية تعني مالي، وأن الجزائر تتبنى مبدأعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن عقيدتها تتوقف على عدم إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود، وذكرت صحيفة "ريبوبليكان" أن الجزائر كما نعلم ترفض أي تدخل غربي في ما وصفته مشكلة إقليمية بحتة (الحرة،2012). لذلك رفضت الإستجابة لضغوط المجتمع الدولي بالمشاركة بشكل مباشر في الحرب في شمال

مالي، وطالبت بإعطاء الأولوية للتفاوض، مع التأكيد على مسألة بسط السيادة المالية على كل ترابه، وأن الأمر يخص سيادة مالي الوطنية بإمتياز وتعني الماليين وحدهم، وليست شأنا دوليا، كما أكدت الجزائر في جميع قراراتها على تشجيع الحوار في مالي، من أجل الحفاظ على فرصة للخروج من الأزمة السياسية والأمنية، وحثت على الصبر وتقديم الدعم لحكومة مالي في الجنوب، وحذرت من مغامرة خارجية غير مدروسة في الشمال، وطلبت الجزائر من منظمة الإكواس إعادة موازنة جهود وساطتها، لتجنب زيادة تفاقم الأوضاع الموجودة داخل المجتمع المالي، كما دعت دول الميدان إلى زيادة التنسيق الأمني بين هذه الوحدات السياسية التي يجمعها تنظيم مشترك، كما حذرت الجزائر جيرانها والقوى الغربية بأنه لو إلتفة المجتمع الدولي إلى تحذيراتهم بشأن التدخل في ليبا، ماكانت الفوضى في مالي لتحدث أساسا (بوخوش،2013: 87).

حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي، معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين وبالخصوص رئيسها أياد أغا غالي، لكن إنسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها، وإرتكز المشروع الجزائري في حل الأزمة في مالي، على إستراتيجية شاملة تضم إعتماد مالي لخطط تنموية شاملة لجميع الأقاليم، وتوزيع الثروة بشكل متساوٍ بين الشمال والجنوب، وأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم وتعزيز إمكاناتهم الوطنية عبر إتفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، على أجندة واحدة ومسار أوحد تأخذ بعين الإعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة(الجزائر، اللنيجر، موريتانيا)، وهذا من خلال التنسيق الأمني بين مالي ودول الجوار، عن طريق دعم مالي بالسلاح وتدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات الإسلامية، وضرورة الأخذ في الحسبان مسؤوليات الإشراف والتنسيق المنوطة بالإتحاد الإفريقي، في مجال الحفاظ على السلم والأمن والدعم المنتظر من الأمم المتحدة (عمروش،2014: 183).

هي محاولات من الجزائر الإبتعاد قدر الإمكان عن التدخل المباشر، والخوض في غمار حرب ستترتب عنها آثار مباشرة، تمس بوحدة وسلامة التراب الوطني الجزائري، خاصة وأن الجماعات الإسلامية والمتطرفة تعرف نشاطا كبيرا على مستوى الجنوب الجزائري، نظرًا إلى شساعة المساحة وكبرها، وهو ما يتناسب وعقيدة الحياد الذي تتسم به الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها الخارجية،" تلك السياسة التي تتميز بعدم الإنحياز أو الحياد الإيجابي، وهو الوقوف على الحياد بين القوى الدولية المتصارعة وعدم الإنحياز إلى أي كتلة " (الكافي،2005: 288). فعادة

ما تلجأ إلى الوقوف بين طرفي النزاع، ولا تنحاز إلى أحد الجانبين طالما لم تتضح خيوط الأزمة، لكن من جهة خرى يرى الباحث وحسب بعض المحللين أن موقف الجزائر المتعقل تجاه التدخل العسكري في مالي، والحذر الشديد الذي يكتنف الدبلوماسية الجزائرية ماهو إلا سبب تسعى إليه الجزائر، من أجل تجنب تقاسم أعباء ومخاطر إستعادة النظام في مالي، وعدم مشاركة الجزائر المباشرة سواء مع المجموعة الإقتصادية لغرب إفرقيا أومع المجتمع الدولي ومن خلاله فرنسا، ينبع من رغبتها في الإستحواذ على ملف المفاوضات بين الفرقاء الماليين، والعمل على لعب دور الوسيط والمهيمن على ساحة العلاقات الإقليمية في الساحل الإفريقي، حيث تؤكد الجزائر على المساواة في السيادة وبناء توافق للآراء (بوخرص،2012).

وبما أن الجهة المقدمة لطلب مشاركة الجزائر في الحرب في مالي هي جهات دولية، إجتمعت بين الهيئات الدولية والإقليمية(هيئة الأمم المتحدة، الإتحاد الإفريقي، المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا) والدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، ألمانيا)، وإجتماع مثل هذه القوى يشكل ضغطا كبيرا بالنسبة للجزائر، إضافة إلى صدور القرارات الأممية (2056) في03-07-2012، و(2085) في 20-12-2012، و(2100) في 25-04-2013. والقرار (2071) في جلسة مجلس الأمن (2846) والمنعقدة في 12-10-2012 والذي يشجع من خلاله المجتمع الدولي، على تقديم الدعم والمساعدة لتسوية الأزمة في مالي، من خلال إجراءات منسقة لتلبية الإحتياجات المطلوبة في المرحلة الراهنة وفي الأجل الطويل، بما يشمل القضايا الأمنية والإنمائية والإنسانية، ويقرر بأن الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين. إستغلت فرنسا صدور قرار مجلس الأمن (2071/2012) بالموافقة على التدخل الدولي [1]، فباشرت فعليا عملية "سرفال" العسكرية أو"القط المتوحش" في مالي، لمواجهة الجماعات المسلحة التي تسيطر على الشمال، وجاءت هذه العملية بعد أن سمح النظام الجزائري بمرور المقاتلات الفرنسية عبر الأجواء الجزائرية، ونفذت هذه المهمة أربع مقاتلات من نوع رافال أقلعت من فرنسا، وهي بذلك تعزز الغطاء الجوي الفرنسي في المنطقة، من جهتها قالت السلطات الفرنسية أن قرار الجزائر بشأن السماح بالتحليق فوق أراضيها جاء دون شروط (العربية،2013).

(1) إن فرنسا لم تتدخل من تلقاء نفسها، وإنما بناء على طلب من الرئيس المالى ذاته. وهو مامنح فرنسا تأيد العديد من الأطراف الدولية الفاعله أولها مجلس الأمن. حيث عبر جميع أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للعملية العسكرية الفرنسية في مالي. كما عبرت الحكومة الألمانية عن دعمها السياسي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، وأعلنت عن إستعدادها لتقديم مساعدات لفرنسا بهدف إنجاح مهمتها هناك، غير أنها رفضت قَطعا إرسال جنود ألمان للمشاركة في القتال الدائر في مالي. وهكذا شنت الطائرات الفرنسية "ميراج ورافال المقاتلة" ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإرهابيين، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق أزواد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليرا في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا، وفي غضون أقل من شهر منذ بدأ التدخل تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاث كيدال وغاو وتمبكتو.



خريطة رقم(05)توضح الأوضاع شمال مالي أثناء الضربات الفرنسية

ومن جهته يرى الدبلوماسي الأسبق عبدالعزيز رحابي أن ترخيص الجزائر لفرنسا بمرور طائراتها الحربية عبر مجالها الجوي، لضرب الجماعات الإرهابية في شمال مالي صدر قبل بدء العمليات الجوية الفرنسية، ولم يكن للجزائر فيه خيار ثانٍ سوى الإستجابة للطلب الفرنسي، وأكد أن ذلك لا يعني مشاركة الجيش الجزائري ميدانيا في الحرب، ولا يعتقد أن الجزائر تنازلت عن سيادتها في مثل هذه الحالات، ولا يمكن أن يتم مساومتها مقابل هذه التسهيلات، فهي تمتثل إلى أحكام قرارات مجلس الأمن (رزاوي،2013). أما الوزير الأول عبد المالك سلال فقد قال بأن فتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية المقاتلة للتدخل العسكري في مالي، هو " قرار سيادي" للدولة الجزائرية نافيا وجود أي ظغوطات في هذا المجال، وأوضح أن الجزائر أخذت هذا القرار" بكل سيادة"، وأنها إمتثلت في ذلك للشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن، حول الوضع في مالي (وكالة الأنباء،2013).

أما نائب رئيس البرلمان الجزائري الصديق شهاب، فلقد دافع عن قرار الجزائر فتح أجوائها للمقاتلات الفرنسية، مشيرا إلى أن الجزائر ليست في موقع ضعف حتى تقبل أي ضغط، فالجزائر أكثر من عانى من الإرهاب، وهي التي بذلت جهدا كبيرًا تجاه البلدان الكبرى لإقناعها، أن الإرهاب الذي ضربها في وقت سابق سيضربها هي أيضا، وهو ماحدث فمن الطبيعي إذن أن

تنخرط الجزائر في مسعى محاربة الإرهاب، وفرنسا قالت أنها تحاربه في شمال مالي (التلمساني،2013).

وجاء القرار الجزائري وفقاً لتأييد داخلي تمثل في الآثار السلبية المترتبة عن تعرض النفوذ الجزائري في مالي لضربات متتالية، من حركتي التوحيد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة، سواء باقتحام قنصليتها في مدينة غاو شمال مالي في أفريل 2012، أو بإعدام الدبلوماسي الطاهر تواتي على يد حركة التوحيد، و كذا وفاة القنصل بوعلام سايس، بعد رفض الجزائر أي تفاوض للإفراج عن مُعتقلِي الحركة لدى الأمن الجزائري. وتأييد خارجي من الولايات المتحدة الأمريكية حيث أشارت هيلاري كلينتون في زيارتها للجزائر أن الجزائر تعتبر شريكا إستراتيجيا، وعبرت عن دعم الولايات المتحدة للجزائر في إستراتيجية مكافحة الإرهاب والتطرف في الشمال المالي، والذي يشكل خطرا على الجزائر، وأشارت نظرية النظم إلى أن التأييد(Support) يأتي من بيئة النظام نفسه ومن البيئة الداخلية والخارجية، و تظهر أهمية التأييد في أنه بدونه لا يمكن للمطالب أن تتحول إلى مخرجات، وهو ما سيساهم أيضا في المحافظة على الحد الأدنى من الإنسجام بين أعضاء النظام (شلبي،1996: 137-138).

وفي سياق العلاقات الجزائرية مع مالي، أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانا يقتضي غلق الجزائر لحدودها البرية مع مالي [1]، وجاء هذا الأعلان نظرًا إلى المخاطر الناتجة عن الحركات الإسلامية والمتمردة في شمال مالي، وما يمكن أن يسببه فتح الحدود مع مالي من مشاكل، لأن معظم المناطق الشمالية وقعت تحت سيطرة المسلحين. يضاف إلى ذلك نشاط الجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة والمخدرات وتهريب المواشي، أما ماكان من حالات إستثنائية من فتح الحدود فهو مايتعلق بالحالات الإنسانية، حيث لا تستطيع الجزائر أن تتنصل من مسؤوليتها الدولية في إيواء اللاجئين الفارين من القتال في مناطقهم (فاطمة الزهراء،2013)، ويعتقد الباحث أن سمة الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية كانت وراء هذا القرار، حيث ساهمت الأزمة في مالي

[1] أعلنت الجزائرغلق حدودها مع مالي رسميا، بالتزامن مع توسع نطاق العمليات العسكرية ضد معاقل الجماعات الإرهابية المسلحة، من قبل فرنسا والجيش المالي النظامي. وأشارت إلى أنها إتخذت كل التدابير من أجل غلق حدودها مع مالي. وأكد وزير الخارجية مراد مدلسي، أن الجزائر أطلعت الجانب المالي بالتدابير التي إتخذت من أجل غلق الحدود، التي تم تأمينها منذ الأحداث الأخيرة التي وقعت في مالي. وتمتد الحدود الجزائرية المالية المشتركة على طول 1400 كلم، حيث قامت السلطات الجزائرية سابقا، بنشر وحدات من الجيش لمراقبة تهريب السلاح والمخدرات برًا وجوًا، كما وضعت سياجًا أمنيا مكهربًا، طوله 50 كلم بين برج باجي المختار الجزائرية ومدينة الخليل المالية، وذلك بهدف غلق كل المنافذ التي كانت مفتوحة في وجه المتسللين، سواء تعلق الأمر بالإرهابيين أوالمهرّبين.

وتطوراتها الكبيرة والمتسارعة في بلورة قرار يقضي بتأمين المصالح الجزائرية من المخاطر الأجنبية.

في نظر الباحث وعودةً إلى ما أشار إليه، من دور الفواعل الداخلية والخارجية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، يبدوا أن مجموعة المنظمات الدولية والقوى الكبرى كان لها دور كبير في توجيه دفة القرار الجزائري، القاضي بفتح الأجواء الجوية لفائدة القوات المسلحة الفرنسية، وفي نفس الوقت كانت عبارة عن مدخلات خارجية لبيئة النظام الجزائري، لأن الجزائر كانت في البداية متمسكة بمبدأ عدم التدخل في مالي وعدم المشاركة، وتغيرت قناعتها حول ذلك تبعا لظروف دولية وإقليمية، منها زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** في أكتوبر2012، ويبدوا أنها عززت إتفاق الشراكة الأمنية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، حول المساعدة الجمركية المتابدلة،ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة عام 2010 (حنفي،2013)، وكذلك زيارة الرئيس الفرنسي **فرونسوا هولاند** [1]، ورئيس الوزراء الفرنسي **لوران فابيوس** في 2012-04-05 وصدور القرارات الأممية، وفي هذا السياق أشارت صحيفة **"تيراقيسمتا ياغارسيا"**، أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تتبنى مساعي وجهود من أجل إقناع الجزائر، للموافقة على التدخل العسكري في شمال مالي، خوفا من تبعاتها في ظل تشدد الجزائر للطرح السياسي كحل للأزمة (إلهام،2012).

ويظهر البعد الإستراتيجي في هذا التدخل الفرنسي، مع وجود لاعبين جدد في القارة الإفريقية كالصين والهند والبرازيل ومحاولة التواجد في القارة على حساب المعسكر القديم، المتمثل في فرنسا وأمريكا وبريطانيا، وهو ما يعتبر دافعا لهذه القوى الثلاثة في محاولة لإستعادة مكانتها القديمة مرةأخرى في إفريقيا، ومع هذا يصبح تأمين المصالح الفرنسية ومن خلالها شركة أريفا في النيجر، وإمكانية إستغلال اليورانيوم في مالي والنيجر من أهم أهداف التدخل الفرنسي في مالي غير المعلنة (الفقى،2013).

كما يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى التخوف الجزائري من فقدان مصالحها مع الشركاء الدوليين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ومن أجل الحفاظ على نفسها(Self-maintenance) وفقا لتحليل إيستون، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، شريكا كبيرا للجزائر خاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري والإقتصادي، باعتبارها الزبون التجاري الأول لها بواقع 17 مليار

---

([1]) إستهدفت زياره هولاند للجزائر هدفين أساسيين: الهدف الأول تأمين عقود إقتصادية لشركات فرنسية في الجزائر، والهدف الثاني هو تأمين دعتم لوجستي وإعلامي، لأي تدخل ممكن أن تقوم به فرنسا في البلد المجاور مالي. وهو ماحدث بالفعل بعد أقل من شهر من هذه الزيارة، حيث قامت فرنسا بالتدخل في مالي.

دولار عام 2011، وفي حالة إصرارالجزائر على عدم المشاركة في تنفيذ قرارت الهيئات الدولية سيتم عزلها دوليا، وهو مايتخوف منه النظام الجزائري من تراجع مكانته على المستوى الإفريقي، وغالبا ما يستجيب النظام لأصحاب النفوذ القوي ويلبي مطالب الطبقة المتحكمة في الإقتصاد، لأنهم يشكلون مصدراً هاماً لتأييد النظام (المنوفي،1985: 97). وهو ما أشار إليه البحث سابقا بأن مؤسسات صنع القرار في الدولة، تتأثر بكمية المصادر الطبيعية والمواد الأولية التي تتوفر عليها الدولة، وأن الدول الصغيرة والفقيرة، تخضع للضغوط الدولية وقرارات الدول القوية، نتيجة حاجتها للمواد الأولية وموارد الطاقة والقبول ضمنيا بالقيود الناجمة عنها، وهو ما تعاني منه الجزائر، من سوء في تسيير مواردها نتيجة ضعف التطور العلمي والتكنولوجي، الذي يساعد في تحويل هذه الإمكانيات إلى قوة مؤثرة على الساحة الدولية، ووسيلة للضغط في سياستها الخارجية خاصة في أوقات الأزمات (الرمضاني،1991: 167).

تعتقد الجزائر أن الأزمة في مالي تشكل تهديدا حقيقيا لأمنها الإقليمي والإستراتيجي، ولهذا يتوجب على العقيدة الدبلوماسية الجزائرية إستباق الأحداث والإستعداد لأي طارئ. من أجل هذا قامت بإجراءات وقرارت ضمن مايسمى في تحليل إيستون للنظم السياسية بالمخرجات، واجهت بها تلك المدخلات التي جاءت من البيئتين الداخلية والخارجية، وأكثر ما ظهرت في تطورات التدهور الأمني في مالي، حيث كثفت قواتها الجوية على حدودها المتاخمة لدولة مالي وموريتانيا، بغية التصدي لتسلل الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الجزائري، سواء من خلال إقليم الأزواد أومن شمال النيجر أوحتى من موريتانيا، وقامت أيضا بتكثيف نقاط المراقبة الثابتة على الأرض بالتوازي مع تنفيذ جولات إستطلاعية جوية، وخصصت من أجل ذلك حوالي 3000 جندي كقوات تدخل، وأنشأت قيادة عمليات جوية تختص بعمليات النقل والإمداد والتموين في الجنوب الجزائري، وقامت بنقل طائرات هجومية ومروحيات عسكرية إلى الناحية العسكرية السادسة التي يوجد مقر قيادتها بتمنراست جنوب الجزائر (رحيمي،2012). وفي رأي الباحث وإستنادا إلى بعض الدراسات يرى أن الدبلوماسية الجزائرية إتجاه مالي، وإتجاه فضائها الجيوسياسي الإفريقي، تنطلق من عقيدة تدرك من خلالها أنها تعيش في ساحل من الأزمات ممتد على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الشريط الحدودي يرتبط بعدد من الأزمات أهمها، صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، وضعف في الهوية وتنامي الصرعات الإثنية، زيادة على البنى الإقتصادية الهشة، وهوما يشكل تهديدات يمكن أن تنتقل إلى الجزائر في أي لحظة، زيادة على الضعف السياسي الذي يطبع أغلب النظم السياسية في المنطقة، إذ سجلت عدت إنقلابات في كل من موريتانيا ومالي والنيجر، زيادة على تنامي خطر الجريمة المنظمة (بوخرص،2012).

أما مسألة إعلان إستقلال إقليم الأزواد من طرف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، فلم تعر لها الجزائر إهتماما كبيرًا، كحال المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، فرغم إستحواذ الحركة على إقليم الشمال وإنتشارها الواسع آخذة مراكز القوات الحكومية وتراجع الجيش المالي، فإن مخرجات النظام الجزائري إتجاه هذا المدخل، تمثلت في أنها لم تتسارع إلى الإعتراف به، بالرغم من أن هذا الإستقلال جاء تحت مسمى تقرير المصير، وهو ما يتوافق مع عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، فيما يخص بالإيمان بحق الدفاع المشروع ودعم الشعوب في تقرير مصيرها، إلا أن الجزائر إعتبرت هذا الإجراء من الحركة الأزوادية مخالفا للأعراف والقوانين الدولية، وصرح رئيس الحكومة الجزائرية حينها **أحمد أويحي**، أن الجزائر لن تقبل بالمساس بوحدة وسلامة أراضي مالي، وحذر أويحي من أي تدخل أجنبي سيكون سببا في إنزلاق الأوضاع في مالي، حيث أشار إلى أن الوضع في مالي مقلق جدا، وتُعتبر في هذه الفترة بؤرة توتر على الحدود الجنوبية للجزائر، وأهم ما أشار إليه أويحي أن صلاحيات دولة مالي لاتزال ممتدة عبر كافة ترابها الوطني، ودعا إلى ضرورة إيجاد حل سلمي وسياسي، من خلال الحوار بين الحكومة ومتمردي الشمال، والأخذ بعين الإعتبار المطالب المشروعة لسكان المنطقة (الطوارق،2012).

يشكل التحليل النظمي عند إيستون عملية تتم عبر مسار للمدخلات، إلى غاية عودتها عن طريق التغذية الإسترجاعية، مرورا بعلبة النظام التي تحولها إلى مخرجات، إن المسار الذي إتخذته مدخلات العملية السياسية باتجاه النظام السياسي الجزائري، إستوجب لتقييم أدائه أن تكون التغذية الإسترجاعية باتجاه البيئتين الداخلية والخارجية متوازية، وتخدم المدخلات الواردة إلى علبة النظام السياسي. حيث تكمن أهمية التغذية الإسترجاعية في أنها ضرورية لبقاء النظام محافظا على نفسه، وبهذا تساعد في تعديل أهداف الدولة وتغيير سلوكها، فهي عبارة عن تصحيح وتقويم ذاتي لفاعلية النظام، فأحيانا تكون التغذية الإسترجاعية موافقة للمدخلات، وهو ما تسعى إليه في الغالب الهيئات الصادر عنها المدخلات، وحينها يستمر النظام في العملية السياسية، وتلعب التغذية الاسترجاعية دور المحافظ على الإستقرار والتطور، وأحيانا أخرى تكون المخرجات غير متوافقة مع المدخلات، حينها تنحرف التغذية الإسترجاعية وتكون نتائجها باتجاه البيئتين مخالفة للتوقعات، ويمكن أن تؤثر سلبا على إستقرار النظام السياسي وإستمراره والحفاظ على نفسه.

وفي الحالة الجزائرية يعتقد الباحث أن إستمرار وتواصل الضغط الخارجي، من أجل المشاركة الجزائرية في الحرب شمال مالي، ضد الحركات الإرهابية والجماعات المتمردة، من أهم النتائج التي تسبب فيها قرار رفض الجزائر المشاركة في الحرب، سواء مع قوات المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا، أومع القوات الأممية وفرنسا على الخصوص، وهذه النتائج تعتبر تغذية

إسترجاعية باتجاه النظام السياسي الجزائري، ونجم عن قرار إغلاق الحدود الجنوبية للجزائر مظاهرعدة، من بينها ما هو متعلق بالمؤسسة العسكرية بغية حماية الحدود الجزائرية، حيث عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية واستنفرت قواتها، وزادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية تحسبا لعمليات يمكن أن تشنها الجماعات المسلحة في شمال مالي، ولغرض تتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين، الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق، هذه المرة كانت التغذية الإسترجاعية باتجاه النظام السياسي الجزائري إيجابية، ساعدته على الإستقرار وحماية نفسه، كما جرى التشديد على المعابر الحدودية وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة، وما يلاحظ هنا مشاركة المؤسسة العسكرية كفاعل في قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في وقت الأزمات، ويبرز ذلك فيما قامت به من توجيه الأوامر ومحاولة السيطرة على الأوضاع في الجنوب الجزائري، حيث أمرت قيادات الجيش والأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة الإرهاب، بشن عمليات نوعية ضد تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في إطار عملياتي إستباقي (إلهام،2012).

ثم إن حادثة إغتيال قائد كتيبة الدرك الوطني الجزائري بتيمياوين جنوب الجزائر، بعد تبادل لإطلاق النار بين إرهابيين وقوات حرس الحدود، عجلت بدفع تعزيزات أمنية مكثفة إلى هذه المنطقة، حيث وصلت الجمعة 07-11-2014، تعزيزات عسكرية إضافية إلى منطقة برج باجي مختار الحدودية، التي تبعد 350كلم عن منطقة الخليل المالية، حيث نشرت قيادة الجيش الشعبي الوطني قوات خاصة ومشاة تضم أكثر من 4500عسكري، من بينهم وحدات تابعة للقوات الخاصة، وأعطى نائب وزير الدفاع وقائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح، تعليمات صارمة خلال زيارته للمنطقة لقائد القطاع العملياتي بأدرار، بالسهر على تنفيذ الخطة الأمنية مباشرة في الميدان، من خلال نشر أعداد إضافية من الجنود على طول الشريط الحدودي مع دولة مالي (السكينة،2014).

تمثلت التغذية الاسترجاعية لقرار النظام الجزائري، بفتح الأجواء الجزائرية والسماح للمقاتلات الفرنسية بالعبور إلى شمال مالي، لضرب معاقل الحركات الإرهابية والمتمردة، التي سيطرت على ثلثي مساحة مالي، وإقتربت من حدود العاصمة المالية باماكو، في أن الرأي العام الجزائري والمجتمع المدني لم يتجاوب مع هذا القرار واصفًا إياه بالتعدي على السيادة الوطنية الجزائرية، وكانت أحزاب المعارضة هي الأخرى وقفت أمام هذا القرار، حيث طالبت مجموعة

من الأحزاب السياسية والمنظمات الجزائرية[1] ، السلطة الحاكمة في البلاد بالتراجع عن قرار فتح المجال الجوي، لعبور الطائرات الفرنسية لضرب المسلحين في شمال مالي، وإستنكر بيان المجموعة التي تضم 14 حزبا ومنظمة مستقلة " قرار فتح النظام الجزائري للأجواء الجزائرية أمام الطيران الحربي الفرنسي، بمبررات واهية تمس السيادة الوطنية وتضع الجزائر في موقع الشريك في الحرب، فضلا عن تعريض جزء من الأمن القومي والإستقرار الجماعي للخطر".

يُظهر هذا الإستنكار من مجموعة الأحزاب الجزائرية، دور المجتمع المدني كفاعل في صنع قرار السياسة الخارجية، وهو ما تمت الإشارة إليه في فواعل صنع السياسة الخارجية، أن هذا الإهتمام يزداد إلى حد كبير في فترات الأزمات الدولية، فالأزمة في مالي وتأثيراتها الإقليمية على دول الجوار ومنها الجزائر على الخصوص، ساهمت في نشاط وتفاعل الرأي العام والأحزاب، ثم إن هذه الأحزاب تحاول من خلال بياناتها الإستنكارية والمعارضة الدفاع عن المبادئ الوطنية، وطالب أصحاب البيان السلطة الحاكمة بالتعامل مع الرأي العام الوطني بالشفافية المطلوبة، في كل القضايا التي تخص إستقرار وأمن الجزائر، وعدم الإنفراد بالقرارات المصيرية والتعامل مع الشعب من موقع الشريك، ليتحمل كل طرف مسؤولياته أمام ما يجري فالوحدة الوطنية خط أحمر، وهو ما يعاب على السلطة الجزائرية الحاكمة، أنها لا تُشرك جميع الفواعل السياسية في قرارات السياسية الخارجية، ويبقى الأمر دائما تحت سلطة مؤسسة الرئاسة، ممثلة في الرئيس والحكومة إضافة إلى المؤسسة العسكرية، ذلك أن الأمر يتعلق بعمليات مسلحة وملاحقة جماعات إرهابية، وتستوجب هذه الخطوات: السرية والسرعة في إتخاذ القرارت وتنفيذها، كما دعت مجموعة الأحزاب باريس إلى وقف التتدخل العسكري في المنطقة، والإنسحاب الفوري لقواتها من شمال مالي، حيث حذروا من عواقب سياسة الكيل بمكيالين لمواطني مالي بذريعة تجفيف منابع الإرهاب، و حذرت المجتمع الدولي من مغبة مسايرة الأطماع الإستعمارية الجديدة، التي تستهدف ثروات الشعوب وأمنها وإستقرارها، وإستباق ما يحدث بالعلاج الصارم بسياسة خلق بؤر توتر في المنطقة، وتوظيف الجماعات الإرهابية كذريعة للتدخل الأجنبي (ضياء الدين،2013).

لكن ومن جهة أخرى رد نائب رئيس البرلمان **الصديق شهاب،** والمنتمي لحزب التجمع الوطني الديموقراطي على المعارضة بقوله:" أن قرار فتح الأجواء الجزائرية للمقاتلات الفرنسية، ينسجم مع إلتزامات الجزائر الدولية، بخصوص محاربة الإرهاب والتعاون الدولي في المجال الأمني، ولا أفهم سبب كل هذا التذمر، مادام القرار محدود في الزمن " (التلمساني،2013).

---

([1]) من أبرز القوى الموقعة على البيان: حزب العدل والبيان، جبهة الجزائر الجديدة، حركة النهضة، حركة الوطنيين الأحرار، حركة مجتمع السلم، حزب الفجر الجديد، الحزب التقدمي الجمهوري، الهيئة الجزائرية للدفاع عن الذاكرة،جبهة الشباب الديمقراطي للمواطنة.

لم تقف تطورات مخرجات قرار فتح الأجواء الجزائرية للمقاتلات الفرنسية عند حد معارضة المجتمع المدني الجزائري فحسب، فزيادة على بعض الأحزاب السياسية والمنظمات الجزائرية على المستوى الداخلي، ورغم التعزيزات العسكرية التي أظهرتها المؤسسة العسكرية، وأفراد الجيش الشعبي الوطني الجزائري على مستوى الحدود الجنوبية الجزائرية، إلا أن إختراقا أمنيا جاء من البيئة الخارجية باتجاه الداخل الجزائري، من طرف مجموعة مسلحة. تعتبر هذه العملية أيضا تغذية إسترجاعية للبيئة الخارجية باتجاه النظام السياسي الجزائري، وتمثلت أحداث هذه العملية في شن "فيصل الموقعون بالدماء" التابع لمختار بن مختار، في 16 يناير 2013 هجوما على القاعدة الغازية " تقنتورين" بعين أميناس جنوب العاصمة الجزائرية، أودى بحياة 29 من أفراد المجموعة المسلحة و35 أجنبيا من جنسيات مختلفة يابانية، فيليبينية، رومانية، بريطانية، أمريكية. وتَرجع عوامل هذا الإعتداء، إلى الإنتشارٍ غير المسبوق للجماعات الإرهابية، وحركات الطوارق المتمردة، والميليشيات الليبية المسلحة، في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ليبيا ومالي وتشاد، وحصولها على أنواع متطورة من ترسانة نظام القذافي بعد سقوطه عام 2012، مع حرية كبيرة للتنقل، زيادة على ضعف التنسيق الأمني بين الجزائر وليبيا، الشيئ الذي كانت له نتائج مباشرة في تقنتورين بعين أميناس (بوابة إفريقيا،2014).

ومن بين الأهداف التي كان يرمي إليها هذا الإعتداء الإرهابي على القاعدة الغازية تقنتورين، حسب ما أورده مختار بلمختار [1]، أن الهدف ليس فقط ضرب الدولة الجزائرية من خلال مركب متعدد الجنسيات، بل الهدف الأسمى هو ضمان التمويل، فالعمال الأجانب من جنسيات مختلفة يُعَدُون عاملا مهما في دفع الفدية، فإذا كانت بعض الدول ترفض هذا جملة وتفصيلا مثل الجزائر والولايات المتحدة وبريطانيا، فدول أخرى مثل اليابان وفرنسا وبعض الدول الإسكندنافية، تضع أرواح مواطنيها في المقام الأول، وبالفعل فإن إستهداف التنظيم منشأة من منشآت السيادة الجزائرية، وفي نفس الوقت الهروب برهائن إلى منطقة الساحل، والتفاوض على فديات من شأنه دعم الجماعات الإرهابية بالمنطقة (آيت زكري،2014).

ويرجع بعض المحللين تفسير حادثة تقنتورين، إلى أنها كانت ثمنا دفعته الجزائر، من جراء تعاونها مع فرنسا في تدخلها شمال مالي، غير أن التعامل الجزائري مع هذا الإعتداء جاء صارما

---

([1]) المختار بن محمد بلمختار المكنى بأبو العباس خالد أو (بلعور)، ولد في 01-07-1972بغرداية الجزائر، أمير منطقة الصحراء في الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وأمير كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومؤسس كتيبة الموقعون بالدم، ظهر بلمختار في شريط مصور مقتضب معلنا عن تبنيه "لغزوة تقنتورين" ومبديا إستعداده للتفاوض بشرط وقف القصف على الأزواد، وعارضا في نفس الوقت على الأمريكان إمكانية إطلاق الرهائن الأمريكيين المحتجزين في عين أميناس، مقابل إطلاق سراح الشيخ عمر عبدالرحمان، والدكتورة عافية صديقي المسجونين في أمريكا.

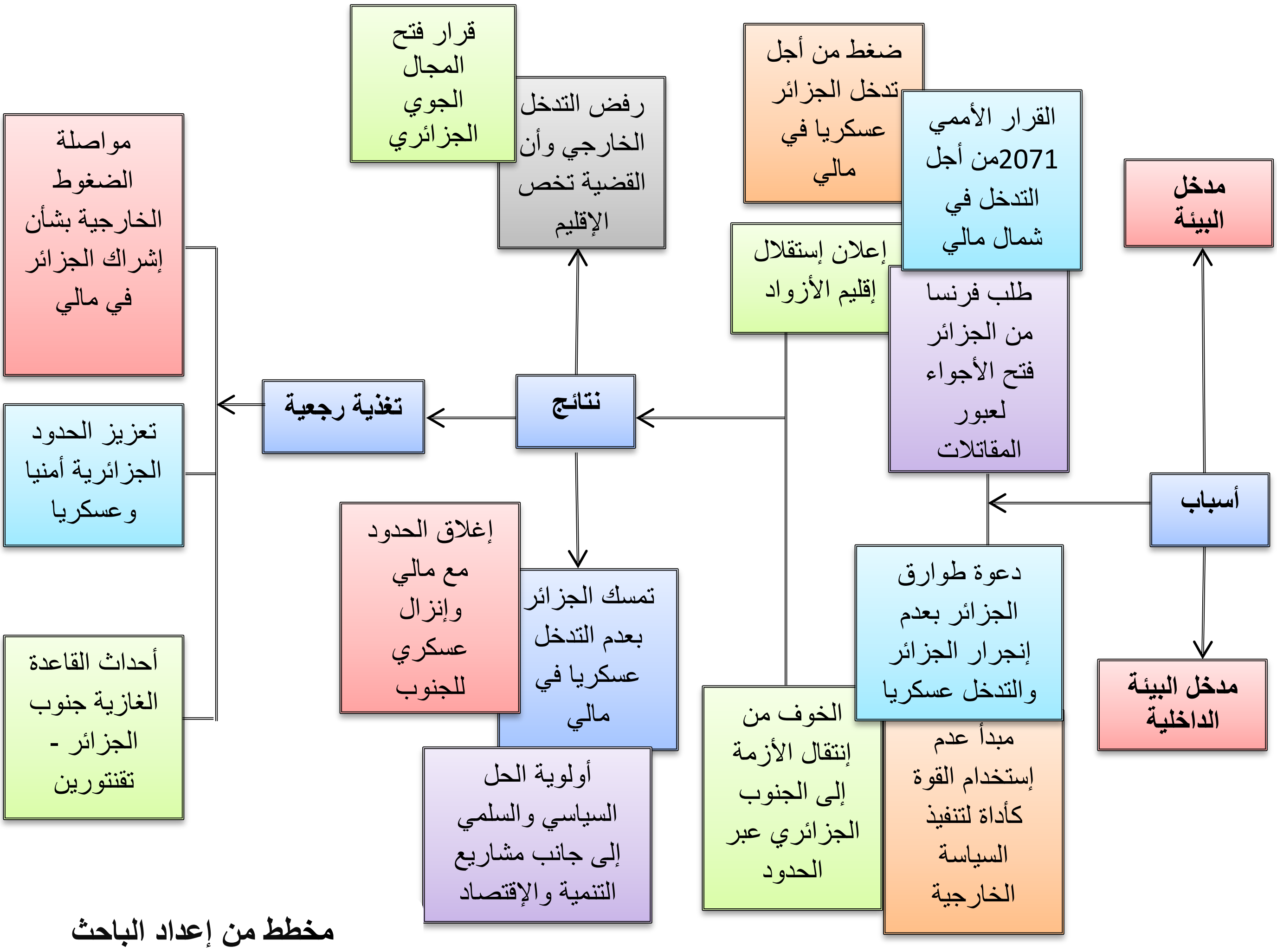
ووضع حدا نهائيا للمشكلة، تمثل في تدخل عسكري إنتهى بمقتل 29 مسلحا و35 رهينة أجنبية، الأمر الذي عرّض الجزائر لإنتقادات دول غربية، بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها، لكن ومن جانب آخر حاولت الجزائر الدفاع عن نفسها وتبرير موقفها، عبر تمريرها رسالة إلى فرنسا، بأنه ليس معنى فتح المجال الجوي الجزائري للطائرات الفرنسية المقاتلة، أن الجزائر خاصرة رخوة، ومجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل إن الجزائر قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون أية مساعدة، وذلك ما يفسر فردانيتها في قيادة عملية عين أميناس، رغم وجود أجانب من مختلف الجنسيات، وهنا تكمن إيجابية مخرجات القرار الجزائري وإيجابية تعاملها مع التغذية الإسترجاعية، حيث حاولت تحويل الأزمة التي أصابت الجزائر في منشأتها الغازية، إلى رسائل توجهها لمختلف الأطراف، وهذا من أجل إستقرار النظام ومحافظته على نفسه(Self-maintenance) بهدف الإستمرار، كما بعثت برسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي، أن لا مجال للمراهنة مستقبلا بمثل هذه العمليات، فالتفاوض مع هذه الجماعات تراه الجزائر أمراً مرفوضاً،

أما الرسالة الثالثة فهي موجهة إلى العالم وإلى القِوى الدولية، بأن عملية تقنتورين ماهي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة، ولتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل (النويني،2014: 70-71).ويرد المسؤولون الجزائريون على إتهامات عدم مشاركة الجزائر في الشمال المالي، وللقراءة الخاطئة لدور الجزائر ومهمتها في منطقة الساحل، أن الجزائر قدمت أكثر من أي بلد آخر دعما، يهدف إلى تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حل النزاعات في مالي، إذ جرى توقيع كل الإتفاقات السابقة في الجزائر العاصمة، وحاليا تستضيف الجزائر أكثر من 30 ألف لاجئ، وتتبرع بأطنان من الأغذية لمخيمات أخرى للاجئيين في موريتانيا والنيجر، وتفضل الجزائر دبلوماسية الفعل(action diblomacy)على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في علاقاتها مع الجوار، سواء في حالات الإستقرار أو في حالة التأزم (بوحنية،2014).

ومن هنا تُفسَّر إستراتيجية الجزائر في مكافحة الجماعات الإرهابية، بأنها تقوم على مبدأ عدم دفع الفدية وعدم التفاوض مع هذه الجماعات، وإظهار الشدة في التعامل معها، وهذا يعود في رأي الباحث إلى مرحلة التسعينات من القرن الماضي، عندما شنت المخابرات العسكرية في البلاد حملة قاسية ضد المتمردين الإسلاميين الذين يمارسون العنف، فهي لم تتردد في محاولاتها المتصلبة لإجتثاث المتمردين، كما أنها لم تتنازل أمام الضغوط الدولية للتفاوض أو المساومة، أما ما يخص سياستها الخارجية إتجاه مالي وإتجاه دول الساحل الإفريقي، فهي تنطلق من الأحداث في

المنطقة، وهو ما يتوافق مع فرضية البحث التي تشير إلى أن هناك علاقة بين الأحداث في الساحل الإفريقي وبين مبادرات الجزائر وإستراتيجيتها، فكلما ظهرت أزمات وأحداث في الساحل الإفريقي، قامت الجزائر بتجيير تلك الأحداث لصالح السياسة الخارجية الجزائرية، حسب العقائد والمقومات والمبادئ التي تستند عليها.

**تطبيق نموذج تحليل النظم – تفاعل الجزائر مع مالي : نموذج رقم (12)**




**مخطط من إعداد الباحث**

## المبحث الثالث: وساطة الجزائر في الأزمة المالية

بعد أن تمت الإشارة بالتفصيل إلى علاقات الجزائر مع مالي، في إطار التحليل النظمي لديفيد إيستون في المبحث الماضي، يعود هذا المبحث مجددا لنظرية الدور ليتناول الباحث فيه دور الوسيط، الذي لعبته الجزائر في علاقاتها مع مالي، و**الوسيط** (Mediator) هي دولة تعتقد أن لها دور مهم يتمثل في التوفيق بين الصراعات، وسوء فهم الدول والتكتلات والأفراد (**Soriano,**2001:425). وتطرح العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي عدة دوائرإهتمام، حيث بلغت اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت في الجزائر 60 لقاء في سنة 2012، وما يقاربها سنة 2013، وهو ما حول الجزائر إلى محج سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف، وإتبعت الدبلوماسية الجزائرية سياسة مبنية على مبدأ الإيمان بالسلام العالمي، ورفض إستخدام القوة كأداة لتنفيد السياسة الخارجية، إلى جانب إعتمادها على مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية. فوفقا لمنظار الدور(the role perspictive)، الذي جاء في نظرية الدور، ويعني قيام الدولة من خلال هذا الدور بتوجيه مواقفها وأدوارها، بعدما تدرس مختلف المواقف، إستوحت الجزائر غرضها من ممارسة دور الوسيط في عديد القضايا الدولية والإقليمية، وينبع هذا الدورمن مبادئها ومحدداتها وسمة الحياد التي تطبع دبلوماسيتها الخارجية، ويقوم أيضا على الربط بين هذه التوجهات وبين الواقع الممارس في السياسة الخارجية (السرحان،2012: 6).

ولأن تحليل السياسة الخارجية من خلال نظرية الدور، يقتضي إتباع سلوك الدولة الخارجي ومهامها على المستوى الإقليمي أوالدولي. ويتضمن هذا السلوك السياسات الخاصة والسياسات العامة والقرارات، والإلتزامات والقواعد والإجراءات المناسبة لتلك الدولة، بالإضافة إلى الأهداف والإستراتيجيات النابعة من مختلف الظروف والمصادر الثابتة والمتغيرة الخارجية والداخلية، فإن البحث سيكون منصباً على سياسة الجزائر الخارجية الإقليمية (**Beneš**,2011:7)، وفي هذا الإطار ترى الجزائر في إستراتيجيتها، أن حل المشاكل على مستوى القارة الإفريقية، يقوم على تحرك جميع الأشكال المطروحة في إفريقيا جماعيا "ضمن المجموعة الإفريقية، وهو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية"، ومن جانب آخرتَعتبر أن حل التدخل العسكري الخارجي في مالي تحت منطق قمع الإرهاب، دون الأخذ بعين الإعتبار المطالب السياسية، والشرعية في الكثير من الأحيان للمتمردين في الشمال والجنوب، سيكون ذا عواقب وخيمة على المنطقة، وهو ما تركها تتمسك بخيار الحل السلمي. ثم إن تعزيز جهود تسوية الصراعات التي تمتد داخل المجتمع المالي عن طريق التفاوض، وتحييد دعاة التطرف في الداخل والخارج، هو التحدي المزدوج الذي يواجه

الحل لهذه الأزمة، كما يجب التأكيد على ضرورة تغليب الوسائل الدبلوماسية والسياسية للخروج من الأزمة، أي ينبغي على المجتمع الدولي أن يشجع الحوار للحفاظ على فرصة للخروج من هذه الأزمة السياسية والأمنية، وعلى منطقة الإكواس إعادة موازنة جهود وساطتها، لتجنب تفاقم الكسور العميقة الموجودة في المجتمع المالي. وعلى الفواعل الإقليمية بما فيها الجزائر زيادة التنسيق الأمني بين هذه الوحدات السياسية، خاصة في إطار دول الميدان للوقوف في وجه التحديات الأمنية المعقدة والمركبة، كما ترى الجزائر بصفتها من دول الجوار إمكانية لعب أدوار محورية، وذلك من خلال تنشيط سياستها الخارجية، وفرض منطق الريادة في المنطقة بما يتماشى وحماية الأمن القومي الجزائري (بومدين،2012).

إن محددات الجزائر الجغرافية والإقتصادية على مستوى القارة الإفريقية ومقارنة بدول الساحل الإفريقي، تؤكد ضرورة تبني الجزائر دور الوسيط في عديد القضايا الإقليمية والقارية، حيث أكد الأستاذ الجامعي الجزائري **أحمد عظيمي"** أن الجزائر بلد إستراتيجي وتقع عليه مسؤوليات كبيرة في حماية السلم والإستقرار بمنطقة الساحل، مشيرا إلى أنه لا يمكن لأي مشروع أن يتحقق في هذا المجال بعيدا عن الجزائر"، وأشار إلى ذلك الكثير من المحللين والمتتبعين للشأن الإفريقي، على غرار المدير التنفيذي لإتحاد علماء إفريقيا **عمر بامبا** حيث قال بأن الوساطة الجزائرية بقيادة الرئيس عبد العزيزبوتفليقة تعد الآلية الوحيدة التي بإمكانها حل الأزمة ومشاكلها بصفة نهائية، وأشاد بجهود الرئيس بوتفليقة في حل أزمة مالي من خلال تجربته الدبلوماسية الطويلة (وكالة الأنباء،2014). حيث تساعد العمليات المعرفية والصفات النفسية لصانع القرار الجزائري، وتأثير الهوية الثقافية على تصورات أصحاب القرار، باعتبار أن العقيدة النفسية للشعب الجزائري في مساعدة الآخرين، ومن منطلق مبدأ التعاون مع الدول المجاورة، إضافة إلى الإيمان بالسلام العالمي ورفض إستخدام القوة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية، مع ما تتسم به الدبلوماسية الجزائرية من صفة الشخصية، سواء كانت في رئيس الجمهورية أوفي رئيس خارجيتها أوبعض الموظفين السامين والقيادات العليا في البلد (**Sofiane**,2011:427-428).

كانت الجزائر ولاتزال دائما حاضرة في منطقة الساحل بشكل عام، وفي الأزمة المالية بشكل خاص بوصفها وسيطا مقبولا ومحايدا من جميع الأطراف(الحكومة والمعارضة)، حيث قادت الجزائر مفاوضات السلام بين الحكومة المالية وحركة الأزواد، التي وضعت نهاية لإنتفاضات الطوارق السابقة في مالي في 1991،1995، و2006،2009، كما سعت الجزائر أيضا وبسبب معاناتها من إستغلال الجماعات الإسلامية المسلحة سابقا، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حاليا، مناطقها مجالا سهلا لعبور نشاطات شبكات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة، سعت

لحشد إستجابة إقليمية منسقة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود، والتهريب وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة، وقد تكللت جهود الجزائر في هذا المجال بالتوقيع على ما عرف بـ **"خطة تمنراست"** عام 2009، من قبل كل من الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا، والتي أدت في عام 2010 إلى إنشاء مركز عمليات مشتركة (CEMOC) في مدينة تمنراست الجزائرية، وتشكيل خلية إستخباراتية مشتركة في العاصمة الجزائرية، كما بادرت الجزائر عام 2011 بتقديم 10 ملايين دولار على شكل مساعدات تنموية لمالي (بوخوش،2013: 87).

وبعد طلب من الرئيس المالي **أبوبكركيتا** أثناء زيارته إلى الجزائر في 19-01-2014، من أجل تدخل الجزائر وعلى رأسها الجهاز الرئاسي، ممثلا في الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة التدخل كوسيط لحل الأزمة في مالي، إستجابت الجزائر لدعوة الرئيس المالي وقادت مسار عملية الوساطة والمفاوضات بين الحكومة والمعارضة، على أن يتم تنصيب لجنة ثنائية إستراتيجية، وبذلك خضعت معظم الأطراف في مالي إلى منطق الحل السلمي، وبدأت المفاوضات بين الفرقاء الماليين (محصول،2015). إستجابة الجزائر تندرج تحت إطار، تخفيف معاناة الدولة الطالبة للتدخل في حل مشاكلها، ومساعدتها على تحقيق السلم والأمن، وهذا الفعل الإستجابي من الدولة القادرة، يدخل في إطار تحقيق هيبة الدولة الجزائرية، والتي تعتبر من بين أكبر أهداف الدولة المرسومة على سلم أولوياتها في إطار السياسة الخارجية (المودودي،2009: 4).

وتدخل هذه الإستجابة أيضا ضمن مفهوم الأمن القومي الجزائري، من خلال العلاقات الإستراتيجية والمتينة بين الجنوب الجزائري والشمال المالي، كما أشار إلى ذلك نائب البرلمان الجزائري **الصديق شهاب،** بأن للجزائريين إمتداد في عمق شمال مالي، من خلال علاقات المصاهرة والصداقة مع الطوارق، والقبائل العربية منذ حرب التحرير(1954-1962)، وهو ما يضع الجزائر أمام مسؤولية كبيرة في الحؤول دون إسمترار الوضع الحالي، ويكون ذلك بالسعي للتقريب بين أطراف الصراع، والبحث عن حل سياسي يبدأ بتنظيم حوار بين السلطة المركزية في باماكو، والطوارق الذين تم تجاهل مطالبهم الإقتصادية والثقافية المرتبطة بهويتهم (التلمساني،2013).

عَرَف الحوار المالي من أجل التوصل إلى حل سلمي مراحل متعددة كان للجزائر فيها دور بارز كوسيط، بقيادتها لفريق وساطة ضم كلا من: بعثة الأمم المتحدة في مالي، والإتحاد الإفريقي، والمجموعة الإقتصادية لتنمية غرب إفريقيا، والإتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينافاسو، وموريتانيا والنيجر والتشاد. إذ بلغت الوساطة التي قادتها الجزائر مرحلتها النهائية

بعد إعداد مشروع إتفاق سلام بين حكومة باماكو، والحركات المتمردة في الشمال، والذي تم التوصل إليه في 29-02-2015 (بن عبدالله،2014).

تقتضي نظرية الدور دراسة الجهد المبذول في كل دور، حيث يتم تحديد قيمة الدور من خلال الجهد المبذول فيه، إضافة إلى قيمة الدور وفعاليته، من حيث طول المدة وقصرها، وأيضا من حيث السرعة في التنفيذ، حيث كانت المفاوضات في الجزائر طويلة بلغت خمس جولات، وإستمرت لمدة ثمانية أشهر ووصفت بالماراطونية، وأول ما بدأت في 05-01- 2014 بمحادثات تمهيدية لتقريب رؤى حركات شمال مالي، حيث إستقبلت الجزائر حركات شمال مالي في إطار جهود المجتمع الدولي وبلدان جوار مالي، الرامية إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة مالي، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لتوفير شروط النجاح المنشود للحوار المالي الشامل، وفي 09-06-2014 قامت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد والحركة العربية للأزواد، في الجزائر العاصمة بالتوقيع على "إعلان الجزائر"، أكدوا من خلاله إرادتهم في العمل على "تعزيز حركية التهدئة الجارية" ومباشرة الحوار"الشامل" بين الماليين، بعد ذلك وبثلاثة أيام أكدت الحكومة المالية أنها سجلت توقيع الإعلان المشترك في الجزائر، من قبل ثلاث حركات مسلحة في شمال مالي، وقدمت شكرها لرئيس الجمهورية الجزائرية، عبد العزيز بوتفليقة لجهود التسهيل التي قامت بها الجزائر.إستمرت جهود الجزائر الدبلوماسية في إطار مساعي الوساطة، وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الماليين، وهذه المرة وقعت الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، في 14-06- 2014 بالجزائر على أرضية جددوا فيها التأكيد على "الإحترام التام للسلامة الترابية والوحدة الوطنية لمالي" (وكالة الأنباء،2015).

ولأن جهود الوساطة تتم تحت الرعاية الدولية، نوه مجلس الأمن الدولي في27-06- 2014 في لائحته رقم 2164، التي تقتضي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد، لتحقيق الإستقرار في مالي"المينوسما" لمدة سنة واحدة، حول الوضع في مالي بجهود الجزائر ودورها الفعال من أجل إستتباب السلم والأمن في البلاد سيما في شمال مالي، من خلال رعايتها لجولات المفاوضات (وكالة الأنباء،2014)، وهو ما أكده الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي في الحوار الشامل بين الماليين، **موديبو كايتا** في الجزائر العاصمة: بأن الجزائر تلعب "دورا" محوريا على الدوام لتقديم الحلول "المرضية" حول مسألة مالي. وبما أن أغلب الحركات السياسية والتنظيمات الإجتماعية في مالي، إتفقت على ضرورة وقف الأعمال المسلحة بالبلد، والإتجاه نحو منطق السلم وهذا بمشاركة جميع الأطراف، قام الإتحاد من أجل الجمهورية

والديمقراطية وحزب النهضة الوطنية وحزب تكريس القيم في مالي **(فاسوكو)** في 5 -07- 2014 في بيان لهم بدعوة "الرئيس المالي إبراهيم أبوبكركايتا إلى إستشارة الطبقة السياسية وجميع القوى الحية، من أجل إعداد أرضية ومقاربة وطنية، قبل الشروع في المحادثات الجوهرية لحاضر ومستقبل مالي والمنطقة" (وكالة الأنباء،2015).

إنطلقت في 15 -07- 2014 أشغال الدورة الخامسة للجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية - المالية، حول شمال مالي بالجزائر العاصمة، برئاسة كل من وزير الشؤون الخارجية الجزائرية **رمطان لعمامرة،** والوزير المالي للشؤون الخارجية والإندماج الإفريقي والتعاون الدولي **عبدوللاي ديوب،** خُصص هذا الإجتماع من أجل التحضير للقاء عام رفيع المستوى، يسعى لدعم الحوار المالي الشامل، ويركز على تسوية الأزمة في شمال جمهورية مالي. وكما كان مخططا له إنعقد هذا الإجتماع تحت مسمى "الجولة الأولى" في الجزائر العاصمة في 16 -07- 2014، بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، وموريتانيا والإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي(وكالة الأنباء،2015). وفي هذا الإجتماع دعت البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا وتشاد وبوركينافاسو والنيجر) الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي، بإغتنام الفرصة "السانحة" لإنطلاق المرحلة الأولية للحوار المالي الشامل، من أجل الوصول إلى صيغة نهائية تقتضي السلمية والسياسة لإنهاء الأزمة في البلد. حيث تكللت في الأخير الجهود الدولية والوساطة الجزائرية في مساعي حل الأزمة في مالي، بتوقيع المشاركين في الحوار المالي الشامل في 25-07- 2014 على خارطة طريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر، ووثيقة أخرى تتعلق بوقف الإقتتال(وكالة الأنباء،2015).

وعلى هامش المفاوضات الحاصلة بين الحكومة والمعارضة، أعلن وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، أن عملية إنسانية خاصة بتبادل السجناء بين حكومة مالي والحركات السياسية- العسكرية لشمال مالي، قد تمت برعاية الجزائر، وأكد على أن هذه العملية شكلت محور مشاورات حثيثة بين الجزائر ومختلف الأطراف المالية، وتمثلت هذه العملية في إطلاق سراح حركات شمال مالي 45 شخصا(بين مدنيين وعسكريين)، تابعين للحكومة المالية، مقابل تحرير42 من أعضاء ومؤيدين ماليين للحركات السياسية العسكرية (وزارة الخارجية،2014).

إنطلقت "الجولة الثانية" من الحوار المالي الشامل بالجزائر العاصمة في 01-09- 2014، بهدف التوصل إلى حل شامل وتفاوضي لمشكل شمال مالي. وتزامنا مع إنطلاق الجولة الثانية

إنعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 27-09- 2014، وعلى هامش النقاش العام للجمعية العامة، عقد إجتماع رفيع المستوى حول المسار السياسي في مالي، شارك فيه الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كايتا، ووزراء ومسؤولون ساموِن أعضاء في الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر (باب نت،2015).

ومن أجل توفير جو مناسب لمواصلة المفاوضات نظمت الجزائر في 18-10-2014 إجتماع تحضيري، للجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل بحضور كافة الأطراف المالية المعنية، وإنطلقت في اليوم الموالي مسار مفاوضات "الجولة الثالثة" بقيادة الجزائر بحضور ممثلين عن الحكومة المالية ومجموعات مسلحة من شمال مالي، وكذا كل الأطراف المعنية، وخرجت هذه الجولة من المفاوضات بتبني كل من الحكومة المالية وممثلوا الجماعات السياسية العسكرية لشمال مالي في 23-10-2014 "قاعدة صلبة"، وهي عبارة عن وثيقة تفاوض تتناول عناصر إتفاق سلام قدمته الوساطة، وكان من نتائج هذه الجولة أن تم الإتفاق على إستئناف المفاوضات في جولتها الرابعة، وكان ذلك بالتحديد في 22-11-2014، وتواصلت قيادة الجزائر للمفاوضات من أجل الوصول إلى حل نهائي، يرضي جميع الأطراف في مالي، وهذه المرة ترأست إجتماع تشاوري بين ممثلين عن فريق الوساط،ة وحركات شمال مالي والحكومة المالية والمينوسما في22-01- 2015، وعقب ذلك ترأس وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة بالجزائر أيضا، إجتماعا تقييميا لفريق الوساطة الدولية للحوار المالي في 07-02-2015، وعلى أساس هذا التقييم عقد إجتماع آخر بالجزائر بين الحكومة المالية وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي، برئاسة وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة والوزير الأول المالي موديبو كايتا في 11-02-2015 (باب نت،2015).

وعادت مفاوضات الحوار المالي الشامل بالجزائر في "جولتها الخامسة" في 16-02-2015، بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية لشمال مالي، التي إنضمت إلى مسار المفاوضات، وإختتمت الجولة الخامسة من المفاوضات بتوقيع مختلف الأطراف المالية على، الإعلان الختامي والنهائي للسلام، تحت إشراف الوساطة الدولية وبقيادة الجزائرفي 19-02-2015، ووقعت الأطراف المالية المشاركة في الحوار، من أجل تسوية الأزمة في منطقة شمال مالي، بالأحرف الأولى في الجزائر في 01-03-2015، وإلى جانب ممثل الحكومة المالية وقعت أيضا على الوثيقة، الحركات السياسية العسكرية لشمال مالي، المشاركة في أرضية الجزائر: "الحركة العربية للأزواد المنشقة، وتنسيقية شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات النضالية المقاومة وفريق الوساطة بقيادة الجزائر"، فيما طلبت تنسيقية حركات

الأزواد التي تضم: "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد، والحركة العربية للأزواد"، مهلة لإستشارة قواعدها النضالية قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة، وأعلنت الحركات الأزوادية إلتزامها بمضمون إتفاق الجزائر، حيث قال ممثل الحركات الأزوادية الموقعة على الإتفاق، **هارونا توري** بأن الحركات الأزوادية الموقعة تعلن إلتزامها رسميا ببنود وروح الإتفاقية، مضيفا بأن الحركات ستبذل الجهد اللازم وستعمل كل ما يجب حتى تضمن تنفيذ الإتفاق وديمومته، وأثنى على دور الجزائر للتوصل إلى إتفاق سلام في مالي قائلا: "لدينا جار ملتزم وعَمِل للتوصل إلى إتفاق سلام"، داعيا الحركات الأزوادية الأخرى للتوقيع على الإتفاق في أقرب وقت، ليكون حقيقة وينهي الصراع في البلاد نهائيا، وسبق توقيع إتفاق السلام النهائي والمصالحة الوطنية الموقع في الجزائر، إتفاق وقع قبل أسبوعين حول عدم الإعتداء ووقف الإعتداءات المسلحة بين الحركات الأزوادية والجيش المالي من ستة نقاط، يتضمن الإتفاق إنهاء حالة الحرب التي ظلت تشهدها منطقة شمال مالي منذ عقود، بين حكومة باماكو والحركات الأزوادية، وآليات تكريس الوحدة الوطنية، على أن يتم التفاهم في لجان فنية على كيفية نزع كل أشكال التسليح، وبسط سيطرة الجيش وإدراج عناصر الحركات المسلحة في الجيش المالي، والشرطة المحلية ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى إتخاذ تدابير التنمية والرعاية الإجتماعية لمناطق شمال مالي (نواري،2015).

وأوضح بيان مشترك لمجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي وأعضاء مجلس الأمن الدولي، إرتياحهم للتوقيع بالأحرف الأولى في الجزائر في الفاتح من مارس 2015، على الإتفاق حول السلم والمصالحة من قبل الحكومة المالية وحركات أرضية الجزائر، وجميع الأطراف وأعضاء فريق الوساطة، ودعا كِلا المجلسين تنسيقية حركات الأزواد التي لم توقع بالأحرف الأولى على هذه الوثيقة، إلى القيام بذلك في أقرب الآجال، وبهذه المناسبة دعا المجلسين جميع الأطراف المالية إلى مواصلة المشاركة بشكل بنَّاء مع الإرادة السياسية القوية، وروح الوفاق والنية الحسنة من أجل تسوية نهائية، كما أكد بأن إلتزام الأطراف المالية يُعد أمرًا جوهريا من أجل نجاح المسار برمته، وأشاد المجلسين المجتمعين في أديس أبابا عقب الإجتماع السنوي التاسع، بالحكومة الجزائرية وأعضاء فريق الوساطة الدولية، نظير جهودهم من أجل تسوية النزاع في مالي (وكالة الأنباء،2015).

وشاركت في المفاوضات المجموعات الستة المسلحة وهي (الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، حركة أزواد العربية، حركة أزواد العربية المنشقة، تنسيقية الشعب في أزواد، تنسيقية حركات وجبهات المقاومة الوطنية)، وإِستُبعدت من المفاوضات المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، التي تحالفت لفترة قصيرة مع الحركات

الوطنية لتحرير أزواد، وسيطرت لأكثر من تسعة أشهر على شمال مالي، قبل أن تُطرد من قبل التحالف العسكري الدولي الذي قادته فرنسا في جانفي 2013، باعتبار أن المجتمع الدولي والجزائر التي تقود المفاوضات، لا تعترف بالحوار أوالتفاوض مع الجماعات الإرهابية، على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومن بين النقاط المهمة التي يشتمل عليها الإتفاق الذي عقد بين الأطراف المالية، إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها، وتأخذ بعين الإعتبار تنوعها الإثني والثقافي، ويَعتبِر الإتفاق تسمية "أزواد" التي يطلقها المتمردون على منطقتهم "حقيقة إنسانية" ملبيا بذلك رغبة المتمردين وأغلبهم من الطوارق، وينص الإتفاق كذلك على تشكيل مجالس مناطقية تنتخب بالإقتراع العام المباشر، وتمتلك صلاحيات مهمة وذلك في غضون 18 شهرا، كما ينص على" تمثيل أكبر لسكان الشمال في المؤسسات الوطنية"، وعلى الصعيد الأمني ينص الإتفاق على إعادة تشكيل القوات المسلحة، من خلال إنضمام مقاتلين من الحركات المسلحة في الشمال إلى الجيش المالي، وإبتداء من 2018 يتعين على الحكومة المالية بحسب الإتفاق، أن تضع آلية لنقل 30% من عائدات الميزانية من الدولة إلى السلطات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على الشمال (باب نت،2015).

صحيح أن الوقت الذي إستغرقته المفاوضات كان طويلا حوالي ثمانية أشهر، وإستمرت لخمس جولات، ولكي تبرز قيمة دور الوسيط الذي لعبته الجزائر، في الأزمة المالية ومدى فاعليته لابد من دراسة كم من الوقت إستغرق أداء هذا الدور، من حيث قصر المدة وطولها، ومن حيث السرعة في التنفيذ، ويعتقد الباحث أن النتيجة الأخيرة المتوصل إلى صياغتها والإتفاق عليها، يمكن لها أيضا أن تساهم في تحديد وتقيم دور الوسيط، ولأن الأوضاع في مالي عرفت إستقرارًا نسبيا، وتراجعت الأعمال المسلحة، وعودة إلى نص الإتفاقيات الموقعة في الجزائر، يرى الباحث أن الجزائر نجحت في قيادة وتسيير هذا الملف، وأظهرت حنكة في التعامل مع الطلب الذي تقدمت به السلطات المالية، ممثلة في الرئيس المالي أبوبكركيتا، والذي توجه به إلى الرئيس الجزائري، من أجل ممارسة دور الوسيط في الأزمة المالية.

كما أن مصالح الجزائر الخارجية ترمي إلى المحافظة على سلامة التراب الوطني، وهو ما جاء في نظرية الدورمن خلال **أداء الدور**(the role performance)، حيث يظهر كنتيجة لتوجهات الدولة بعدما تقوم برسم رؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية (السرحان،2012: 6). وهو ما ظهر على الجزء الجنوبي المتاخم لمالي ودول الساحل الإفريقي، أين تنشط الجماعات الإرهابية المسلحة وتنظيمات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها،

حيث كان النزاع في مالي أحد أسباب إرتفاع العمليات المسلحة وإنتشار التهريب والجريمة المنظمة، والذي شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري وأهدافها الإستراتيجية.

# الخاتمة

عند دراسة السياسة الخارجية لأي بلد من البلدان في الساحة الدولية، لابد من الأخذ بعين الإعتبار، أن تلك السياسة تؤثر فيها وتعمل على توجيها مؤشرات وعوامل وفواعل عدة، قد تكون سببا في تقييد السياسة الخارجية للدولة، أو قد تكون سببا في حركيتها وإنفتاحها على الساحة الإقليمية والدولية، كما أنها قد تساعد صانع القرار على إختيار البدائل الملائمة، التي تحمل النتائج الإيجابة للدولة ، وفي المقابل تقلل من النتائج السلبية.

إن هذه الفواعل والمحددات والمبادئ، قد تشترك جميعها في صناعة القرار الخارجي، أوقد يكون أحدها هو السبب الرئيسي والمباشر في توجيه قرار ما في السياسة الخارجية، لذا فصانع القرار قبل أن يتخذ أي قرار على مستوى السياسة الخارجية للدولة، وبناء على إستراتيجية الدولة وإرادتها وإمكانياتها، يختارأحسن الخيارات، وأحسن البدائل، والذي يناسب قدراتها ومكانتها على المستوى الاقليمي والدولي.

تعمل الدول على تقسيم العالم وفقا لأولوياتها، وتوجهاتها وإستراتيجيتها ومصلحتها الخارجية، والجزائر في هذه الحالة إستندت علاقتها مع القارة الإفريقية ودول الساحل الإفريقي، خصوصا في السنوات الأخيرة، على محدد أساسي وهو العامل الأمني، و قامت علاقاتُها معها على أساس محاولة تصفية الفضاء الجغرافي المشترك من عوامل عدم الإستقرار الأمني، وإعتمد صانع القرار الجزائري في ذلك على مبادرات وإستراتيجيات، من أجل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، لدى نجد الجزائر على مستوى الساحل الإفريقي، تعتبر إحدى الدول الفعالة والتي لها تأثير كبير على المنطقة.

وقد أجابت هذه الدراسة على الفرضية الأساسية والتي مفادها أن: إمكانيات الجزائر الكبيرة ومبادئها في السياسة الخارجية، مكنها من أن تلعب دورا في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، لكن لم يرقى بعد هذا الدور إلى مرتبة اللاعب الرئيسي المبادر. وكانت الإجابة على الشكل التالي: لعبت الجزائر دورا في الساحل الإفريقي، من خلال الفواعل والعوامل المساهمة في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، ثم إن تلك الفواعل تنقسم بين فواعل داخلية وفواعل خارجية، وبين أجهزة رسمية وغير رسمية، وضمن هذا الإتجاه تعتمد الجزائر على أولوية الدبلوماسية الأمنية على المقاربة الإقتصادية في علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، إضافة إلى أن هناك علاقة بين الأحداث في الساحل الإفريقي، ومبادرات الجزائر وإستراتيجياتها الخارجية، على غرار دور صانع السلام والوسيط. وهو ما تحقق من خلال، قبولها كطرف للوساطة من طرف دول الساحل

الإفريقي، وكذا من أطراف الصراع في مالي. وإثر ذلك توقفت العمليات القتالية ووقعت جميع الأطراف على وثيقة السلم، وتم توقيف القتال على أساس واجب إنساني شريف لابد من القيام به.

**النتائج**

1- على وجه العموم يصعب التحديد بدقة ماهي الوحدة المحددة لصناعة القرار الخارجي الجزائري، لكن يغلب عليها جانب مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية.
2- تقوم السياسة الخارجية الجزائرية، تجاه دول الساحل الإفريقي أساسا على مبادئ ومحددات وسمات تشترك فيما بينها لتشكل توجها عاما.
3- الفواعل والعوامل المساهمة في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، تنقسم بين الفواعل الداخلية والفواعل الخارجية، بحيث يؤثر كل فاعل منها حسب إتصاله بالحدث والظاهرة السياسية.
4- تعتمد الجزائرعلى أولوية الدبلوماسية الأمنية على المقاربة الإقتصادية، وتغلب عليها دبلوماسية رد الفعل.
5- يشكل إلغاء ديون تفوق قيمتها الإجمالية 902 مليون دولار، كانت مستحقة لدى 14 بلدا من أعضاء الإتحاد الإفريقي، والمعونات المقدمة للاجئين، أحد مظاهر التعاون الإقتصادي بين الجزائر والساحل الإفريقي.
6- ستظل الجزائر حجر الإرتكاز باعتبارها تحاول إدارة صناعة الإستقرار من خلال دور الزعيم ودور الوسيط ، في منطقة الساحل الإفريقي.
7- إن إمكانيات الجزائر الإقتصادية والعسكرية وموقعها الجيواستراتيجي، مقارنة بباقي دول المنطقة، مكنها من أن يكون لها دور في الساحل الإفريقي يكتسي أهمية بالغة.
8- هناك علاقة بين الأحداث في الساحل الإفريقي، ومبادرات الجزائر وإستراتيجياتها الخارجية، على غرار دور صانع السلام والوسيط.
9- تحركات بعض المسؤولين العسكريين في ضوء التحديات الأمنية الجديدة، والتجاذبات بين مختلف أقطاب المشهد السياسي والعسكري والأمني في البلاد، تلوح بوضوح بدور العسكر الكبير في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.
10- لم تحسن الجزائر إستغلال مساعداتها الإقتصادية لدول الساحل الإفريقي، في توظيفها كورقة من أجل دعم قضاياها. حيث يتوجب ضرورة ترشيد مساعداتها، وأن تمنح وفق شروط محددة، تضمن خدمة مصالح الدولة الجزائرية.

11- قيادة أركان الجيوش لدول الميدان المتواجد مقرها في تمنراست بالجزائر، لم تخرج عن نطاق الغرف المغلقة لقمم دول الميدان وعن أجواء المناورات، ولم يكن لها نشاط مشترك بارز، في مواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

12- إن دور الزعيم الإقليمي في منح المساعدات المالية والإقتصادية ومسح الديون، على قلتها، يتوافق مع البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر، ويتوافق أيضا مع قدراتها الإقتصادية ومساحتها الشاسعة بالمقارنة مع دول الساحل الإفريقي والصحراء.

## التوصيات

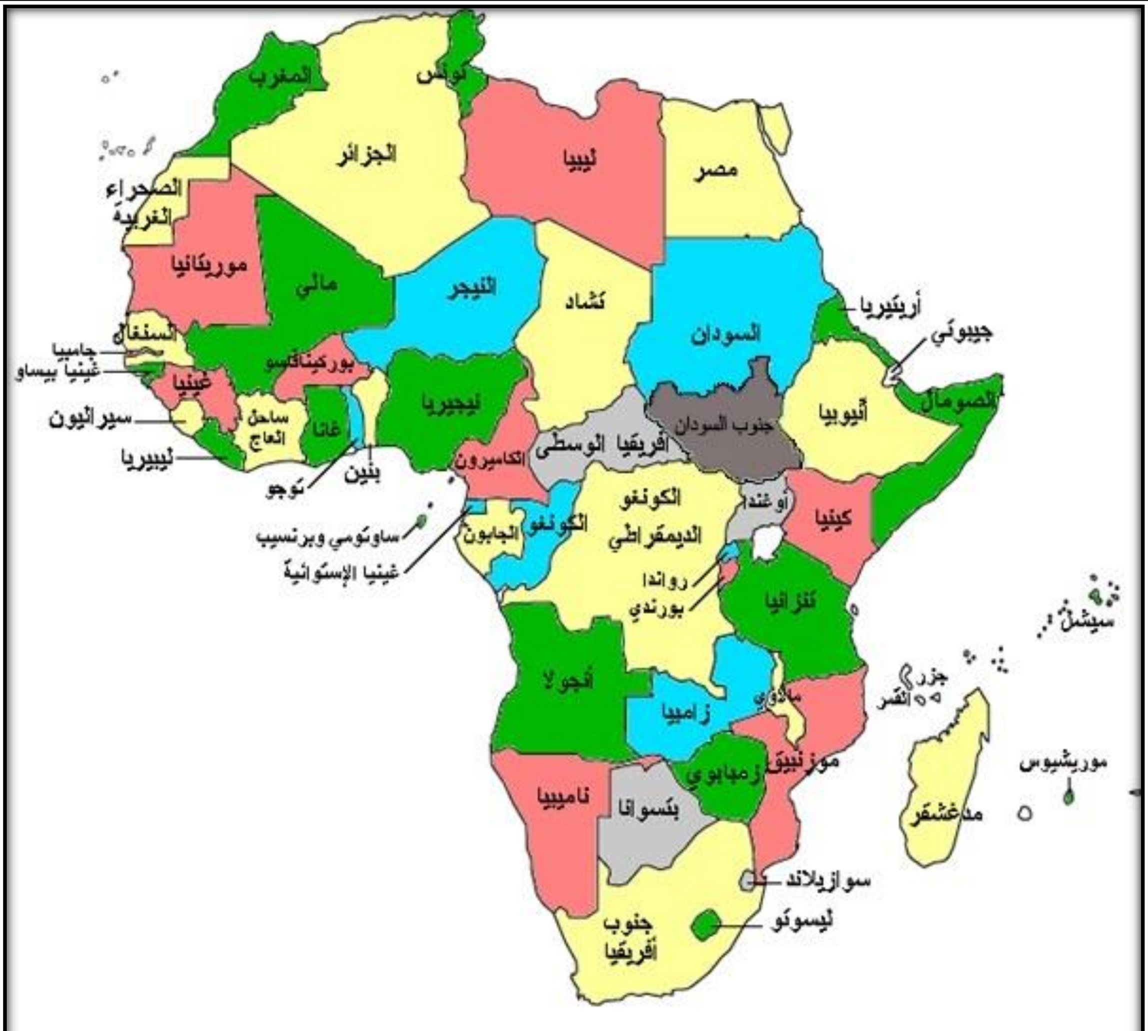
1- حتى تتوافق قدرات الدولة الإقتصادية والتوجهات الخارجية، على الدولة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر للجانب الإقتصادي، من أجل لعب دور فعال ومبادر في الساحل الإفريقي.

2- آلية صناعة وإتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ليس واضحة المعالم، ولا تعرف إستقرارا أو هيكلية معينة، فالأولى أن تكون هناك آلية محددة، يخضع لها النظام السياسي الجزائري، من خلالها تتحدد المهام والمسؤوليات.

3- إذا لم ترتبط المبالغ المخصصة للتسليح والإنفاق العسكري بخطة إستراتيجية وإرادة سياسية، فلن يتحقق دور الزعيم الاقليمي، الذي يراود الذهنية السياسية والإستراتيجية الجزائرية.

4- يعتقد الباحث أن من واجب العقيدة الفلسفية للسياسة الخارجية الجزائرية، أن تتغير إتجاه المعطيات الأمنية الجديدة في المنطقة، من خلال لعب دور المبادر.

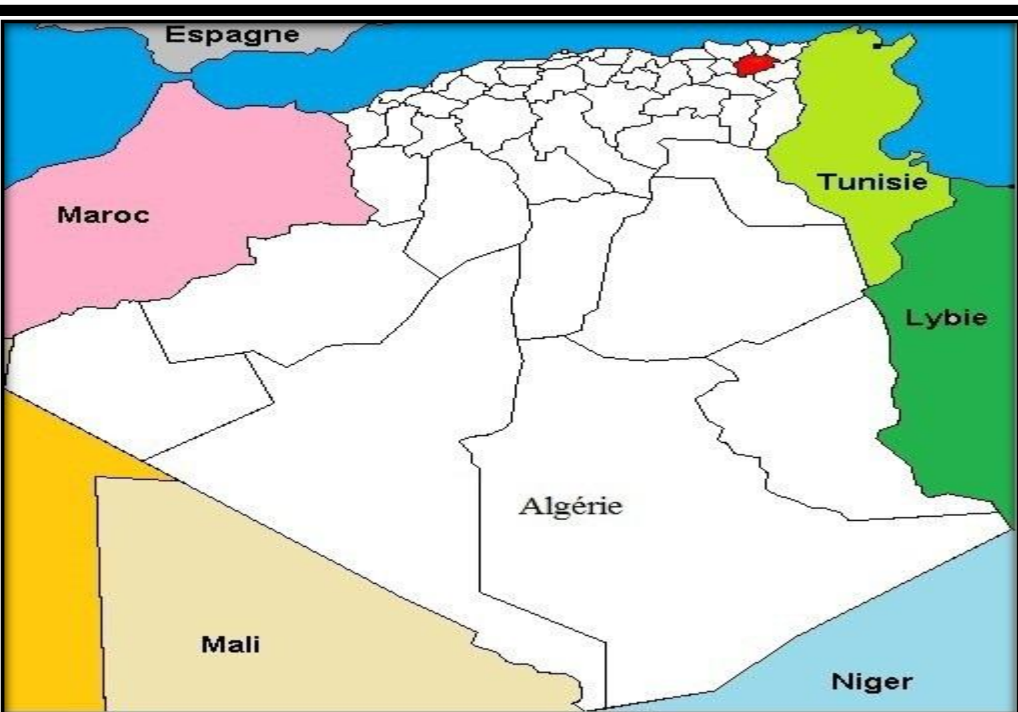
5- ضرورة تفعيل العمل الميداني المشترك لقيادة أركان الجيوش لدول الميدان، فهذا من شأنه أن يقلل من مخاطر العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة في المنطقة.




خريطة رقم (06) توضح دول القارة الإفريقية




خريطة رقم(07) توضح دول الساحل الإفريقي




خريطة رقم(08) توضح دولة الجزائر وحدودها السياسية

## فهرس الجداول والأشكال



## فهرس النماذج والمخططات

# فهرس الخرائط

## المراجع والمصادر

### أولا: المصادر الأساسية


1- **إسماعيل** عبد الفتاح الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(عربي- إنجليزي)**، كتب عربية للنشر،(د ب ن)،2005، ص465.

2- علاقات دولية : http://ar.wikipedia.or.

3- مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

4- الدستور الجزائري.


### ثانيا: الكتب


1- **أحمد** منصور، **الرئيس أحمد بن بيلا..يكشف عن أسرارثورة الجزائر**، الدار العربية للعلوم- ناشرون ودار إبن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2007.

2- **أحمد** نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

3- **أحمد** داود أوغلو، ترجمة: **محمد** جابر ثلجي و**طارق** عبد الجليل، **العمق الإستراتيجي: تركيا وموقعها في الساحة الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ط 2، لبنان، 2011.

4- **أحمد** نجم الدين فليجة، **أفريقيا دراسة عامة- وإقليمية لجنوب الصحراء**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،2002.

5- **أماني** قنديل، **الشرق الأوسط المتغير، نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.

6- **توماس** زايفريت و**كلاوس** فيرنر، ترجمة: **إبراهيم** أبو هشهش، **السجل الأسود للنفط تاريخ من الجشع والحرب والسلطة والمال**،المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان،ط1، 2007.

7- **جابرييل** ألموند و**جي بنجهام** باويل الإبن، ترجمة: **هشام** عبد الله، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1،1998.

8- **جميل** مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وإنعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2006.

9- **جيمس** أندرسون، ترجمة: **عامر** الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 3، 2007،.

10- **جيمس** دورتي و**روبرت** بالستغراف، ترجمة: **وليد** عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، شركة كاظمة، الكويت، 1985.

11- **سالم** حسين عامر البرناوي، **السياسة الليبية دراسة نظرية- تطبييقية في المفاهيم والأهداف والعوامل المساعدة،1977-1997**،مركز بحوث العلوم الإقتصادية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2000.

12- **سعيد** بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور طرق ممارسة السلطة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، ط 2، 1991.

13- **سعد الدين** إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

14- **عبد المجيد** العزام، **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 1998.

15- **عمار** بوحوش و**محمد** محمود ذنيبات، **مناهج البحث العلمي أسس وأساليب**، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1989.

16- **عامر** مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

17- **علي** أحمد عبد القادر و**كمال** المنوفي، **النظريات والنظم السياسية**، دار نهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2002.

18- **عقيل** سعد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2008.

19- **كمال** المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1،1985.

20- **كمال** المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.

21- **مازن** إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، مطبعة دار الحكمة، بغداد،1991.

22- **محمد** السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، الجيزة، مصر، ط2، 1998.

23- **محمد** بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية**، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.

24- **محمد** بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى الإنكفاء**، في كتاب "الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية"، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

25- **محمد** شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1996.

26- **محمد** عوض الهزايمة، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، مركز البشير، عمان، الأردن، ط2، 2004.

27- **محمد** محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربية نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ط1، 2001.

28- **محمد** نصر مهنا، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة"تحليل لخبرات مجموعة مختارة من الدول"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1980.

29- **مرسيل** ميرل، ترجمة: **خضر** خضر، **السياسة الخارجية**، جروس برس، بيروت، 1985.

30- **مصطفى** سلامة حسين، **تسييس المنظمات الدولية المتخصصة**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1991.

31- **وليد** كاصد الزيدي، **السياسة الفرونكفونية والوطن العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط1، 2010.

32- **هشام** محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2012.

33- **يسري** عبدالرزاق الجوهري، **شمال إفريقية دراسة في الجغرافية الإقليمية**،الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة،1970.

## ثالثا: المجلات والدوريات

### 1- باللغة العربية


2- **الحافظ** النويني، **أزمة الدولة مابعد الإستعمار في إفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**، "المستقبل العربي"، العدد422، أفريل2014.

3- **حمدي** عبدالرحمان، **صراعات الهيمنة:الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا**، "السياسة الدولية"، المجلد49، العدد197، يوليو2014.

4- **رشيد** تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، "أوراق كاريغني"، عدد(7)، مؤسسة كاريغني للسلام الدولي، بيروت، لبنان، يناير 2008.

5- **صايل** فلاح مقداد السرحان، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية- العربية 2002- 2011**، "مجلة المعرفة"، 2012.

6- **عبدالوهاب** عمروش، **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل،"** شؤون الأوسط"، العدد147، 2014.

7- **عصام** محمد عبد الشافي، **إستراتيجيات متعثرة:القوى الكبرى ومعظلة الأمن في شمال إفريقيا**، "السياسة الدولية"، المجلد46، العدد 196، أبريل2014.

8- **مصطفى** بخوش، **منطقة الساحل الإفريقي ..الواقع والتحديات**، "مجلة دراسات شرق أوسطية"، العدد64، 2013.

9- **هشام** فخار، **أثرالشركات المتعددة الجنسيات على مبدأالسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية**، ورقة بحثية، "جامعة المدية"، الجزائر، 12ماي 2010.


### 2- باللغة الإنجليزية والفرنسية


**1- Antoaneta** Christova , " The Role of National Parliaments in the Decision-Making Mechanism of the North Atlantic Treaty Organization " , **NATO Researches .** June 1999.

**2- Cameron. G**, **Role theory and foreign policy,"** International Studies Association Compendium Project", **Foreign Policy Analysis section**,2009 .

**3- Celil** Erdogan , " Ethnic Interest Groups and American Foreign Policy" : Sources of Influence . A Thesis of Master Science , **Middle East Technical University** , 2010 .

**4- James** D. Fearon , " Domestic Politics , Foreign Policy , and Theories of International Relations " , **Annual Reviews of Political Sciences .** No . 1 , 1999.

**5- Jide** Nzelib , " The Uniqueness of Foreign Affairs " , **Public Law and Legal Theory Working Paper** . No . 68 , the Law School , the University of Chicago , July 2004.

**6- Lawence** C . Dodd , " The Cycles of Legislative Chang : Building a Dynamic Theory " , in : Paul Allen Beck , et All , **Political Science : The Science of Politics .** Agathon Press , INC . New Yok , 1986.

**7- Oliver** E . Williamson , " Public and Private Bureaucraties : A Transaction Cost Economics Perspective " , The Journal of Law , Economics  Organization . Vol . 15 , No . 1 , Oxford University Press , 1999 .

**8- Saikrishna** B . Prakash , and Michael D . Ramsey , " The Executive Power Over Foreign Affairs " , **The Yale Law Journal .** Vol . 111 , No . 231 , 16,October, 2001 .

**9- Sofiane** Sekhri, **The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries Paper**.

**10- Sophie** Vanhoonacker , " Introduction : Ten Years of ESCP Bureaucracy " , in : Sophie Vanhoonacker , and All , " Understanding the Role of Bureaucracy in the European Security and Defense Policy " , **European Integration Online Papers .** Special Issue , Vol . 14 , No . 1 , 2010 .

11**- Soriano** Seri, **The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries Paper,** African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 ,10, October, 2009.

**12- Sowmya** Anand , **Jon** A . Krosnick , " The Impact of Attitudes toward Foreign Policy Goals on Public Preferences among Presidential Candidates: A Study of Issue Publics and the Attentive Public in the 2000 U.S. Presidential Election " , **Presidential Studies Quarterly .** Vol ,20 , No . 10 . Center for the Study of the Presidency , 2003 .

**13- Vít** Beneš, **Role theory: A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?,** Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community?", 17-20 August, 2011, **University of Porto**, Portugal,2011.

**14-Laurence** Aida Ammour : **Le Rôle de L' Algerie dans le Contexte Acteul Securitaire (Fevrier 2014)**, https://www.academia.edu.

**15-Dris** Cherif, **L'Algérie et le Sahel : de la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante** , Maghreb – Machrek (N° 200) 2-2009.

**رابعا: الرسائل الجامعية**


1- **أسماء** رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011/2010.

2- **إبتسام** قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2011.

3- **بلعيد** منيرة، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر1992-2002"،**مذكرة ماجستير**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.

4- **بلقاسم** لحلوح، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"، **مذكرة ماجستير**، جامعة البليدة، الجزائر،2004.

5- **جمعة** عمر عامر المودودي، "المبادرات والإستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2009.

**6- حسام** حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2011.

7- **سليم** العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2011.

8- **ضمبري** عزيزة، "الفواعل الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

9- **ظريف** شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"، **مذكرة ماجستير**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2008.

10- **عبو** هودة، "أثر العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال فترة 1970- 2006"، **مذكرة ماجستير**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2008.

11- **عديلة** محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية"،**مذكرة ماجستير**، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

12- **علالي** حكيمة، "البعد الأمني في السياسة الخارجية- نموذج الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

13- **عياد** محمد سمير، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

14- **محمد** قجالي، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة التونسية- الجزائرية"، **مذكرة ماجستير**"، جامعة الجزائر، الجزائر،1990.

15- **نبيل** بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، **رسالة ماجستير**،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

## خامسا: مراجع الأنترنت

### أ) الجرائد والصحف


1- **أميرة** محمد عبد الحليم، "الأزمة في مالي: أعباء إفريقية"، **جريدة الأهرام اليومي**،22-12-2012،http://www.digital.ahram.org.eg.

2- **دليلة** بلخير "خطة لدحر بقايا الإرهاب بالتنسيق مع دول الساحل"، **جريدة النهار الجديد**،13-10-2009، http://www.ennaharonline.com.

3- **حفيظ** صواليلى، "الجزائر تدخل نادي المقرضين"، **جريدة الخبر**،13-10-2013، http://www.elkhabar.com.

4- **جمال** لعلامي، "المملكة المغربية ترد على إجتماع تمنراست لمكافحة الإرهاب والمهربين"، **جريدة الشروق اليومي**، 28-04-2010، http://www.echoroukonline.com.

5- **عزيز** طواهر،"مجلة نيكست أفريكا: الجزائر رابع قوة إقتصادية على المستوى الإفريقي ل 2014"،**جريدة صوت الأحرار**، 10-01-2015، http://www.sawt-alahrar.net

6- **ع**. إبراهيم، "دور الجزائر محوري في تعزيز السلم والأمن في الساحل الإفريقي"، **جريدة الخبر**،20-02-2014،http://www.elkhabar.com .

7- **مارك** شامبيون،" مخاطر تدخل الكنغرس في السياسة الخارجية"، **الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية**، العدد(13176)،24-12-2014،http://www.aawsat.com

8- **منى** قابيل **وهيثم** نوري، " مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور"، **جريدة الشروق اليومي**،22-03-2010، http://www.shorouknews.com.

9- " إجماع دولي على إدانة إنقلاب مالي ودعوات للعودة الشرعية"، **جريدة الشرق الأوسط**، 23-03-2012، http://archive.aawsat.com.

10- "السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ وتطور"، **الأهرام اليومي** ، 14-12-2012، http://www.digital.ahram.org.eg.

11- "الطوارق يعلنون دولة أزواد في شمال مالي والمجتمع الدولي يرفض الإعتراف بهم"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد (12184)، 07-04-2014، http:// www. archive.aawsat.com.

12- "الجزائر تلغي ديون14 دولة إفريقية"،30-05-2013، **جريدة الخبر**، http://www.elkhabar.com.

13- "الجزائر: إجتماع أمني ل 11 دولة إفريقية"، **جريدة صحراء ميديا**،12-09-2012، http://www.saharamedias.net .

14- "الجزائر: تغييرات عسكرية وقتال على ثلاث جبهات خارجية وجبهة الفراغ السياسي"، **قريش جريدة عربية مستقلة تصدر في لندن**،12-03-2014، http://www.qoraish.com/qoraish.

15- **جريدة المجاهد**، العدد (20)، 15-03-1985، http://www.anefd.ed.dz.
16- **عبدالرزاق** بن عبدالله،"2014 في الجزائر..سنة الخروج من عزلة دبلوماسية جاء بها الربيع العربي"، **صحيفة رأي اليوم المستقلة**، 22-12-2014،http://www.raialyoum.com.

**ب) مواقع عامة**

1- "مناخ الأعمال في الجزائر"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 25-12-213،http://www.afrigatenews.net.
2- "أهم المراحل التاريخية للدبلوماسية الجزائرية 1955-2012"،20-03-2013، http://www.blogger.com.
3- "تأثير الجزائر وإسهاماتها في حركة التحرر العالمية"، http://www.anefd.ed.dz.
4- "الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية"،http://www.el-mouradia.dz.
5- إبراهيم القروي، "مهام السلطة التنفيذية"، 20-07-2012، http://www.droit7.blogspot.com.
6- "مدخل عام لدراسة المنظمات الدولية والسياسة الخارجية"، http://www.30dz.justgoo.com.
7- **موقع وزارة التجارة الجزائرية**، http://www.mincommerce.gov.dz.
8- "زيارة جون كيري للجزائر: من أجل إعطاء دفع أكبر للعلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر"، **وكالة الأنباء الجزائرية**،27-03-2014،http://www.aps.dz .
9- " العلاقات الجزائرية الإفريقية، الأمن على رأس الأولويات وحضور إقتصادي ضعيف"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**،26-03-2014،http://www.afrigatenews.net .
10- " الجزائر تؤكد مجددا أن جيشها لن يتدخل خارج الحدود"،**الأخبار**،20-10-2014،http://www.msn.com .
11- "دور متصاعد؟ أبعاد التدخل الجزائري في الشؤون الداخلية لبعض دول الإقليم"، **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية - القاهرة**،28-12-2014، http://www.rcssmideast.org
12- "السيد الوزير يجدد إلتزام الجزائر بلعب دورها حتى بلوغ حل نهائي للأزمة في شمال مالي"، **موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**،17-01-2015، http://www.mae.gov.dz.
13- "مساهل: الجزائر باشرت عديد الأعمال الرامية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا"، **الشروق أون لاين**، 2-9-2014،http://www.echoroukonline.com .
14- "ملامح الدور العسكري في المرحلة القادمة بالجزائر بدأت تبرز على السطح"، **موقع زابريس**، 24-12-2014،http://www.zapress.com .
15- "البنك الدولي، المشاريع والعمليات"،http://www.albankaldawli.org .

16- "الجزائر ومالي تربطهما علاقات لا يمكن زعزعتها تحت أي ظرف من الظروف"،17-05-2014، **موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،** .http://www.mae.gov.dz

17- " جمهورية مالي"، **الموسوعة العربية،** http://www.arab-ency.com .

18- "أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" 10 -02- 2013، http://www.dohainstitute.org .

19- "الحرب في مالي أسباب الصراع وتطوره، موضوعات سياسية عسكرية"، **موسوعة المقاتل،** http://www.moqatel.com .

20- "دول الساحل الأفريقي تسعى لإضهار التعاون في مكافحة القاعدة"، 15-10-2010، .http://www.elhora.info

21- "بوتفليقة وكيتا يتفقان على إنشاء آليات لدعم التعاون بين الجزائر ومالي"، 19-01-2014، **موقع فيتوقايتو،** http://www.vetogate.com .

22- " الدولة الجزائرية تضل مجندة لإطلاق سراح دبلوماسييها المختطفين في شمال مالي"، **موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية** ،27-10-2013، .http://www.mae.gov.dz

23- " الإفراج عن الدبلوماسين الجزائريين"،31-08-2014، **موقع السكينة،** .http://www.assakina.com

24- "طوارق الجزائر يعارضون التدخل العسكري في شمال مالي"، **موقع مصرس،** 29-10-2012، .http://www.masress.com

25- "دول الساحل الإفريقي تسعى لإضهار التعاون في مكافحة القاعدة"، 15-10-2010، .http://www elhora.info

26- " طوارق الجزائر يحذرون الرئيس بوتفليقة من التدخل العسكري بمالي"، http://.www.nessnews.com .

27- "دعم لتدخل فرنسا ونزوح الآلاف بمالي"، 15-01-2013، **موقع الجزيرة نت،** http://www.aljazeera.net .

28- "الجزائر تفتح مجالها الجوي لضرب الإسلاميين في شمال مالي"، 14-01-2013، .http://www.alarabiya.net

29- سلال: "فتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية قرار سيادي"، 21-01-2013، **وكالة الأنباء الجزائرية،** .http://www.aps.dz

30- " الإفراج عن الدبلوماسين الجزائريين" ، 31-08-2014، **موقع السكينة،** .http://www.assakina.com

31- "الجزائر تعزز حدودها مع مالي بـ 4500 جندي"، 12-11-2014، **موقع السكينة،** http://www.assakina.com .

32- " العلاقات الجزائرية الإفريقية، الأمن على رأس الأولويات وحضور إقتصادي ضعيف"، **بوابة إفريقيا الإخبارية**،26-03-2014 . http://www.afrigatenews.net
33- "الجزائر تستضيف عملية توقيع إتفاق سلام بين أطراف النزاع في مالي"، 01-03-2015، **موقع باب نت**، http://www.babnet.net .
34- "مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي وأعضاء مجلس الأمن يعربون عن إرتياحهم للتوقيع في الجزائر على إتفاق السلام بمالي"، 27-03-2015، **وكالة الأنباء الجزائرية**، http://www.aps.dz .
35- **أنيس** نواري، "بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية، الجزائر تنجح في إنهاء الصراع المسلح في شمال مالي"،02-03-2015، **موقع النصر أون لاين**، http://www.annasronline.com .
36- "الحوار المالي الشامل: التسلسل الزمني للمراحل الرئيسية"، 20-02-2015، **وكالة الأنباء الجزائرية**، http://www.aps.dz .
37- "مجلس الأمن الدولي يشيد بجهود الجزائرفي تسوية الأزمة في مالي"، 27-06-2014، **وكالة الأنباء الجزائرية**، http://www.aps.dz .
38- "تبادل السجناء بين حكومة مالي وحركات شمال مالي برعاية الجزائر"،15-07-2014،**موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية**، http://www.mae.gov.dz.
39- wikileaks cables algeria security maghreb, 03-04-2013, http://www.guardian.co.uk.
40- Dossier spécial, Mali : **chronologie d'une crise ,** 06-06-2013, http://www.dw.de/mali.

**ت) مواقع إكترونية**

1- **إدريس** ولد القابلة، "مشتريات من الأسلحة الألمانية إرتفع إلى عشرة مليار أورو: ضد من تتسلح الجزائر"،5-7-2014، **الحوار المتمدن**،http://www.m.ahewar.org .
2- **إلهام** محمد علي، "الجزائر تراوغ واشنطن بشأن التدخل العسكري بمالي"، 3-10-2012، http://www.maheet.com .
3- **أنور** بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أوراق كاريغني، 23-10-2012، **مركز كاريغني للشرق الأوسط**، http://www.carnegie-mec.org.
4- **بنجامين** نيكلز، "دور الجزائر في الأمن الإقليمي، مؤسسة كاريغني للسلام الدولي"،03-04-2014، http://www.carnegieendowment.org.
5- **حمزة** محصول، "الرئيس المالي يشرع في زيارة دولة إلى الجزائر"،21-03-2015،**موقع جزايرس الإخباري**،http://www.djazairess.com.
6- **خالد** حنفي علي، نذر"السيناريو الباكستاني"مأزق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي، 30-01-2013،.http://www.rcssmideast.org .

7- **زرواطي** اليمين، "دراسة أمريكية حول الإرهاب تدعو إلى قوة ناعمة في الساحل الإفريقي وحل النزاع بين المغرب وبوليساريو"، **جريدة الخبر الإلكترونية**،28-01-214، http://www.alkhabar.ma.
8- **عاطف** قادرة، "وفد عسكري أمريكي يسلم الجزائر تقارير عن نشاط القاعدة في الساحل"،11- 11- 2010، **موقع مصرس**، http://www.maghress.com.
9- **عبدالحافظ** الصاوي، "الفشل الإقتصادي عند دول المغرب العربي لا علاقة له بالربيع العربي"، 05-02-2015، **الأسبوع الصحفي**،http://www.alousboue.com .
10- **عبدالرحمان** العيسى، "الجزائر القوة الصاعدة في إفريقيا"(1-2)، **الشاهد**،24-09-2014،http://www.alshahedkw.com.
11- **عبير** الفقى، "أزمة مالي والوجود الفرنسي.. الإستعمار في شكله الجديد"، 19-01-2013، http://www.elsyasi.com.
12- **عربي** بومدين، "أزمة الشمال المالي والمقاربة الجزائرية"، 27-10-2012، **الحوار المتمدن**،http://www.ahewar.org .
13- **عمر**بن درة، الجزائر: **صندوق النقد الدولي أم تحالف دول"بريكس"**،10-04-2013،http://www.arabi.assafir.com .
14- **فاطمة الزهراء**، "الجزائر لا تستطيع إغلاق مجالها الجوي أمام عملية عسكرية تحظى بالإجماع الدولي"،19-01-2013،http://www.djazairess.com .
15- **قدور** رمضان، ماهي الميكانيزمات التي تقوم عليها عملية صنع القرار السياسي في الأنظمة السياسية،
16- **قوي** بوحنية، **الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا**، 14-02-2014، **مركز الجزيرة للدراسات**،http://www.qiraatafrican.com .
17- **كهينة** آيت زكري، "حقائق ومعطيات جديدة عن الإعتداء الإرهابي على تيقنتورين"،16-01-2014، **موقع البرق الإخباري**،http://www.elbark.com .
18- **لخضر** رزاوي، "ليس للجزائر خيار آخر سوى فتح المجال الجوي"،14-01-2013، **الشروق أون لاين**،http://www.echoroukonline.com.
19- **محمد** العربي زيتوت، **الجزائر والحرب على الإرهاب**، **معهد الهوقار**،07-07-2010، http://www.hoggar.org .
20- **محمد** بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،14-01-2015،http://www.maspolitiques.com .
21- **محمد** مسلم، "الجزائر تقلص مساعداتها للدول الفقيرة بسبب أزمة البترول"، 28-12-2014، **الشروق أون لاين**،http://www.echoroukonline.com .
22- **مونية** رحيمي، "إحتمالات شن الجزائر الحرب على مالي ..وتداعياتها على المغرب"،17-11-2012،http:// www.sahara-question.com.
23- **وليد** التلمساني، "الجزائر تحذر من تصفية عرقية يمارسها الزنوج الماليون ضد القبائل العربية"،21-02-2013، **إذاعة طهران العربية**، http://www.arabic.irib.ir.
24- **يوسف** ضياءالدين، "أحزاب جزائرية تطالب بغلق المجال الجوي أمام فرنسا"،23-01-213، **وكالة الأناضول للأنباء**،http://www.aa.com .

# The Impact of the Algeria's Foreign Policy Orientations on its Relations with the African Coastal Countries

## (2009 – 2014)

**By**

**Messaoud Ghezal**

**The Supervisor: Dr. Amin Ali Al-azzam**

**Abstract**

The main aim of this study was to examine the impact of the Algeria's Foreign Policy Orientations on its Relations with the African Coastal Countries by clarifying the most important internal and external actors in Algerian foreign policy, in addition the study aimed at exploring the main determinants and principles that underlined the Algeria's foreign policy since 2009. The main hypothesis in the study states that in spite of the large and powerful Algerian capabilities, but the role it played and continuous to play in relations in African coastal countries is still limited. To achieve the study goals and answer the research questions the study used both system analysis and theory of role in international relations approaches.

The study reached to many conclusions, the most important is that there is a relationship between the events occurring in the African coastal and Algeria's reform initiatives and strategies which was clear in its leadership role and efforts as mediator and peace-maker. However, this role played by Algeria had a significant impact in the cancellation of debts worth more than a total of $ 902 million, was due on 14 member countries of the African Union, in addition to the aids provided to refugees, as one of the manifestations of economic cooperation between Algeria and the coast of Africa.

Based on the study results, the researcher recommended that if Alegeria want to be able to play an active and initiative role in the African coastal it should pay more attention to the economic side. Moreover, it should link the amount of money allocated for arming and military spending with clear strategies and political will to achieve its goal to be a regional leader.